اليسار في المنطقة العربية وسؤال مكامن العطب

دراسة حالات

دفاتر السفير العربي

تقديم

ما اليسار في المنطقة اليوم؟ 3

مصر

رباب المهدي | هل مات اليسار بينما ما زال لبه يُحرِّك الناس؟ 6
علي الرجّال | اليسار في مصر: حدوده وآفاقه في عالم 2011 11

الجزائر

عمر بن درة | ماذا تبقى من اليسار في الجزائر؟ 25

تونس

مطاع أمين الواعر | اليسار الطلابي في خضم الحراك الثوري بتونس 33
محمد رامي عبد المولى | اليسار التونسي ما "بعد الثورة": امتحان الحركات الاجتماعية 49
فؤاد غربالي | اليسار التونسي وجغرافيا الغضب: عن مفارقات الحضور والغياب 56

المغرب

عبد الله الحريف | واقع اليسار في المغرب اليوم 63
محمد سموني | اليسار المغربي: أزمة تنظيم وإيديولوجيا؟ 70
سعيد ولفقير | اليسار بالمغرب: سؤال الفعالية 75

- لوحات الدفتر: غرافيتي من شوارع مصر وتونس والمغرب
- ترجمة النص الفرنسي إلى العربية: محمد رامي عبد المولى

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.
يمكن استخدام محتوى المطبوعة أو جزءٍ منه طالما تتم نسبته للمصدر.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

العربي الصغير

ما اليسار في المنطقة اليوم؟

هل هو يساري من "يقول" أنه كذلك، أو يتبنى مفاهيم ايديولوجية معينة؟ هذا التساؤل يصح بالطبع على العالم كله حيث نشهد نمو "الإشتراكية الليبرالية" في بلدان أوروبا، وتجارب هجينة كحالة اليونان مع حركة "سيريزا" وظاهرة قائدها تسيبراس.. ولكنه وبشكل خاص يبدو ملحاً في مكان كالمنطقة العربية يشهد صراعات عنيفة غير مقننة، وحروب واحتلالات وكذلك انتفاضات متلاحقة كان آخرها وليس أخيرها هو 2011.

ولأنه لا يمكن مراجعة كل تاريخ ومسار تنظيمات اليسار في بلداننا وخريطة تشكيلاتها، فسنركز على علاقتها بحدث 2011 وما تلاه، باعتباره لحظة كاشفة. وهي فرصة لفحص ما اذا كان اليسار – اليسارات – قد عَقَل ما حدث في 2011، وللتدقيق في كيفية فهمه له وتعاطيه معه، كمثال هام على طبيعة صلته بالواقع وكذلك على فعاليته.

لقد انحاز قسم من اليسار، القديم والجديد - تنظيمات وافراداً- الى أطروحات "الاشتراكية الديمقراطية"، وهي إصلاحية في أحسن الأحوال، وبات يغلب عليها التوجه النيوليبرالي.. وانحاز قسم آخر الى الانظمة القائمة خوفاً من سطوة حركات اسلامية سياسية قوية وشعبية، وهو ما رأيناه في مصر وتونس على وجه الخصوص.

فما معنى ان يكون المرء يسارياً اليوم في منطقتنا؟ من وماذا يمثل اليسار، وأيضاً ما المستقبل الذي يتطلع اليه أو يأمل به، وهل سؤال المستقبل يهجسه أصلاً؟ وبالطبع، فالركون البليد الى مقولة أن "أزمة اليسار" عالمية، لا يقدم شيئاً. وأما اللجوء الى النظريات الماركسية الجاهزة وترددها فليس مقنعاً ولا هو يساري! وهذا مدرَك بقوة منذ أواخر ستينات القرن الفائت، مع بروز ما سمي ب"اليسار الجديد"، شديد التنوع، وقد تكون هزيمة 1967 هي القابلة التي ولّدته. هناك عشرات التنظيمات على إمتداد المنطقة سعت الى استلهام المنطق الماركسي كأداة تحليل فحسب وليس كدوغما، وبعضها كان مهجوساً بالتأصيل وباستنباط نظريات من الواقع المعيش.

فما هو المعيار أو المعايير التي يمكن الاستناد اليها لتحديد اليسار؟ تبرز ضرورة ملحة لاستعادة الأسس، والانطلاق في ذلك من "الحاجة" الموضوعية لوجود رؤية تعتقد بقوة أنه يمكن تغيير الواقع البائس على كل الصعد، وتنادي به، تحمل هذا الحلم وتقترح طريقه وادواته، وتلتزم بشروط هذا الطريق ومتطلباتها. وقد قيل أن "اليسار توقف عن التفكير منذ زمن"، وأن الازمة التي يعاني منها هي قبل كل شيء هزيمته على مستوى الافكار والرؤية وكذلك القيم.

فما هو برنامج التحرر، على المستوين الفردي والاجتماعي اليوم؟ وما هو برنامج التحرر الوطني غير المنجَز، بالنظر الى مسائل كفلسطين مثلاً، ولكن وأيضا كموقع بلداننا شديد التبعية ضمن منظومة الاستغلال العالمية.

تتناول نصوص هذا الدفتر تجارب اليسار في مصر وتونس والجزائر والمغرب. وهي تسعى الى:
1 - عرض مواقف التنظيمات اليسارية المختلفة من انتفاضات بلدانها متفاوتة المدى، متناولاً التصورات المُنتَجة (تحليلات، برامج، نصوص الخ..) وكذاك الحركة في الميدان،
2 - علاقات هذه التشكيلات اليسارية مع سائر التيارات، وبالاخص منها التيارات الاسلامية، حيث طغى في عدة حالات صراع "هوياتي" حكم المواقف المتخذة وجرت الاستقطابات بناء عليه،
3 - علاقات هذه التشكيلات مع السلطة القائمة في كل بلد،
4 - رؤيتها للفترة اللاحقة على 2011، حيث برزت تحديات متفاوتة تتراوح بين الثورة المضادة (مصر)، وأسس المشاركة في السلطة (تونس)،

5 - حقول الاهتمام التي تستاثر بجهدها، ومدى انغراسها في نضالات مطلبية قائمة، ومدى رياديتها في هذا المجال،
6 - "أوساطها" الاجتماعية: ما وضعها في الجامعات مثلاً، وما مدى حضورها في الاحياء الشعبية وفي "العشوائيات" القائمة حول المدن الكبرى، وفي مناطق "الاطراف"، وما علاقتها بالاطر النقابية والمهنية، وبالجمعيات غير الحكومية أو الأهلية،
7 - علاقة اليسار بمسألة "حقوق الانسان"، وتفحص مدى تحول هذه المسألة الى ستار للتعويض عن نقص التصورات البرنامجية، الاجتماعية والسياسية على السواء، وذلك على ضوء التجربة العملية لما بعد 2011. بمعنى أن الانخراط في النضال من أجل الحقوق والحريات العامة بمواجهة القمع والاستباحة هو أمر ضروري، ولكنه لا يعفي اليسار من التصدي لمهمته الاصلية وهي التغيير الشامل.

.

مصر

هل مات اليسار بينما ما زال لبه يُحرِّك الناس؟

رباب المهدي

استاذة العلوم السياسية في الجامعة الاميركية بالقاهرة

نحن أمام معضلة: فهناك نظام ينفجر داخلياً بمعنى ما، أو هو على الأقل متصدِّع، سواء على صعيد نظام حكم كما في حالة الثورة المصرية، أو كأزمة الرأسمالية عموماً والتي كانت آخر تجلياتها الأزمة المالية في 2008. وهناك جماهير بالملايين تطالب بما هو تعريفاً، على الأقل في جزء منه - أي العدالة الإجتماعية - يساري..

لا يمكن النظر لحالة اليسار في مصر بمعزل عن حالة اليسار في العالم، وهي حالة أزمة ممتدة - إن جاز التعبير- بدأت إرهاصاتها الأولى في حركة الطلبة 1968، ولم تنته بعد أكثر من عقدين من مراجعات ما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي. وضحت تجليات هذة الأزمة في مصر، كما في المنطقة العربية ككل، بصعود وهيمنة الإسلام السياسي كالطرف الأكثر شعبية في المعارضة، وكبديل للأنظمة القائمة منذ عدة عقود، قبل أن تأتي ثورات 2011 لتزيح ورقة التوت الأخيرة وتظهر عمق هذه الأزمة. ففي حين خرجت جماهير عريضة تحمل مطالب وشعارات تعبر عن قلب مشروع اليسار: "عيش، حرية، عدالة إجتماعية"، لم يستطع اليسار المصري ليس فقط أن ينافس على السلطة، ولكن حتى أن يسجل نقاط لصالح هيمنته الفكرية أو توسيع قاعدة تنظيماته.

مرة أخرى، لم تكن هذه حالة اليسار المصري فقط وإنما حالة اليسار العربي والعالمي أيضاً. ففي كل الأقطار العربية التي شهدت موجة الثورات، تحول الصراع ليكون بين قطبي الإسلام السياسي والنظام القائم. وعالمياً، كان البديل هو صعود التيارات المثيلة الشعبوية اليمينية.

لا يمكن النظر لهذه الظواهر على أنها حالات منفصلة، ولا يمكن الاكتفاء بالإجابات السهلة والمريحة من طراز أن الإسلام السياسي ليس مشروع مهدِّد للرأسمالية العالمية ولا للب الأنظمة القائمة، ولهذا سُمح له ببناء قاعدة شعبية، في حين تمّ قمع اليسار، ولا يمكن الاستكانة الى فكرة أن رسالة الإسلام السياسي في الحالة العربية والمصرية، كما التيارات اليمينية في أوروبا، تلعب علي أوتار المشاعر البدائية للجماهير، ولهذا فهي تتمتع بقاعدة شعبية أكبر، أو أنها تمتلك إمكانيات مادية تسهل لها شراء الولاء السياسي لقطاع واسع من المجتمع.. كل هذه الأسباب صحيحة ولكنها ليست كافية لفهم عمق أزمة ممتدة لعقود.

هناك أيضاً الإجابات الأكثر عمومية والتي تعزو أزمة اليسار في مصر كما في العالم الى انهيار الإتحاد السوفياتي وارتباط تعبير "اليسار" بأنظمة شمولية، والدعاية الأميركية في هذا الاتجاه، وعدم قدرة اليسار على الربط ما بين الصراع الطبقي وصراعات أخرى مبنية على الهوية. وبمد الخط على استقامته في هذا الاتجاه، يصبح الإستنتاج المنطقي هو "موت اليسار"، واعتبار غير ذلك مجرد محاولات لإحياء ما يجب دفنه والمضي قدماً.

والحقيقة أيضاً أنه بدون النظر إلى المسميات، فإن ما يمثل قلب اليسار وسبب وجوده بشكل حركي هو، من جهة، البحث عن العدالة بشكلها الجذري، ومن جهة أخرى أزمة الراسمالية العالمية، التي هي الأصل في فهمه النظري. وهما الاثنان قد كانا الدافعين الرئيسيين لموجات التحركات الشعبية، سواءاً كانت حركة "إحتلال وول ستريت" أو الثورات العربية. إذاً نحن أمام معضلة: فهناك نظام ينفجر داخلياً بمعنى ما، أو هو على الأقل متصدِّع، سواء على صعيد نظام الحكم، كما في حالة الثورة المصرية، أو كأزمة الرأسمالية عموماً والتي كانت أخر تجلياتها الأزمة المالية في 2008. وهناك جماهير بالملايين تطالب بما هو تعريفاً، على الأقل في جزء منه، يساري، أي العدالة الإجتماعية. وعلى الجانب الآخر، فإن من يَصْعد ويسيطر هو اليمين في أشد صور انحطاطه. لا أدعي أني أملك إجابات على هذه المعضلة، ولكن ربما يجدر بنا النظر في مجموعة من الاتجاهات في آن واحد، وبشكل أكثر تعقيداً، بعيداً عن الإجابات السهلة والمريحة.

العلاقة بالسلطة: عقدة التحرر الوطني

في مصر كما في كثير من بلدان الجنوب، تشكلت علاقة اليسار بالسلطة - أو تشوهت بمعنى أصح - عبر مسألة التحرر الوطني. فقد كان الجيش في مصر - وما زال - الركيزة الحقيقية لدولة ما بعد الاحتلال التي تمثلت في نظام 1952. وهذا التماهي يمثِّل نقطة إرتكاز ليس فقط بالنسبة لليسار القديم متمثلاً بحزب التجمع وروافده، ولكنه ما زال يلقي بظله على

مجمل الحركة اليسارية بعد أكثر من ستين عاماً. فما زال الطابع القومي العسكري، خطاباً واختياراً، يمثل جزءاً لا يتجزأ من قطاع عريض يُعرِّف نفسه كيسار تقدمي. نجد خطاب "الحفاظ على الدولة" حاضراً بقوة، ليس فقط خلال الأشهر الأولى بعد الثورة، ولكن في دعم النظام العسكري في لحظة صعود الثورة المضادة في 2013. هذه الحالة كانت قد ظهرت قبل ذلك، في الستينات من القرن الماضي، في دعم اليسار للنظام الناصري من داخل المعتقلات. وهي امتدت بشكل ما حتى 2013 بحيث ظل اليسار في جزء كبير منه يدعم النظام العسكري من منطلق الحفاظ على الدولة التي هي أيقونة التحرر الوطني في أذهانهم.

المعركة كما تبلورت منذ الأشهر الأولى من 2011 بين القطبين الأكثر قوة في المنظومة السياسية المصرية، أجنحة الدولة ومجموعات الإسلام السياسي، ألقت بظلالها على اليسار المصري بجميع تشيكلاته، حتى أصبح ذلك هو نقطة التعريف والإختلاف الأساسية.

لا يَنفي هذا وجود قطاع آخر من اليسار الجديد ممثلاً بحركة الإشتراكيين الثوريين وحزب العيش والحرية وحركات شبابية، رفض هذا التماهي، وكان خطابه واضحاً في التمييز ما بين الانحياز للاستقلال الوطني ودعم النظام العسكري. ولكن ما صعَّب توضيح اختياره هذا كان أن المعركة على السلطة تبلورت وتجسدت، منذ الأشهر الأولى من 2011، كمعركة بين القطبين الأكثر قوة في المنظومة السياسية المصرية: أجنحة الدولة ومجموعات الإسلام السياسي.

العلاقة بالإسلام السياسي

ألقت هذه المعركة بظلالها على اليسار المصري بجميع تشيكلاته حتى أصبحت نقطة التعريف والاختلاف الأساسية. لم تكن هنا نقطة البداية، فمنذ تسعينات القرن العشرين على الأقل، كان الموقف من الإسلام السياسي وتحديد ماهيته في الصراع السياسي - هل هي قوى فاشية أم مجرد قوى إصلاحية ذات ميول رجعية – يمثل اختلافاً فيصلياً بين تشكيلات اليسار المتنوعة. ولكن الفرق بعد 2011 كان في تبعات هيمنة هذا النقاش على اختيارات وتكتيكات المجموعات اليسارية المختلفة. ففي تلك التسعينات وحتى منتصف العقد الاول من الألفية الجديدة، كانت تبعات هذا الاختيار هي إما دعم الدولة في حربها على مجموعات الإسلام السياسي وتوفير نوع من الشرعنة للممارسات الديكتاتورية (تزوير الانتخابات وانتهاكات حقوق الإنسان)، أو نقد وفضح هذه الممارسات "حتى وإن كانت" ضد هذه المجموعات. ولكن، ومع ظهور حركات التغيير أثناء انتخابات الرئاسة 2005، أصبح الإختلاف حول ماهية الإسلام السياسي وموضعه في خارطة الصراع السياسي عاملاً محدداً للتحالفات السياسية وترجماتها الحركية على الأرض. وجاءت الموجة الثورية في 2011 لتعزز هذه الفروقات وتأخذها الى منحى جديد. فأصبح تعريف من هو "اليساري الحق" مرتبطاً بشكل أساسي بالموقف من الإسلام السياسي، وراح النقاش حول الحقوق الشخصية لا يهتم بموضعتها في إطار الصراع الطبقي وربطها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل ببلورتها بشكل منفصل، من منطلق ليبرالي، كحلبة سجال مع مجموعات الإسلام السياسي. فسؤال حريات النساء أو وضع الأقليات الدينية مثلاً تمّ اختصارهما ليصبحا معركة نظرية/ خطابية حول الحجاب وتقلّد الأقباط للمناصب السيادية. وعلى أهمية هذه الأسئلة والسجالات، إلا أنها أخذت اليسار في لحظة مد ثوري - كان من الممكن على الأقل توسيع قاعدته الجماهيرية فيها - إلى مساحة نقاش بعيدة عن الإشتباك مع هموم وأسئلة القطاع الأعرض من الجماهير حول أمن النساء في المواصلات مثلاً، أو التمييز المزدوج الواقع على فقراء الأقباط.

لم يكن الاشتباك مع أفكار الإسلام السياسي ومحاولة فضح رجعيتها هو المشكلة، وإنما كان المشكل في اختصار هذا النقاش في حيز بعيد عن هموم وإشكاليات عموم الجماهير المستفيدة من الثورة، وفي وضع هذا الفصيل السياسي في موقف دفاعي عن طريق أسئلة لا يملك لها إجابات: فماذا بعد حجاب النساء ومنع بناء الكنائس؟ كيف نواجه مشاكل التعليم

والصحة وتوزيع الثروة؟ ربما كان هذا الإنجرار باتجاه تسجيل المواقف على حساب بلورة خطاب سياسي أوسع، نابعاً من عدم امتلاك اليسار نفسه لإجابات تفصيلية أو عملية على هذه الأسئلة، تتجاوز العموميات وتكون أكثر فهماً لطبيعة اللحظة.

وفي هذا كله وكمثال، فليس اليسار المصري فريداً، وإنما هو يشترك مع نظرائه في العالم في الورطة نفسها، وذلك ربما منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، وليس الآن فحسب. فعلى الرغم من وجود نقد وافٍ من داخل الماركسية لتجربة الكتلة الشرقية، ومحاولات القفز فوق "الإقتصادوية" - أي الحتمية الإقتصادية والتاريخية - وتنظيرات فهم مرحلة النيوليبرالية في النظام الرأسمالي العالمي، فإن هذه الأطر النظرية ما زالت تفتقد للإجابة عن سؤال "ماذا بعد"، أو بالمقاربة اللينينية، "ما العمل"؟ وربما لذلك كان الأسهل هو الانجرار نحو تعريف "اليسار الحق" عن طريق موقفه من الإسلام السياسي وليس عن طريق ما يطرحه من بدائل ومشاريع سياسية، وليس فقط من شعارات.

البناء على التقاطعات

قبل الموجة الثورية في 2011، لم يكن اليسار المصري بعيداً عن محاولات بناء أشكال حركية جديدة، كما لم تكن محاولاته بعد 2011 أقل جدية، سواء كانت باتجاه بناء جبهات بين تنظيمات مثل "تحالف اليسار"، وحتى إنشاء حزب يسار واسع جديد ("التحالف الشعبي الإشتراكي") على خلفية الثورة. ولم تكن التشكيلات اليسارية المختلفة أو الأفراد المنتمين لهذا الفكر بغير تنظيم، ينكرون في أي وقت أهمية ربط المطالب والتحركات ذات الأسباب الاقتصادية بالمطالبات السياسية، ولا أهمية إيجاد برنامج سياسي عملي يجيب على الأسئلة الراهنة، ولا محورية ترجمة شعارات الثورة لسياسات عامة وإيجاد أشكال تنظيمية جديدة. ولكن ظل هناك ما يشبه الإنفصام بين الإجماع على مَواطن القصور ثم التحرك في اتجاه ملئها.

> **كان الانجرار الى تسجيل المواقف على حساب بلورة خطاب سياسي أوسع، ينبع من عدم إمتلاك اليسار نفسه لإجابات تفصيلية أو عملية تتجاوز العموميات وتكون أكثر فهماً لطبيعة اللحظة. كان الأسهل هو اللجوء الى تعريف "اليسار الحق" عن طريق موقفه من الإسلام السياسي وليس عن طريق ما يطرحه من بدائل ومشاريع سياسية، وليس فقط من شعارات.**

ففي صبيحة الثورة مثلاً كان هناك شبه إجماع على أهمية بناء حزب يساري أوسع من التنظيمات الصغيرة والأحزاب السرية، وأبعد ما يكون عن "حزب التجمع" بعلاقته بالسلطة وغيابه عن كل المعارك الجماهيرية المطلبية خلال العقد السابق على الثورة. الغريب أن هذا الإجماع، والشروع في بناء حزب بديل ما لبث أن تحول، وبسرعة، الى إعادة إنتاج لديناميات تجارب البناء السابقة نفسها. فمن الغرق في تفاصيل شكل إدماج الكيانات اليسارية الموجودة في إطار الحزب الجديد، الى النظر لمعركة الانتخابات الرئاسية على أساس أنها مجرد سجال أيديولوجي مع الإسلاميين وليست معركة لكسب الجماهير منهم أو لبناء الحزب أو حتى للمنافسة في المعركة نفسها.. وهو ما أدى بالحال الى أن ينتهي بمرشحَي اليسار في ذيل قائمة الأصوات.

أما على الصعيد النظري والبرنامجي، فعلى الرغم من وجود محاولات جادة لبلورة سياسات أبعد من الشعارات، إلا أن غياب اليسار عن الحكم أو حتى المنافسة عليه أدى إلى غياب هذه الإمكانية. فما زالت برامج أحزاب وتكوينات اليسار المصري المختلفة أما مبنية على تبيان قصور السياسات الليبرالية الجديدة أو داعية لما يشبه اقتصادات الدولة المركزية التي كانت سائدة في الستينات من القرن العشرين.

ما العمل؟

بالنظر في هذه المعضلات المختلفة، يبدو أن على اليسار الجديد، في مصر كما في العالم، الانخراط بمهمتين تبدوان متناقضتين: الأولى هي إعادة إحياء جزء من تراثه دون مواربة أو خجل، والثانية هي الإعتراف بأن إجاباته قاصرة، وأن ما يملكه الآن بهذا الصدد هي مجرد أدوات عليه استخدامها لإيجاد الإجابات. فعلى مستوى التنظيم مثلاً، ما زال أنجح مثال في مصر في خلال نصف القرن الماضي هو جماعة الإخوان المسلمين التي اعتمدت شكلاً تنظيمياً لينينياً في جوهره. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجرد ذكر نموذج التنظيم اللينيني في دوائر اليسار - حتى الأكثر جذرية فيه - أصبح إما يثير السخرية أو الإستياء. المطلوب ليس إعادة بناء الشكل التنظيمي اللينيني المرتبط بعشرينات القرن الماضي ولكن إستدعاء جوهره المفيد بشكل يناسب المرحلة وأدواتها، سواء كان باستبدال جريدة الحزب بمجموعة الفيسبوك، أو بكيفية ضمان ألاّ تطغى المركزية على الديموقراطية في شكل إتخاذ القرار.

> **على اليسار مراجعة الحيز الذي أخذه منه النقاش حول الإسلام السياسي، وإمالة كفة الميزان ناحية التركيز على تعريف ماهية اليسار حالياً، ليس بمقابل الإسلاميين (وإن كان هذا جزء مهم من حرب الأفكار)، ولكن كمشروع سياسي قائم بذاته في لحظة هي أشبه ما تكون بتقلبات النصف الأول من القرن العشرين، بحروبه وصعود اليمين الفاشي وموجات النزوح عبر القارات.**

على الجانب الآخر، فإن محاولات فهم الإقتصاد عن طريق التنظيرات المبسطة لرأسمالية ما بعد التصنيع، بخصوص نظام إقتصادي مشوه مثل النظام المصري لم يمر بتطورات الرأسمالية الصناعية وما بعدها، ولا هو في الوقت نفسه جزء من نظام الرأسمالية الرقمية.. هي محاولات لن تُنتج إجابات كافية لمشروع سياسي. ممكن أن يكون مفهوم التنمية غير المتكافئة والمترابطة ومفهوم فائض القيمة والإستغلال الطبقي.. كلها مداخل مهمة، ولكنها أصبحت مجرد أدوات لفهم طبيعة إقتصاد وبناء طبقي تغيرت فيه حتى طبيعة العمل ذاته، وبالتالي لا يمكن الركون إلى هذه المفاهيم على أنها تُقدم الإجابات والبدائل الآنية.

أخيراً، ربما كان على اليسار الرجوع خطوات والنظر في الحيز الذي أخذه النقاش والجهد حول الإسلام السياسي، وإمالة كفة الميزان ناحية التركيز على تعريف ماهية اليسار حالياً، ليس بمقابل الإسلاميين (وإن كان هذا جزء مهم من حرب الأفكار)، ولكن كمشروع سياسي قائم بذاته في لحظة هي أشبه ما تكون بتقلبات النصف الأول من القرن العشرين، بحروبه وصعود اليمين الفاشي وموجات النزوح عبر القارات.

اليسار في مصر: حدوده وآفاقه في عالم 2011

علي الرجّال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

قراءة سريعة لتاريخ الحركة اليسارية المصرية في مختلف مراحلها، وللتغييرات التي طرأت عليها. وتبرز خلال محاولة فهم مآلاتها سمة مركزية رافقت كل تلك التغييرات، مخترقة الشروط المحيطة بها: غياب طرح مسألة السلطة بمعناها العميق، وغياب مفهوم الصراع الاجتماعي من أفق معركة التغيير. وقد بدا اليسار قوة قادرة على إحداث بعض التصحيحات المعيارية ولكنها غير قادرة على إحداث إزاحات اجتماعية.

شكَّل موقع اليسار ودوره في الثورة المصرية وعالم ما بعد "يناير 2011" سؤالاً كبيراً في الساحة الفكرية والسياسية والاجتماعية في مصر. سؤال ينبع من البحث الميكانيكي عن "يسار" في ظل "ثورة". والمقصود باليسار هو وجود قوى سياسية واجتماعية - أو ظهورها - لتناضل من أجل تحقيق مكاسب، صُلبها هو تمكين القطاعات المعرَّضة للظلم والاستغلال (من قبل منظومة السلطة القائمة) من حقوقها السياسية والاجتماعية. وهو تمكين يقوم على إعادة توزيع الثروة بشكل عادل وجعل هذه القطاعات تدير الموارد وتقوم بتمثيل نفسها. إذن فاليسار هو عملية نضالية قائمة على تصور وقراءة لطبيعة الصراع الاجتماعي.

تاريخ اليسار في البلاد: التأسيس وإعادة التأسيس

لمصر تاريخ عريق مع التنظيمات اليسارية والماركسية، كحضور فكري وسياسي منذ مطلع القرن العشرين، بل كحضور اجتماعي طيلة الثلاثينات والأربعينات والخمسينات من ذلك القرن. ومع ذلك فلفهم اليسار الآن يجب الانطلاق من هزيمته في محطات تاريخية مختلفة، ومن ثم إعادة تشكله مع تجدد الصراع مرة أخرى.

هُزم اليسار في واحدة من أهم محطات الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر في مطلع الخمسينات والستينات على يد دولة الضباط الأحرار 1952. أجهزت الدولة عليه أمنياً كما ابتلعت خطاب اليسار من خلال بعض التغييرات والتدابير التي أُسبغ عليها طابع إشتراكي. اتسمت أغلب الأحزاب اليسارية في ذلك الوقت بالولاء والتبعية للاتحاد السوفيتي الذي قرر دعم النظم البرجوازية الوطنية ذات الطابع العسكري. ولكن الصراع سرعان ما تجدد بعد الهزيمة المروعة على يد إسرائيل في 1967، وظهر اليسار من جديد من خلال انتفاضة الطلبة في 1968 رداً على الهزيمة، حين بدأت الديمقراطية تصبح سؤالاً ملحاً باعتبار الدكتاتورية أحد أكبر عوامل الهزيمة.

ازدهر حضور اليسار في الجامعات المصرية وبعض المواقع العمالية مذّاك وحتى "انتفاضة الخبز" في 1977. وشهد عقد السبعينات من القرن الفائت تزاوج القوى اليسارية المنظمة ومثقفوها مع الحركة العمالية والطلابية. فقد نجح اليسار في التجذر داخل القطاعات التي يستهدفها إيديولوجياً ونضالياً. أدرك النظام الحاكم وأجهزته الأمنية خطورة ذلك منذ بداية شرارة التحركات في 1975، حينما انتفض عمال "المحلة الكبرى" وخرجوا في تظاهرة هائلة. وقد قوبل هذا التحرك بعنف شديد حيث قتلت قوات السلطة سبعة عمال وجرحت الآلاف منهم.

كان لـ"حزب العمال الشيوعي المصري" دوراً مهماً في سبعينات القرن الماضي، ولكنه تلقى ضربات أمنية موجعة عقب انتفاضة الخبز في 1977، نجحت في القضاء عليه. وتلقى هذا الجيل من اليساريين هزيمة بانتهاء تلك الانتفاضة من دون نتائج إيجابية، كما أنه تعرَّض لضربة كبيرة على يد تحالف قام بين السلطة بقيادة السادات والاسلاميين (الإخوان المسلمين تحديداً). وقد نجح الإسلاميون بتشكيلاتهم المختلفة في إلحاق هزيمة أخرى باليسار داخل الجامعة، بينما تكفلت الأجهزة الأمنية بملاحقتهم وقمعهم داخل المواقع العمالية المختلفة.

ازداد انحسار اليسار في مصر في الثمانينات وفي التسعينات من القرن الماضي - على الرغم من وقوع عدة إضرابات واعتصامات عمالية في ذلك الوقت، أبرزها اعتصام مصانع الحديد والصلب بحلوان. حدث الانحسار بسبب عدة عوامل منها توسع الايديولوجيا الاسلامية في ذلك الوقت، واشتداد "الحرب على الارهاب"، وانهيار الاتحاد السوفياتي.. وإن كان هذا السبب الأخير هو الأقل وزناً، حيث كانت هزيمة اليسار بشكل كبير متحققة في مصر لأسباب تنظيمية داخلية، وتحديداً لابتلاع "حزب التجمع" تمثيل اليسار واختياره الوقوف بجانب السلطة وعدم خوضه لأي صراع ضدها خوفاً من "التطرف الاسلامي". وقد تخلى "حزب التجمع" عن معارك كبيرة ومهمة، مثل انتفاضة مدينة "إدكو" بمحافظة البحيرة

في 1992، على الرغم من وجود تنظيم قوي للحزب على مستوى تلك المحافظة، وكوادر له داخل المدينة. وهذا التخلي أربك بعض كوادره داخل المدينة نفسها الذين لعبوا أدواراً مختلفة فيها. وحتى بعدما هدأت الانتفاضة بالقمع البوليسي وبالتفاوض الاجتماعي، تخلى "التجمع" عن قيادة أي محاولة لتتويج النضال الجماهيري ببعض المكاسب السياسية.

وفي مقابل تكلس "التجمع"، خاضت بعض عناصر اليسار معركة قانونية طويلة ضد السلطة، وكانت المحاكم ساحة كبيرة لنضالها. وهكذا بزغت أسماء كبيرة مثل أحمد سيف الدين ونبيل الهلالي. ونجح الاثنان على وجه التحديد في بناء مجموعة شابة من المحامين اليساريين تحولوا إلى نماذج ملهمة لأجيال لاحقة.

إلا أن تحولاً كبيراً حدث مع مطلع الالفية الجديدة سيعطي مساحة جديدة لليسار لإعادة تشكيل نفسه مرة أخرى. إذ بدأت مجموعات يسارية بتشكيل العديد من المنظمات الحقوقية والتنموية (تعمل على التنمية المحلية واعداد القيادات الشبابية للعمل المدني وتنمية الموارد والمشاريع المحلية، وقامت بالتنسيق والعمل مع الأمم المتحدة و"برامج دعم التنمية"). وهذه التشكيلات اليسارية هي التي وُجدت لحظة اندلاع الثورة في 2011.

ومثلما كان مطلع الألفية الثالثة هو ذروة التحول النيوليبرالي في مصر، فهو كان أيضاً بداية تدشين عقد كامل من الصراع المفتوح مع منظومة السلطة ونظام مبارك السياسي.

وقد شهد هذا العقد في بدايته عدة تحولات مهمة أتاحت لليسار فرصاً جديدة للانخراط في الصراع السياسي والاجتماعي:

1- توسع دور المنظمات الحقوقية في مواجهة توحش الداخلية تحديداً. فبعد انتصار الداخلية في حربها على الإرهاب، استكمل الحكم البوليسي قوته وهيمنت المؤسسة بالكامل على إيقاع الحياة في مصر وصار نمط ممارستها للسلطة شديد القسوة. وكان هذا أحد أهم الخطوط لبداية معركة حقوقية كبيرة خاضتها مؤسسات شكل اليسار عمودها الفقري مثل "النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب" و"هشام مبارك للقانون". وقد نجحت هذه المؤسسات في حشد وتعبئة مواردها من أفراد وتمويل، وصار النضال القانوني عبر المحامين اليساريين أساسياً. كما ضمت عدداً من الباحثين من ذوي الميول والاتجاهات اليسارية.

2- انتقل النضال العمالي ضد التحول النيوليبرالي إلى ساحة المحاكم هو الآخر، وتحديداً إلى ما يعرف في مصر بالقضاء الإداري. وفي هذه المساحة، لعبت مؤسسات حقوقية أخرى مثل "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" دورا مهماً.

3- اتاح هذا التحول النيوليبرالي مساحة كبيرة للصحف الجديدة المستقلة نسبياً عن هيمنة الدولة، وهكذا وجد الصحافيون اليساريون فرصة للتفاعل في عالم الصحافة المصرية.

4- وأخيراً، انفجر الصراع السياسي ضد مبارك في 2005 مع ظهور حركة "كفاية" التي تشكلت من بعض اليساريين والليبراليين (بالمعنى الانجلوسكسوني للكلمة) والناصريين.

بالمقابل، تلقى تنظيم "الاشتراكيين الثوريين" ضربة أمنية كبيرة في مطلع الألفية تحولت إلى قضية في ساحات القضاء المصري. ولكنها كانت الميلاد الحقيقي لهذا التنظيم الذي تشكل في التسعينات من القرن الماضي على يد مجموعة من طلاب وأستاذة الجامعة الامريكية بالقاهرة. وهو حاول بجدية، وفي ظل ظروف أمنية معقدة، الانخراط في النضالات

الاجتماعية المختلفة التي شهدت ذروتها في أعوام 2006، 2007، و2008. كما حاول تضفير المطالب السياسية مع الاحتجاجات الاجتماعية، وأنتج أدوات تابعة له مثل "مجلة الاشتراكي" التي واكبت بلا كلل كافة أشكال الاحتجاج في مصر، وكذلك أسس موقعاً على الانترنت، وانخرط بعض كوادره بشكل فعال في القضايا العمالية كصحافيين ومناضلين سياسيين ومحامين.

كما قام صراع داخل عالم اليسار عنوانه محاولات بناء يسار جديد ضد تكلس القيادات القديمة، وتحديداً ضد حزب التجمع وسمته الستالينية. وأبرزَ هذا الصراع ملامح التيارات الجديدة وجعلها أكثر حيوية في التفاعل مع انفجار الصراع السياسي والاجتماعي في مصر مرة أخرى.

ومع انطلاق حركة "كفاية" في 2005، ظهر الى جوارها العديد من الحركات الشبابية مثل "شباب من أجل التغيير" في العام نفسه، و"حركة تضامن" في 2006 والعديد من التنسيقيات الشبابية مثل "المكتب التنسيقي للقوى السياسية" بالإسكندرية في 2009 أو "التحركات الشبابية" في 2010 بعد مقتل أحد شباب الإسكندرية بوحشية على يد الشرطة أمام منزله بحي يغلب عليه طابع الطبقة الوسطى، والذي عُرفت قضيته بشكل كبير باسمه، "خالد سعيد". وقد انخرط أغلب الكوادر الشبابية اليسارية بقوة في حركات صغيرة وفعالة ولكنها قصيرة العمر وذات طابع متجاوز للأيديولوجيا لصالح العمل على قضايا بعينها. فالعديد من شباب اليسار إهتم بصراعات محدودة وإن كانت مهمة، مثل إزاحة السكان لصالح مشاريع رأسمالية (قضية "طوسون" بالإسكندرية على سبيل المثال في عام 2008) أو قضايا البيئة (مثل التلوّث الذي تتسبب به مصانع الأسمنت في عام 2006). ولكنهم بحكم خوضهم هذه المعارك بدون تنظيمات قوية خلفهم أو وجود رؤية سياسية أوسع، فقد تقلص حضورهم السياسي والأيديولوجي، وغلب الطابع الجبهوي القائم على مركزية قضية ما دون التوسع في تناولها سياسياً واجتماعياً. إلا أن هذه الحركات نجحت بتشبيك المؤسسات الحقوقية والتنموية أحياناً، والتشكيلات السياسية المختلفة فيما بينها، وكانت صاحبة قدرات عالية في تحدي ومناورة السلطة وتوسيع رقعة النضال بعيداً عن المعارك الديمقراطية الكبيرة التي خاضتها حركة "كفاية"، أو المعارك القانونية المحضة التي جعلت جانباً كبيراً من النشاط والفاعلية منحصراً في المحاماة، وسحبت جانباً كبيراً من النضال إلى أرضية بعيدة عن التصورات الإسلامية الكلية لصالح اشتباك جاد مع الواقع المادي للحياة في مصر. وإتسمت الكوادر اليسارية هنا بالتنقل بين التنظيمات المختلفة، وبتعدد الأدوار التي تقوم بها.

اتسم اليسار الجديد بانقطاع التراكم التاريخي بينه وبين الأجيال السابقة بسبب معركته الكبيرة مع اليسار الستاليني، وبغلبة الطابع الحقوقي والانساني على القراءة المادية والتاريخية للواقع الاجتماعي في مصر، وببذل طاقته في الحصول على تمويلات للمشاريع الحقوقية، وبالسيولة وغياب القدرات التنظيمية القوية.

> **تَلخَّص تشخيص كيانات مثل "كفاية" و"الجمعية الوطنية للتغيير" لمشكلة مصر في مسألتي الفساد والاستبداد، دون تفحص بنية التشكيلة الاجتماعية الحاكمة وانتماءاتها ومصالحها وآليات تحكّمها، والقيام بتفحص مماثل للقوى الاجتماعية المنوط بها التغيير. وانعكس هذا في ارتباك مواقف هذه القوى من الأجهزة والمؤسسات الحاكمة كالجيش والمخابرات العامة والقضاء.**

2005 - 2011: يساريون بلا يسار

طُبعت الحالة السياسية منذ 2005، مع بدء الحراك ضد مبارك وإبنه وضد بطش الداخلية، بعدة تناقضات كان أهمها غياب الطابع الفكري والتحليلي العام لصالح قضايا وطنية عامة. وتجلى هذا في حركة "كفاية" ثم في "الجمعية الوطنية

للتغيير". وكان تشخيص هذه الكيانات أن المشكلة التي تعاني منها مصر تتلخص في مسألتي الفساد والاستبداد، دون تفحص بنية التشكيلة الاجتماعية الحاكمة وانتماءاتها ومصالحها وآليات تحكّمها، والقيام بتفحص مماثل للقوى الاجتماعية المنوط بها التغيير. وغلب الطابع الضمائري والحقوقي على حركة التغيير وعلى مقاومة مبارك. وانعكس هذا في ارتباك مواقف هذه القوى من الأجهزة والمؤسسات الحاكمة مثل الموقف من الجيش، المخابرات العامة، والقضاء.

وهذه النقطة الأخيرة كانت شديدة الخطورة لأنها انتجت استراتيجية للعمل السياسي تحمل في طياتها طريقة لإدارة الصراع الاجتماعي والسياسي من داخل المنظومة القائمة.

حكمت هذه القراءة أفق النضال السياسي حتى 2013. ورسمت أرضية الإجماع لما عُرف بـ"القوى الوطنية"، وحدود وشروط الفعل السياسي والثوري لاحقاً. وهي اتسمت بثلاثة ملامح: الطابع الضمائري وليس الصراعي أولاً، والطابع المعياري والحقوقي ثانياً، وثالثاً، والأهم، غياب مسألة السلطة بمعناها العميق، وغياب مفهوم الصراع الاجتماعي من أفق معركة التغيير.

ولم يكن هذا الموقف الغالب يحتاج لجهد تنظيري كبير بهدف فهم واقع الاجتماع المصري وطبيعة الدولة فيه. فطبقاً لهذه الرؤية، كانت الدولة المصرية سلطوية الطابع بحكم هيمنة نظام مبارك عليها، والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية لا تحتاج إلاّ إلى أن تنعتق سياسياً من هيمنة مبارك، والقضاء منظومة عادلة تحتاج فقط لتفعيل استقلاليتها وتحسين بعض القوانين، والقضاة شرفاء وحماة لقيم الدستور والقانون وسيادته في المجتمع، والجيش مؤسسة وطنية عريقة تحمي الشعب ويجب حمايتها من صراعات السياسة. أما شعب مصر، فهو شعب أصيل لا ينقصه سوى التحرر من كابوس الدكتاتورية الجاسمة على صدره.

وكان الجيش هو الآخر يبعث برسائل من خلال قنوات مختلفة داخل معسكر التغيير، توحي بعدم رضاه عن الأوضاع وعن التوريث.

اتسقت هذه الرؤية السياسية مع التوجه الليبرالي والإسلامي الوسطي. التناقض كان في موقف اليسار من عملية التغيير. فهذه الرؤية لا تنظر بجدية لنمط الانتاج وضرورة تغييره، وتغيير شروط إنتاج الحياة في مصر، وترى القمع فقط على مستواه السياسي أو كمجرد انتهاك للقانون، لكنها لا ترى البعد الاجتماعي للقمع والقهر اللذين تمارسهما السلطة. والأهم أنه يغيب عنها أي تصور جاد عن الثروة وإدارتها وإعادة توزيعها (هناك فقط حديث دائم عن الفساد)، وهو ما يُفترض أن يكون سؤال اليسار بامتياز.

هنا تأتي معضلة اليسار: فبماذا يتميز عن القوى الليبرالية والوطنية؟ قطاعات كبيرة من اليساريين انضوت تحت لواء هذه الرؤية بحكم العمل الجبهوي والتنسيقي ومحاولة مد جسور مع قوى أخرى لتحسين شروط الفعل السياسي والقدرة عليه في ظل القمع والتضييق الأمني. دفع ذلك الانضواء بدماء جديدة إلى الحراك والصراع السياسيين في مصر أي أنه وسع الدائرة، ولكنه ألقى بظلال ثقيلة من الشك على قدرة اليسار على بلورة مشروع سياسي واجتماعي بعيداً عن الاحتجاج والدفاع عن بعض الحقوق.

عجز اليسار عن بناء تصوره لمشروع يؤدي الى تغيير شامل وواسع. وموه هذا المنحى الحقوقي عملية الهروب من مسألة السلطة وضرورة بلورة تقييم لها بعيداً عن المستوى المعياري والمؤشرات الدولية، وتعيين طبيعتها وبالتالي تعريف ما تمارسه، أي أين تقف من إدارة المجتمع.

تموضع اليسار إذاً كبوصلة تصحيح أخلاقية وحقوقية تحتج وتنتفض ضد الانتهاكات وللمطالبة بالحقوق، لكنها ليست قوى فاعلة في التغيير نحو تصور ما عن الحكم والإدارة. كما إنها ليست قادرة على الاستحواذ على بعض مستويات السلطة داخل الاجتماع مثل الإسلاميين (تحديداً التواجد الاجتماعي عبر العمل الخدمي ومؤسساته، وتشكل الاسلاميين كسلطة دينية إجتماعية، وانخراطهم في الشبكات الاجتماعية المختلفة التي تدير الثروة والموارد)، ولا قادرة على تقديم تصور لنمط مغاير وممكن من الحياة ومن العلاقات الاجتماعية. ومن ثمَّ فهي قوى قادرة على إحداث بعض التصحيحات المعيارية ولكنها غير قادرة على إحداث إزاحات اجتماعية.

وَضع هذا العجز اليسار، أو أظهره كقوة ليبرالية تتعاطى مع الدولة البوليسية من خلال نهج قائم على تعديل التشريعات والقوانين، لا على تغيير الشروط السياسية وأنماط الإنتاج وعلاقاتها التي تخلق الظروف الموضوعية لاستمرار توحش الدولة البوليسية والزبائنية في مصر. ولم يكن هناك أصلاً محاولة لتقديم تحليل أو تصور لنمط إنتاج مختلف، ليس منقولاً عن الأفكار النظرية أو عن تجارب أخرى، بل مطابقاً للممكن في الحالة المصرية / الإقليمية. فاليسار كان يطرح على نفسه إما أفقاً غير ممكن بحكم شروط الواقع، ويتصور أوهاماً عن قيادته للجماهير الشعبية، وأنه بمجرد التحرر من القبضة القمعية ستلتف تلك الجماهير الغفيرة حوله لأنه الأكثر صدقاً في التعبير عنها وعن روحها.. أو أن بعض أفراده طرحوا على أنفسهم الدور الحقوقي وانحصروا في نطاقه. وقد كان التخلي عن المهمة البرنامجية وعن تخيل التغيير هما ما يفسران الانزلاق إلى الحال الموصوف أعلاه، ومن ثم عدم القدرة على الصراع لاقتلاع جذور الدولة وشبكة علاقاتها الاجتماعية حينما انفجرت الثورة.

ولكن هذا التفسير أيضاً يُحمِّل اليسار أكثر من إمكاناته. فهناك شروط تاريخية ومادية لموقعه لم تكن تسمح بتحقيق هذه المهمة. فليس كل حضور للعناصر الموضوعية للصراع الاجتماعي والسياسي يعني بالضرورة أن اليسار سيكون القوة الأقرب لتلقف الصراع وتحديد مساره. فاليسار يتبلور في سياق عملية نضالية طويلة تخوضها قوى اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحها برؤية مغايرة للقوى – والمصالح - الأخرى، وتسعى لتغيير علاقات الانتاج وطبيعة توزيع الثروة والموارد، وخوض هذه الحرب بأدوات تسمح لها بالانتصار أو بتحقيق مكاسب ذات معنى.

> **ما كان يدور حول مصنع غزل المحلة إبان انتفاضة عماله في 2008 يبدو الآن أهم مما كان يحدث داخل المصنع نفسه. فالعمال لم يكونوا الفاعلين الرئيسيين في ما أصبح سريعاً حرب شوارع في المدينة. ولو أُدْرِك ذلك بعيداً عن الاسقاطات الايديولوجية المسبقة، لتوفر فهم جديد لهوية الفاعلين داخل المجتمع.**

اليسار والثورة: اندلاع الحلم وارتباك تداعياته

كانت الشبكات المتشكلة قادرة على التصادم مع السلطة وتدمير بعض مكوناتها، ولكن هدفها الاساسي كان إحداث تحول في نمط السلطة فقط، ولم يكن الاستيلاء على جهاز الدولة في مخيلتها. أما ما تبقى من يسار منظم فكان للتو ينشئ تنظيماته الحزبية الجديدة مثل "التحالف الشعبي" و"الديمقراطي الاجتماعي" الذي لم يكن اليسار المكوِّن الوحيد فيه، ولاحقاً "حزب العيش والحرية" الذي ما زال يصارع من أجل تأسيس نفسه كحزب رسمي، ويعاني من تلقيه لضربات أمنية عدة.

ثلاثة تيارات

انقسم موقف اليسار قبل الثورة وبعدها (أي بما يشملها، وهي حدث مفصلي) من السلطة والدولة إلى ثلاثة اتجاهات:

- الأول يرى ضرورة الوصول لبعض مواقع السلطة، سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي، من خلال منافسة قوى النظام الحاكم والتيار الإسلامي، وبالأخص بواسطة الانتخابات. مثّل هذا القطاع بعض قوى اليسار الديمقراطي التي انخرطت في "الحزب الديمقراطي الاجتماعي" (وهم الأكثر ميلاً لهذا التوجه والأكثر فاعلية في الانتخابات المختلفة التي شهدتها مصر بعد الثورة). قوام التشكيلة الاجتماعية لهذا الحزب تُظهِر غلبة في انتماء اعضائه الى الطبقة الوسطى العليا، وإنخراط بعض الروابط العائلية من الصعيد فيه، ومجموعات من المثقفين، وحضور بارز للمسيحيين. واليساريين الذين انتموا إليه كانوا يرون ضرورة خلق تيار سياسي واسع متحالف مع قوى ليبرالية ومدنية مختلفة في شكل حزبي.

- الاتجاه الاخر كان يرى أن اللحظة التاريخية غير مواتية لليسار بشكل عام، وأن أي انخراط جاد لتفكيك السلطة أو القيام بأي محاولة لإزاحة القوى المهيمنة اجتماعياً والمساس بعلاقتها سيتسبب باستحواذ الإسلاميين عليها. وقد اتخذ طريق المهادنة مع الدولة والسلطة القائمة، وحاول لعب دور الناصح. ومثّل هذا التوجه "حزب التجمع" وتحديداً ما عرف باليسار الثقافي التنويري.

- وكان الاتجاه الثالث - وهو الأقرب الى حالة الثورة - هو رفْض السلطة والمنافسة عليها أو حتى الانخراط فيها بشكل مباشر بأي شكل من الأشكال. مثَّل هذا الاتجاه (المعادي للسلطة ولكنه غير الراغب في الصراع عليها على أي مستوى) قطاعات من شباب اليسار اتسم بروح تطهرية عالية، وكذلك تنظيم الاشتراكيين الثوريين. وهذا الأخير رأى وجاهة في دعم مرشحين آخرين في الانتخابات، مثل محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين في جولة الإعادة في مواجهة الفريق أحمد شفيق في انتخابات 2012. وظهرت خطابات متفرقة من قطاعات محسوبة على اليسار بعد الثورة تدين أي انخراط في العملية السياسية الانتخابية، وظهرت أصوات مثل "مقاطعون" و"صندوق الشهيد بدلاً من صندوق الانتخابات"..

الثورة هى حلم يساري بامتياز. والتبشير بثورة تطيح بأركان النظام الحاكم وتغيِّر من شكل الحياة هي إحدى سمات حركة اليسار في أي مجتمع. وبالفعل وقع ما كان يئس منه الجميع: اندلعت الثورة! وبمقدار الأمل كان ألم الارتباك. فاليسار لم يستطع قيادة الجماهير الغفيرة، كما أنه لم ينجح في اختراق الصفوف لتنظيمها وتجذير حركتها لكي تصل إلى تحقيق أهدافها. وبقيت خريطة اليسار كما كانت قبل الثورة: التجمع قلق من أي حراك جماهيري، الاشتراكيون الثوريون متحمسون للانخراط في عملية التغيير، اليسار الديمقراطي يحاول تأمل موقعه وفهم ما يحدث حوله وما هى الخطوة القادمة، وتيار "التجديد الاشتراكي" يسعى إلى خلق مظلة جديدة لليسار.. وكوادر مختلفة، أغلبها منبثق عن اليسار الديمقراطي أو متمرد على "التجمع"، إنقسمت في اتجاهين: الأول يحاول ايجاد حزب سياسي واسع ("الحزب الديمقراطي الاجتماعي")، والثاني يحاول بناء حزب يساري واضح التوجه الايديولوجي (وهو "حزب التحالف الشعبي").

التحالف الشعبي

جرت محاولات لبناء حزب يساري واضح المعالم وصافي الانتماء الفكري. الأولى تتمثل في بناء "التحالف الشعبي" في 2011. وقد لعب دوراً بارزاً في تأسيسه كلاً من اليسار الديمقراطي وتيار التجديد الاشتراكي (الذي ولد عام 2009 من رحم انشقاق داخل الاشتراكيين الثوريين حول أولوية التحول الديمقراطي ودعم البرادعي، بينما كان يرى الآخرون، ممن

استمروا داخل التنظيم، أن الأولوية هي لدعم الإضرابات العمالية). ونجح هذا التنظيم في بداياته في استقطاب عدد من الكوادر اليسارية، القديمة والشابة على السواء. ولكنه عانى من أمرين: عدم قدرته على بلورة شكل تنظيمي ديمقراطي على المستوى الداخلي، وعدم قدرته على حسم صراعاته الداخلية بشكل يسمح له بأن يظل متماسكاً وفعالاً. ويظهر أنه كان، على المستوى الفكري، متمسكاً بحرفية الايديولوجيا في محتواها السياسي والبرامجي، بينما ليس في مصر طبقة عاملة مكتملة أو ذات ذات طابع طليعي، لأن شروط التحديث لم تُستكمل لكي يتواكب الواقع مع طرح التحالف. وعلى مستوى التنسيق السياسي والانفتاح على التيارات الأخرى، كان للتحالف تجربة مهمة في بناء ما عرف بقائمة "الثورة مستمرة" في انتخابات 2011، حيث تحالف مع "التيار المصري" صاحب الميول "ما بعد الاسلاموية" (أي أنه يدعو للتصالح مع الهوية الإسلامية دون تزمت في ضرورة تطبيق الشريعة كاملة، وإعطاء بعد حضاري نابع من التاريخ الإسلامي للفعل السياسي والاجتماعي)، و"مصر الحرية" صاحب الميول الليبرالية والذي تأسس في 2012. وكان للتحالف خط واضح في رفض هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية. وبحلول نهايات 2013 إنفجر حزب التحالف الشعبي وشهد استقالات جماعية. وكان السبب المعلن لها هو المسار المهادن للدولة الذي انتهجه الحزب بعد "30 يونيو 2013" (المظاهرات التي طالبت باقالة مرسي وأعقبها في 3 تموز/ يوليو إعلان وزير الدفاع وقتها، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، انهاء حكم محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا) والإطاحة بالإخوان. ولكن الحزب كان يعاني من انقسامات داخلية قبل لحظة 30 يونيو، والمسألة كانت مسألة وقت حتى ينفجر الصراع داخله بين العناصر الشابة وكوادر قديمة من التجمع، كما ظهرت قضايا تخص المرأة والتحرش داخل الحزب نفسه. انفجر هذا الحزب إذاً وتشكَّل من خلال بعض العناصر المنشقة "حزب العيش والحرية" (ما زال تحت التأسيس).

الاشتراكيون الثوريون

انخرط "الاشتراكيون الثوريون" في الثورة بشكل واسع، وساعدهم في ذلك أدواتهم التي أسسوا لها قبل الثورة، وتاريخ من التفاعل والنضال مع القضايا السياسية والاجتماعية منذ 2000. ولكنهم ارتبكوا أمام الثورة على عدة مستويات:

1- كيف ينتقل التنظيم من السرية إلى العلنية؟

2- بناء أفق سياسي واضح لمستوى الراديكالية الثورية القوية التي انتهجها التنظيم، فالتنظيم في لحظة انتصار الثورة، يوم الإطاحة بمبارك، أعلن بوضوح أن النظام لم يسقط، ثم استكمل معاركه ضد المجلس العسكري، ويُنسب له خروج أول هتاف بـ"سقوط العسكر".

3- انتهج التنظيم استراتيجية واضحة للتوسع ولاستقطاب أعضاء جدد. لكن هذا التوسع سبّب ارتباكاً ايديولوجياً واضحاً. فقد عجزت بنية التنظيم عن التعامل مع هذا الزخم من الوافدين الجدد، ولم تكن قادرة على إعداد الكوادر الجديدة بشكل مطابق لهوية التنظيم، مما تسبب بوجود كثير من الفاعلين ممن يمكن القول عنهم أنهم نشطون ولكنهم ليسوا يساريين فعلياً على مستوى الاعداد الفكري وامتلاك تصور تقدمي عن المرأة مثلاً ودورها داخل الاجتماع، والمساواة بين الجنسين، واحترام الهويات الجنسية المختلفة.. بل كان بينهم أصحاب أفكار وممارسات رجعية بشكل صريح، ولكن التنظيم كان جاذباً لهم لأنه كان في نظرهم الأكثر راديكالية في مواجهة المجلس العسكري والداخلية. كما فقد التنظيم قدرته على نظم خيط سياسي وأفق للصراع الاجتماعي القائم ومحاولة جادة لقراءة الواقع المصري وتحولاته، ما جعله أميل لمفردات إنشائية أو خطابية رنانة. ولكنه في مقابل هذه المثالب توسع في الجامعة وانتشر إعلامياً بشكل كبير.

4- أفقدت الثورة التنظيم ميزته الرئيسية كتنظيم يساري انخرط أعضاؤه في الصراعات العمالية والقطاعية وبنى فيها

تراكماً معقولاً، بالأخص بعد 2005، مثل إضرابات المحلة وإضراب مصلحة الضرائب العقارية. كما فقد قدرته على ربط القضايا الاجتماعية بالمسألة السياسية وإنجرف بدءاً من 2011، مثله مثل بقية التيارات، في الصراع السياسي على حساب الصراع الاجتماعي.

وعلى الرغم من تماسك بوصلة التنظيم وإتساقه في أغلب مواقفه السياسية والشعاراتية، إلا أن اشتداد الصراع السياسي والاجتماعي في مصر، وبالأخص مع مرحلة الدخول في "الحرب على الإرهاب"، وصراع السلطة مع الإخوان بعد "30 يونيو 2013"، أفقد التنظيم قدرته على صياغة أي محتوى سياسي، أي قراءة الواقع، وبناء موقع صراعي له في الأحداث بعيداً عن المواقف الاخلاقية. ولكنه ظل متمسكاً بتقليد مهم وهو إصدار مواقف سياسية عبر بياناته على موقعه، تغطي عدة قضايا مثل رفض التنظيم لعودة العنف الشرطي أو قمع الاحتجاجات العمالية..

وتظل حتى اليوم إحدى أكبر مشاكل الاشتراكيين الثوريين هى نفسها مشكلته ما قبل الثورة: عدم قدرته على قراءة الواقع في مصر بشكل مركّب. فلديه تصور إيديولوجي شديد القيمية والمبدئية، هو بمعنى ما منافٍ للسياسة كعملية صراع ممتدة. ولعل أبرز مثالين على ذلك هي أولاً قراءته لجماعة الإخوان المسلمين المستندة الى تسجيل تفاوتها على مستوى بنيتها الطبقية، وتمثيلها لجهات شعبية واسعة وقابلة للتثوير والتغيير بحكم تناقض مصالح القيادات مع القطاع العريض من التنظيم. وهو موقف غلب بشكل كامل رؤية البعد الرجعي والطائفي والنيوليبرالي لجماعة الاخوان. فعلى الرغم من صحة القراءة لجانب من بنية الإخوان المتعلق بالتناقض الطبقي، وأحياناً وفي مستوى معين، التناقض الفكري، حيث تختلط بعض ملامح المكوِّن الأزهري مع الصوفي مع السلفي.. إلا أنه غاب عن هذه القراءة إدراك قدرة تنظيم الاخوان على التنميط وعلى فرض الهيمنة بداخله وتشكيل الأيديولوجيا ذات التجانس إلى حد بعيد. وغاب عنهم درس ماركسي مهم وهو أن التناقض وحده لا يكفي لفهم البنى الاجتماعية المختلفة.

المثال الثاني وربما الأهم، وإن كان الأقل تداولاً في نقد "الاشتراكيين الثوريين"، هو ما يخص قراءتهم لأحداث مدينة "المحلة" الصناعية في 2008 (إضراب عمال الغزل، وهو واحد من أكبر الإضرابات العمالية). فالتنظيم أصر على أن عمال المحلة هم وقود الأحداث والانتفاضة. إلا ان التدقيق الميداني والأنثربولوجي في الأحداث وتحولها إلى حرب مدن وشوارع بين المنتفضين والسلطة يشير إلى أن العمال لم يكونوا الفاعلين الرئيسيين في هذه الحرب، بل كانوا الأقل إشتباكاً مع توسع الانتفاضة في المدينة. هذا الأمر لو أُدرك بصورة فعلية ومن دون إسقاط "أيديولوجي مسبق"، كان يمكنه توفير فهم جديد لهوية الفاعلين داخل المجتمع، أي تعيين الفئات التي لديها الرغبة في تصعيد الاشتباك مع السلطة والأقل استعداداً للتراجع عن الصدام، وهي على الارجح فئات لا تقوم بذلك لدواع مزاجية أو حتى فكرية، بل لأنها تُعبّر عما آلت إليه حياتها في ظل نمط الانتاج الطرَفي والتبعي والطفيلي القائم في البلاد. فالذي كان يدور حول المصنع يبدو الآن - في محاولة فهم العلاقات الاجتماعية وتشابكها مع السلطة - أهم مما كان يحدث داخل المصنع نفسه. كان قد تشكّل تحول كبير داخل الاجتماع المصري وعلاقة الدولة به. ولكن الإصرار على قراءة الواقع بعدسة أيديولوجية محضة حجب عنا هذا الفهم.

الحزب الديمقراطي الاجتماعي

يبقى في خريطة اليسار بعد الثورة جناح مهم من اليسار الديمقراطي الذي قرر الانخراط في تأسيس "الحزب الديمقراطي الاجتماعي". هذه المجموعة هى الأكثر اهتماماً، ضمن القطاعات اليسارية المختلفة، بمسألة الصراع السياسي والتنازع على السلطة، ولو بالسعي لتسجيل مكاسب مرحلية ليست كبيرة بالضرورة. ولذلك فهي تولي الانتخابات وإدارة التكتلات وضم الاصوات والتحالفات أولوية قصوى. رأت هذه الكتلة من اليساريين ثلاثة أمور:

1- أن مشكلة مصر الأساسية هى في غياب السياسة نفسها عن العمل العام، وغياب القدرة على التنظيم بسبب تراث طويل نابذ للعمل الجماهيري، ورافض لفكرة التنظيم السياسي والاجتماعي، تمّ تأسيسه مع دولة يوليو، والملاحقة الأمنية الدائمة وتجريف الأرض من الكوادر السياسية، وتعزيز الجهل، والاستثمار فيه لخلق بنية اجتماعية جهول ومنصاعة للحكم. وأن الأولوية القصوى في مصر بعد الثورة هى تعزيز التنظيم والدعوة باستماتة للحق في التنظيم على جميع المستويات، وبالأخص في العمل السياسي. وأنه لا سياسة حقيقية وجادة بدون وجود أحزاب تخوض انتخابات.

2- لا سبيل لهزيمة الاسلاميين من جهة، ولتغيير النخب القديمة التابعة للدولة من جهة ثانية، ولتقليص دور الجيش ثالثاً، إلا ببناء مجال سياسي قوي وحر قادر على الضغط على الدولة ومناطحة الاسلاميين ومنافستهم على كافة مواقع السلطة. وأن التدرج في العمل السياسي الدؤوب والجاد قادر على خلخلة الأوضاع الاجتماعية وتغييرها.

3- كسر الحالة الطائفية في مصر لن يتسنى إلا بدفع الكتل المسيحية الى الإنخراط في العملية السياسية. عملت هذه المجموعة على التوغل داخل الكتل المسيحية، مستغلة لصالحها منذ البداية قلقها من الاسلام السياسي. ورأت في هذا فرصة لدفع هذه الكتل لصراع اجتماعي وسياسي أوسع، خارج جدران الكنيسة.

4- ربما كان من أهم الانخراطات اليسارية المختلفة الطابع بعد الثورة هو العمل على الدخول الى عمق الشبكات الاجتماعية الحاكمة في الريف والدلتا، وإختراق هذه الترتيبات الاجتماعية ومناطحة الاسلاميين و/ أو الدولة. فالعمل السياسي بعرفهم يتطلب مساومات ومواءمات اجتماعية اذا كانت هناك نية جدية في محاولة إحداث إنزياحات اجتماعية وتحولات في شكل الصراع ومضمونه. ومن هنا جاء اهتمام هذه النخب اليسارية بمحاولة خلق تحالفات واستقطابات جديدة للتنافس في الانتخابات المختلفة.

رأت هذه الكتلة اليسارية ضرورة عدم الإنخراط في تأسيس حزب يساري محض، وأن الأولوية التاريخية هى لحزب واسع يشمل خليطاً من اليسار والليبراليين، يكون همه الأول تأسيس وإرساء مجال سياسي ذو تقاليد ديمقراطية راسخة، بمحتوى يساري، يعيد طرح أفكار تقدمية من خلال الخطاب والتشريعات وتحديث جهاز الدولة، مع مراعاة البعد الاجتماعي للطبقات الكادحة في هذا التحول التاريخي، وأن مصر بلد متخلف يعاني من الفقر في إنتاج الثروة ومن نهبها ومن عدم العدالة في توزيعها.

ما حاوله الحزب هو استهداف ما يعرف بالقواعد الشعبية للدولة والسلطة في مصر. ولكن ثمة سؤال نقدي هنا: هل هذا الأمر هو ممارسة للسياسة من داخل المنظومة وبأدواتها؟ هل هذه المحاولة، في التحليل الأخير، ليست سوى إعادة انتاج للبرجوازية الريفية الحاكمة والمشكِّلة للسلطة في الاجتماع المصري؟ وهل كانت هذه الاستراتيجية مواكِبة للحالة الثورية القائمة التي كانت تسعى للاطاحة بالنظام؟

يرى باحثون وبعض كوادر الحزب أن مقاربة الحزب لا تعيد إنتاج النظام ولا البنية الاجتماعية، بل هي محاولة لتطوير هذه البنية الاجتماعية وتحسين شروط الفعل السياسي فيها، كما أنها محاولة جادة لتغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية عبر إحداث إنزياحات طويلة الأمد، وتحديث العملية السياسية نفسها وجعلها قائمة على صراع برنامجي، وتغيير إدارة الموارد وجعلها تجري بشكل حديث وليس من خلال ولاءات وشبكات زبائنية قائمة على العصبوية والقبلية أو متمترسة حول أبعاد طائفية. وتنطلق رؤية هذا اليسار من التأكيد على قراءة الواقع المصري، حيث هناك صعوبة في صياغة فعل يساري خالص في ظل بنية اجتماعية متخلفة من زاوية أنماط الانتاج وعلاقاته. كما يرى أن هناك مشكلة كبيرة في مصر تحتاج

للعمل على فهمها وإيجاد سبل واستراتيجيات للتعامل معها وهي السيولة الطبقية وغياب شكل واضح للصراع الطبقي. وأخيراً أنه في ظل هذا الواقع البائس، فدور اليسار محدود بأفق وشروط بنيوية معقدة تجعل أكبر وأهم إسهام له هي محاولة الدفع لبناء مجال سياسي جديد عبر انخراط قوى سياسية واجتماعية فيه، ومحاولة احراز نجاحات مادية على أرض الصراع السياسي والاجتماعي مع العلم انها لن تكون جامحة بالضرورة.

مضت الثورة بدون فهم يساري للقوى المحرِّكة لها. فحتى الآن لم يقدِّم اليسار المصري قراءة سوسيولوجية جادة لطبيعة التشكيلة الاجتماعية التي قامت بالثورة وتبايناتها المختلفة.

دولة وإسلاميون وشعب: إلى من ينظر اليسار

الموقف من وجود حركات إسلامية، أي تنطلق من الدين لتعمل في المجال السياسي، يبدو أهم مرتكزات الخلاف بين تلك التيارات اليسارية. وهو السبب في اختلاف مواقعهم من الحراك والثورة. فحزب "التجمع" حسم أمره منذ ثمانينات القرن الفائت: مع الدولة ضد الإسلاميين دائماً. أما "الإشتراكيون الثوريون"، فكان شعارهم: مع الإسلاميين أحياناً، ضد الدولة دائماً. إنسحق التجمع تماماً أمام الدولة وأصبح مشروعه - إن جاز القول - هو الهلع من سقوطها والتبشير بخطر الإسلاميين. انعكس هذا الموقف على اليسار بشكل عام وليس على "التجمع" فقط. فليس صحيحاً ما يشاع من أن اليسار كان ضعيفاً على المستوى الاجتماعي طيلة الوقت. فجريدة التجمع ("الأهالي") ذات الصيت الواسع كانت تطبع أكثر من 150 ألف نسخة، ويمكن أن تجد بقايا كوادر للتجمع (وربما أصغرهم الآن في سن الخمسين) في بعض القرى والمحافظات المختلفة التي لا تتوقع وجود يسار فيها، من أسوان إلى مدن بمحافظات البحيرة... إلا أن انزوائه تحت مظلة السلطة أفقده أهم عنصر مكون للصفة اليسارية، وهو النضال في جملة قضايا تخص عموم المهمشين والفقراء وكافة ضحايا الاستغلال في ظل نظام رأسمالي ودولة قمعية. ما جعل السؤال المركزي هو لماذا قد ينخرط البعض في "حزب التجمع" ولا ينخرط في حزب السلطة الممثل بـ"الحزب الوطني"؟ فالتجمع وكوادره تموضعوا في دور الناصح الأمين للدولة، وحاولوا لعب دور المثقفين التنويريين أو التكنوقراط داخل جهاز الدولة. كما قبل الحزب بعطايا الدولة مثل التعيين الرئاسي في 1995 في مجلس الشورى لرئيسه، رفعت السعيد، والتجديد له لثلاثة دورات في 2001 و2004 و2007.

انعكس هذا كله على لحظة "يناير" وما بعدها في أمرين: أولاً غياب أكبر حزب منظم وتاريخي لليسار عن المشهد النضالي بشكل عام. ثانياً، فقدانه المصداقية عند قطاعات كبيرة من الشباب. ثالثاً، عدم قدرة التجمع على بناء مجموعات قوية لها تأثيرها على الأحداث بسبب تنحيه عن دوره النضالي عبر عقود، وبالأخص منذ بداية اندلاع الصراع الجاد ضد مبارك في 2005.

حلت إحدى قوى اليسار وهم الإشتراكيون الثوريون هذه المعضلة من خلال تبنيها للنهج الشهير الذي عبرت عنه مقولة "ضد الدولة دائماً، مع الإسلاميين أحياناً". كانت هذه المقولة تمهد للتنسيق السياسي والتشبيك مع قوى اجتماعية مختلفة إيديولوجياً، وفتحت أفقاً للتعاون السياسي مع جماعة الإخوان المسلمين للعمل ضد نظام مبارك. ولكنها، في محطة ما بعد ثورة 2011، كانت أحد المعضلات لبناء تيار يساري قادر على تمييز نفسه اجتماعياً وفكرياً وسياسياً عن الحالة الاسلامية. ولذلك أصبح أهم نقد يوجه لهم هو ما إعتُبر "تذيّلاً للإسلاميين".

هناك إجمالاً "استشراقين"، واحد يرى المجتمع المصري جاهلاً ومكبلاً بسبب هيمنة القوى الدينية عليه، والثاني (وهو استشراق معكوس) يرى أن الإسلاميين هم التعبير الصادق عن المجتمع المصري والقوى القادرة على التغيير وتحدي الهمينة

الغربية.. سينعكس ذلك بعد الثورة في محاولات التقارب مع تيار عبد المنعم أبو الفتوح الذي خرج من تنظيم الاخوان، بغاية بناء تيار إسلامي وسطي ذي هوى يساري، أو التقارب مع الإخوان لمحاولة بناء شروط واضحة للتحالف قبل وصول مرسي للحكم. وسيكون الارتباك الأكبر مع اشتداد الصراع ضد الإخوان في 2013، قبل الانقلاب العسكري وبعده.

كان غياب التحليل بشكل عام، والخوف من الاتهام بالإلحاد، والخوف من خسارة قطاعات اجتماعية بسبب وضوح المحتوى التقدمي، سمات رئيسية لقوى اليسار المنظمة في أحزاب أو مجموعات صغيرة.

وكان غياب قراءة مادية منهجية للواقع المصري وتحولاته الأخيرة بعيداً عن الرطانة والصياغات العامة، هو أحد العوامل المركزية في غياب محتوى يساري واضح ومنطوق في ثورة يناير، وفي التباس العديد من المواقف السياسية والاجتماعية والفكرية في محطات النضال المختلفة. وهو الأمر الذي انعكس في إصرار ما عُرف بشباب الثورة وائتلافاتهم المختلفة على رفض أي توجه يساري أو إضفاء أي بعد فكري وأيديولوجي على الحدث، وظهور خطابات تقول بـ"ما بعد الأيديولوجيا". وهكذا مضت الثورة في مراحلها الأولى بدون خطاب سياسي واضح المعالم لقوى اليسار، وبدون وجود قراءة جادة للواقع المصري سواء على مستوى فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية وتحولاتها، أو فهم التغيرات الكبرى التي شهدتها الدولة المصرية ودورها. وهذا، باستثناء بعض الاجتهادات الفردية أو بعض الأعمال القديمة لسمير أمين ومحمود أمين العالم، أو بعض الدراسات الثقافية حول الاجتماع المصري تمّ إنتاجها في ثمانينات القرن الماضي، وظهور بعض الكتابات الجديدة في التاريخ كمثل مساهمات خالد فهمي وشريف يونس، وبعض الدراسات حول الحركات الاجتماعية.

كما مضت الثورة بدون فهم يساري للقوى المحرِّكة لها. فحتى الآن لم يقدِّم اليسار المصري قراءة سوسيولوجية جادة لطبيعة التشكيلة الاجتماعية التي قامت بالثورة ولتباياناتها المختلفة. النقطة الأخيرة انعكست في تحديد الفاعل التاريخي الذي يجب على اليسار الانخراط معه لتغيير مسار الأحداث، وتجذير الفعل الثوري، والاستثمار في الحراك السياسي والاجتماعي الذي اتاحته الثورة. والأهم هو عدم القدرة على بناء أفق سياسي واجتماعي للصراع. ولهذا انتصرت شعارات مثل "صوت الشهيد"، أو "لا للسياسة"، أو "يسقط كل من خان، عسكر - فلول - إخوان". كلها كانت شعارات صادقة ولا شك، ولكنها بلا محتوى أو أفق نضالي للصراع الاجتماعي الذي انفتح على مصراعيه بسبب فعل الثورة.

ماذا بعد "الإسلام السياسي"؟ المشكلة فعلياً هي في الرؤية للشعب والدولة. فيسار التجمع يرى الدولة ضرورة حتمية لثلاثة مهمات: التحديث، الاستقلال ومواجهة الإمبريالية، والحماية من - أو قمع - المكونات الرجعية داخل المجتمع، وبالأخص الإسلام السياسي والحركات الفاشية. لكن يغيب عن هذا اليسار رؤية الجمهور الواسع، الذي لا يقوم على نظرة "الاستثناء الشرق أوسطي" الإمبريالي في رؤيته للسكان، أي وفق نموذج يحاول أن يرى الجمهور كإمكانية خلاقة للفعل السياسي والاجتماعي. كما أن التمترس وراء هذه الدولة أثبت يوماً بعد الآخر أنه تمترس وراء الفشل والفاشية.

افتقر اليسار للقدرة على فهم الترتيبات الاجتماعية القائمة ولغتها وقواعدها المادية، ومن ثم القدرة على محاولة القيام بإزاحات اجتماعية. وراح يتخبط بين عناوين كبرى، وفي انتظار ميتافزيقا ما، ستحقق نصراً تاريخياً. فقبل الثورة وحتى بعد قيامها، ظل كثيرون يبشرون بقرب اندلاع الثورة العمالية الحمراء. وهكذا صار الفاعل التاريخي شيء غامض، علينا جميعاً الانصياع لرغباته وحركته، والانغماس في هوس الحيز المديني، وهم "فقراء المدن".. فكل شيء عُصي عن تحديد ملامحه أصبح فقراء المدن!

خلاصات

يتركز اليسار في القاهرة، باستثناء بعض النماذج القليلة في محافظات مختلفة، وبالأخص حضور "الاشتراكيين الثوريين" بالإسكندرية، ومحاولات "الحزب الديمقراطي الاجتماعي"، في انتخابات 2011، اختراق القواعد الشعبية لحزب الدولة وقتها، "الحزب الوطني". وحتى اليوم، لم يقدّم اليسار - فضلا على أنه لم ينخرط اجتماعياً وسياسياً - فهما للبنية الاجتماعية والعمران وشكل علاقات السلطة في المدن الصناعية الجديدة مثلاً، سواء ما يحدث داخل المصانع والشركات، أو في المدينة نفسها من علاقات تجارية وبلطجة وممارسات بوليسية وقمعية وتفاوضات ومساومات اجتماعية بين السلطة والقطاعات المختلفة.. وكيفية إدارة الحياة والعمالة غير الرسمية، ونمط حياتها وتداخلها مع سوق العمل الرسمي والمنظم. توقف جهد اليسار على المناطق القديمة مثل "المحلة"، بينما تمركزت الصناعة والعمال في مصر في مدن جديدة مثل "برج العرب" و"الدخيلة" و"العاشر من رمضان" و"6 أكتوبر" و"أسوان".

ويقول حاتم نصيف، الرئيس السابق لـ"النقابة المستقلة للعاملين بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ" بميناء الدخيلة بالإسكندرية، والذين إستمر إضرابهم بعد الثورة لمدة 18 يوماً في شهر آذار/ مارس 2013: "كنت مندهشاً من انعدام أي حضور أو تضامن لقوى اليسار، على الرغم من التواصل معهم". ويكمل أنه بعيداً عن إضراب تلك الشركة، كانت هناك إضرابات أخرى داخل الميناء في التوقيت نفسه، ولم تكن السلطة قد إستعادت كامل قدرتها على القمع حينها، إلا أن اليسار كان غائبا بشكل كلي في موقع مهم وشديد الحساسية مثل ميناء الدخيلة.

وبالفعل، فنادراً ما يظهر أي جهد منظّم لفهم هذه المدن، بينما هي شهدت تحولات وتعقيدات كبيرة، مثل منطقة الدخلية داخل الاسكندرية نفسها، والتي تحتوي عدداً ضخماً من المصانع والعمال والشركات داخل وخارج الميناء، وعلاقات قبلية وعصبيات وعصابات منظمة إلخ.. وكان الجهد الوحيد البارز في هذا التوجه على سبيل المثال هو انشغال تنظيم "الاشتراكيين الثوريين" بما حدث مع سكان أحد أحياء هذه المنطقة، وهي المفروزة، حينما تمّ في 2006 إزاحتهم بالعنف لصالح توسيعات بميناء الدخيلة.

هناك غياب جهد منظم لفهم الاجتماع الحاضن للصناعة في مصر اليوم وكل ما يتعلق بحياة العمال. ولهذا فهناك عجز حقيقي لتضفير ومفصلة خطاب يساري واسع التأثير وقادر على الحشد والتعبئة داخل كيانات منظمة وممثلة لمصالح هذه القطاعات. فالطبيعة الثقافوية لليسار لا تأتي، كما يدعي البعض، من اقتصار وجوده في الطبقة الوسطى، ولكنها تعود الى عدم محاولته تقديم قراءة وانخراط أوسع داخل المجتمع. وهي عملية متبادلة، حيث يمكِّن الانخراط من فهم ومعرفة لغة وعلاقات القطاعات الاجتماعية المختلفة، بعيداً عن الهوس الانثروبولوجي بغرائبيات المجتمع المصري، ويمنح فهماً جاداً لطبيعة السلطة والدولة، ومن ثمّ يبلور القدرة على انتاج خطاب وأفق سياسيين.

الجزائر

ماذا تبقى من اليسار في الجزائر؟

عمر بن درة
اقتصادي من الجزائر

تعيش الساحة السياسية وقتاً معلقاً، فلا حق للقوى السياسية بالوجود كمنظمات وحتى كخطاب. ولكن وبمواجهة ليبرالية مافيوزية فرضتها الديكتاتورية، يتمسك الأهالي بتقاليد المساواة والعدالة المتجذرة بعيداً عن القطعيات والايديولوجيات. وفي انتظار إعادة تشكّل الحقل السياسي، لا يبقى اذاً مما هو "يسار" الا ما حفظه الشعب في أعماقه من رفض للظلم والتعسف، ومقاومة إملاءات الامبريالية في فلسطين، ورفض الاصطفاف وراء الغرب.

يفسر الانهيار المعنوي والسياسي للمعسكر "الاشتراكي"- وهو في حقيقة الأمر كتلة من الأنظمة المتصلبة وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي السابق - إلى حد كبير تراجع تيار أيديولوجي تأسس على مُثل العدالة والمطالبة بالمساواة. في الغرب، ليست الأحزاب الشيوعية هي الوحيدة المعنية بحركة انكفاء التيارات السياسية التي ترفض - مع تفاوت في مدى صدقها - جبروت السوق، بل يشمل الأمر أيضا الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية والتي دائما ما تنتهي ممارستها للسلطة بالانحياز للسوق والنظام الليبرالي. يمكن ان نخلص إلى المعاينة نفسها بالنسبة لبلدان "العالم الثالث" القديم. في كل الحالات يتعلق الأمر بانهيار داخلي أكثر مما هو انتصار أيديولوجي لليبرالية المحافظة.
وهذا ما نلاحظه اليوم في الجزائر.

من الاشتراكية "الخصوصية" إلى الليبرالية البيروقراطية

أفضت أزمة صيف 1962، التي اندلعت مباشرة بعد استقلال الجزائر في الخامس من تموز/يوليو والتي واجه فيها جيش الحدود بقيادة بومدين "الحكومة الموقتة لجمهورية الجزائر" (1) وجماعات المقاومة في الداخل، إلى منع دائم للسياسة عن مجتمع مثخن بجراح وصدمات خلفها ليل استعماري فظيع. تمّ منع الأحزاب السياسية، وبقيت "جبهة التحرير الوطني" - التي أُفرغت من مضمونها وتحولت إلى جهاز بيروقراطي صرف - وحدها المكلفة بتمرير خيارات النظام. مع فرض الحزب الواحد، منح النظام العسكري - البوليسي نفسه احتكار التعبير السياسي. هكذا وبمجرد استرداد السيادة، يجري التخلي تدريجياً عن التوجهات التقدمية والاجتماعية لحرب التحرير (2) من قبل نظام بوليسي أكثر فأكثر فساداً.

حسب الخطاب الرسمي، فإن الأبعاد الاجتماعية لسياسة التنمية في سبعينات القرن الماضي تنحدر من صيغة "خصوصية" للاشتراكية تتبنى جزءاً من المسلمات الاجتماعية - الاقتصادية لمختلف تيارات الاشتراكية "العلمية"، مع رفض لا-دينية المادية الجدلية. وقد تسارعت وتيرة تحويل وجهة الاقتصاد نحو ليبرالية عشوائية من النوع "الانفتاحي"، الذي حفزه موت الرئيس بومدين سنة 1978، بسبب الانقلاب العسكري الذي وضع في 11 يناير/ كانون الثاني 1992 حداً بشكل دموي لمسار انتخابي حر غير مسبوق في تاريخ الجزائر المستقلة.

> **أفضت أزمة صيف 1962، التي اندلعت مباشرة بعد استقلال الجزائر في الخامس من تموز/يوليو والتي واجه فيها جيش الحدود بقيادة بومدين "الحكومة الموقتة لجمهورية الجزائر" وجماعات المقاومة في الداخل، إلى منع دائم للسياسة عن مجتمع مثخن بجراح وصدمات خلفها ليل استعماري فظيع.**

أظهرت الدورة الأولى من هذه الانتخابات التي كانت تكرس واقعاً سياسياً تعددياً تقدم "جبهة الإنقاذ الإسلامي"، وهو حزب بملامح وهوية غير ثابتة، حصل على ترخيص قبل سنتين من تاريخ اجراء الانتخابات. توليفة هشة من حساسيات مختلفة وأحياناً متضادة تنتسب لمختلف اتجاهات "الإسلام السياسي". كانت جبهة الإنقاذ الإسلامي تدار من قبل مجلس شورى من أبرز وجوهه علي بلحاج الداعية ذي الشعبية الكبيرة، وعباس مدني أحد الأعيان الذي كان قد شارك في حركة التحرير الوطني. الحزبان الآخران اللذان حققا نتائج هامة في الانتخابات (لكنها ضعيفة مقارنة بالموجة الإسلامية) هما "جبهة التحرير الوطني" التاريخية - الحزب الواحد السابق الذين كان يرأسه حينذاك عبد الحميد مهري المؤيد للإصلاح، و"جبهة القوى الاشتراكية" برئاسة حسين آيت أحمد أحد وجوه الثورة البارزين والمعارض الصلب للنظام التسلطي الذي أرساه الجيش غداة الاستقلال في تموز/ يوليو 1962. ينسب كلا الحزبين نفسه للاشتراكية، الاشتراكية "الخصوصية" التاريخية، المعدلة قليلاً أو كثيراً بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، والاشتراكية الديمقراطية "ذات الوجهة الإنسانية" (العزيزة على قلب آيت أحمد) بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية.

1989-1991: الفسحة الديمقراطية

تأسست "الاشتراكية الجزائرية" بشكل كبير على تأميم قطاعات اقتصادية واسعة. وكانت إدارة التجارة الخارجية بآليات بيروقراطية والاستيلاء عليها بحكم الأمر الواقع من قبل قيادات الشرطة السياسية والجيش - حتى قبل وفاة هواري بومدين سنة 1978 - تمثّل عقبة أمام أي تنمية، نظراً لأن هذا الأمر عمق ارتباط البلاد بصادرات المحروقات وواردات السلعة المعدة للاستهلاك، مثل المنتجات الغذائية. هذا التنظيم البيروقراطي مسؤول بشكل كبير عن أزمة الديون وتدهور الظروف الاقتصادية العامة للبلاد.

حاول كوادر من مؤسسة رئاسة الجمهورية التعامل مع هذا التطور عبر صياغة برنامج إصلاحات تقوم على انفتاح مزدوج نحو اقتصاد السوق من جهة - مع المحافظة على قطاع عمومي متطور في سنوات 1970 - ونحو دولة القانون والحريات العامة من جهة أخرى. هذا الانفتاح الذي حرّك عدداً كبيراً من المهنيين والخبراء من كل القطاعات، هو قبل كل شيء عمل مجموعة من الكوادر - أطلِقت عليها تسمية عامة هي "المصلحون" - كانوا مجتمعين حول الوزير الأول (رئيس الوزراء) مولود حمروش. كان هؤلاء الكوادر (المتأثرين بوزير الاقتصاد غازي حيدوسي (3)، والمدعومين من قبل بعض قيادات جبهة التحرير الوطني وعلى رأسهم عبد الحميد مهري) مقتنعون بضرورة الخروج من النظام التسلطي وكذلك التخلي عن طريقة إدارة الاقتصاد غير الفعّال والقائم على ريع البترول والغاز. بعد تعيينه وزيراً أولاً من قبل الرئيس شاذلي بن جديد في أيلول/ سبتمبر 1989، طبق مولود حمروش وحكومته، لفترة قصيرة لم تتجاوز 18 شهرا (إلى حدود حزيران/ يونيو 1991)، برنامج إصلاحات سياسية يقوم على إرساء دولة القانون، خصوصاً من زاوية الحريات العامة والاقتصادية، عبر انهاء الاحتكار ومأسسة القواعد المشتركة للسوق.

> **تأسست "الاشتراكية الجزائرية" بشكل كبير على تأميم قطاعات اقتصادية واسعة. وكانت إدارة التجارة الخارجية بآليات بيروقراطية، والاستيلاء عليها بحكم الأمر الواقع من قبل قيادات الشرطة السياسية والجيش، تمثّل عقبة أمام أي تنمية. وهذا التنظيم البيروقراطي مسؤول بشكل كبير عن أزمة الديون وتدهور الظروف الاقتصادية العامة للبلاد.**

كانت الديون الخارجية، التي تمتص خدمتها الجزء الأكبر من الإيرادات الخارجية للبلاد، العقبة الأساسية في تلك الفترة. تمثلت الأولوية الاستراتيجية في الحفاظ على السيادة الوطنية عبر تجنب الخضوع للبرامج الموغلة في الليبرالية التي يضعها صندوق النقد الدولي والدائنين الذين يسيطرون على الجزء الأكبر من دين خارجي يقلص بشكل كبير هامش المناورة. كانت معضلة الإصلاحيين تتمثل في إرادة المحافظة أكثر ما يمكن على الطابع الاجتماعي (طب مجاني وتعليم جماهيري) لدولة سليلة حرب التحرير، والدفاع عن القطاع العمومي، وفي الوقت نفسه تسريع تحولها الديمقراطي والانفتاح على القطاع الخاص في محاولة لإنعاش الاقتصاد بشكل فعال.

وصف حسين آيت أحمد تلك الحركة وتلك الفترة "بالانفتاح الديمقراطي عنوةً" (4). خلال فترة الحريات غير المسبوقة هذه - التعبير والتجمع والتظاهر بالأخص - ولدت الصحف "المستقلة" وتأسست أحزاب جديدة أو أصبحت تنشط في العلن. نذكر هنا بالأخص "جبهة الإنقاذ الإسلامي" و"جبهة القوى الاشتراكية"، وهناك أيضاً (لكنه أقل أهمية بكثير) "حزب الطليعة الاشتراكية" (5)، وريث الحزب الشيوعي الجزائري، القريب من الاتحاد السوفياتي، والذي كان يتأرجح خلال فترة نشاطه غير المرخص الطويلة ما بين "المساندة الناقدة" والاصطفاف الكامل وراء توجهات النظام. أظهرت الوقائع طيلة الاحداث الدرامية التي شهدتها سنوات 1990 أن هذا الحزب كان مخترقاً بشكل واسع من قبل الشرطة السياسية. كما ظهرت للعلن بعض التشكيلات الماركسية الصغيرة الأخرى والتي كانت تنسب نفسها للأممية الرابعة أو التروتسكية بصفة عامة.

لكن سرعان ما أثار عمل الحكومة "الإصلاحية" معارضة متنفذين من داخل النظام تقلصت سلطتهم وأصبح احتكارهم إدارة الريع موضع مساءلة. كان هؤلاء الأفراد الذين يحتلون مواقع رفيعة في الجيش والشرطة السياسية حماة نظام متكوِّن من جماعات مصالح تنشط خاصة في مجال استيراد السلع الغذائية والصفقات الخارجية، وأول المنتفعين منه. أغلق انقلاب يناير 1992، وسط طور من العنف غير المسبوق، انفتاحاً سياسياً بدأ غداة أحداث تشرين الأول/ اكتوبر 1988 عندما تداخلت أزمة النظام الداخلية مع غضب شعبي حاد جداً.

حداثة مزيفة وديكتاتورية

في بداية التسعينات من القرن العشرين، خرج "حزب الطليعة الاشتراكية" المتكون أساساً من مناضلين ينتمون للطبقة الوسطى أغلبهم فرنكوفونيون من أبناء المدن، منهكاً من العمل السري. وأفقد الموقف "المساند الناقد" للنظام الحزب الكثير من مصداقيته لدى الكوادر والشعب. وهذا في سياق يتسم بتقاليد مترسخة من التوجس من الشيوعيين. وفي الواقع أثّرت القطيعة منذ 1939 مع الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي اعتبر نيوكولونيالياً، بشكل كبير في تشكيل الخطاب السياسي للاستقلاليين الجزائريين (6).

على المستوى الخارجي، أثار غزو الجيش الأحمر لأفغانستان في 1979 غضب الرأي العام الجزائري الذي كان خلال السنة نفسها يراقب باندهاش واعجاب إطاحة الثورة الإسلامية الإيرانية بنظام الشاه. ثم جاء سقوط كلٍ من جدار برلين سنة 1989 ولاحقا الاتحاد السوفياتي، لينزع كل قابلية للفهم عن خطاب قديم. علاوة على أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين تجرعت "الاشتراكية" البوليسية التي أرساها بومدين ولم تكن مستعدة لإضفاء مصداقية على أطروحات منتهية الصلاحية. وفي أواخر الثمانينات أظهر السياق الدولي - المتحول سريعاً وبقسوة - صعوبات حياة يومية شاقة تتسم بمختلف أشكال النقص في مختلف الحاجيات، والتعسف الدائم، والتباهي الوقح بالثراء من قبل الجزء الأكثر فساداً في نخب السلطة. كان السخط الشعبي يسقي بشكل متواصل أرض "الإسلام السياسي" الذي لم يتوقف نموه وتصلب عوده طيلة ذلك العقد.

> **كان التحدي الذي حمله "الإصلاحيون" يتمثل في إرادة المحافظة أكثر ما يمكن على الطابع الاجتماعي (طب مجاني وتعليم جماهيري) لدولة سليلة حرب التحرير، والدفاع عن القطاع العمومي، وفي الوقت نفسه تسريع تحولها الديمقراطي والانفتاح على القطاع الخاص في محاولة لإنعاش الاقتصاد بشكل فعال.**

بسبب انفصاله عن الواقع وخلافاته الداخلية المدمِّرة، عرف حزب الطليعة الاشتراكية، على الرغم من تاريخه الطويل، فشلاً في انتخابات 1991، كالذي عرفته أحزاب "المخبر" (مثل "التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية" الحداثي العلماني) التي صنعتها جهات استخباراتية داخلية، ولكنها تحظى بدعم خارجي نشيط جدا، خاصة من قبل حلقات قريبة من الحزب الاشتراكي الفرنسي.

لم تفقد هذه المعاينة شيئا من راهنيتها: المجتمع الجزائري غير مستعد للانخراط في الحداثات الزائفة التي تروج لها برجوازية صغيرة منْبَتة بشكل مفتعل.

العسكر والاستئصاليون والأوليغارشيون

تزامن حل "حزب الطليعة الاشتراكية"، الحزب الرئيسي الذي ينتسب للماركسية (7)، سنة 1993، مع بداية الحرب التي

أطلقها الجيش لوقف التمرد. سرعان ما التحق هذا الاتجاه "الشيوعي" المعادي جذريا للدين (8) بالأقلية الأكثر تطرفاً في دعمها للجنرالات: "الاستئصاليون" سيئي السمعة الداعمين لفكرة حرب شاملة ضد الإسلاميين وتصفيتهم جذرياً بكل الوسائل (تعذيب معمَّم، اختفاءات قسرية ومجازر جماعية..). وجدت الحرب "ضد الأهالي" (9) في هذه الأوساط فاعليها الأكثر التزاماً ومروجي دعايتها - خصوصاً في أوروبا - الأكثر حماساً.

استنفرت الحرب المشبوهة - لكن بالغة الدموية - ضد مواطنين "لم يحْسِنوا الانتخاب" عدداً من المناضلين الذين بدوا علاوة على ذلك غير قلقين كثيراً من التخلي التدريجي عن المكتسبات الاجتماعية والتعمق المتسارع لأشكال التفاوت بين المواطنين. في الواقع، لم تُثر التوجهات الليبرالية التي كان طابعها المافيوزي ظاهراً للعيان - خاصة منذ توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 - أي ردود فعل تقريباً من قبل الأحزاب والشخصيات "التقدمية"(10)، على الرغم من أن هذا الاتفاق شكل ضربة قاصمة للقطاع العام الذي سيتم تفكيك وبيع جزء كبير منه وسط تعتيم كامل.

شهدت تلك الفترة تحولاً مباغتاً لعدد من الشخصيات العامة الذين كانوا ماركسيين في السابق، ليصبحوا رجال أعمال انتهازيين لا حدود لشهيتهم... ترافق تطبيق اتفاقية الاستعداد الائتماني مع إخضاع عنيف للمشرفين الذين رفضوا تصفية القطاع العمومي وأوامر الشرطة السياسية. مثلاً وخلال سنتي 1994 و1995، سجن أكثر من 4000 كادر بتبريرات مختلفة. وتوفي البعض منهم في السجن جراء التعذيب.

مثَّلت الحرب ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان المعممة غطاء فعالاً للتغيير في وجهة الاقتصاد. إنتهت هذه الفترة العنيفة جداً، والتي بلغت ذروتها بالمجازر الجماعية التي نفذتها "فرق موت" مرتبطة بالشرطة السرية العسكرية، بتعيين عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في 1999.

خرج "حزب الطليعة الاشتراكية"(الحزب الشيوعي الجزائري)، المتكون أساساً من مناضلين ينتمون للطبقة الوسطى أغلبهم فرنكوفونيون من أبناء المدن، في بداية التسعينات من القرن العشرين منهكاً من العمل السري. وأفقد الموقف "المساند الناقد" للنظام الحزب الكثير من مصداقيته لدى الكوادر والشعب.

السنوات الأولى من القرن الحالي جلبت حظاً مضاعفاً للنظام. حوَّلت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وجهة السياسات الغربية تماماً في إتجاه "صراع الحضارات". تحصّل الجنرالات الانقلابيون على جائزة كبرى لم يكونوا يأملون بها. فقد كفَّ تدريجياً اهتمام منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالجزائر وأصبح النظام مقبولاً. وبما ان الأخبار السعيدة لا تأتي فرادى، فقد دخلت أسعار البترول مرحلة من الارتفاع ستدوم أكثر مع عشر سنوات، مما مكّن البلد الذي يعد 40 مليون ساكناً من تحصيل أكثر من 800 مليار دولار عائدات تصدير المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2013. بلغ الفساد في أعلى قمة الأجهزة العسكرية - الأمنية مستويات غير مسبوقة، وغَيّر هيكلة السلطة في الجزائر. تشكلت طبقة من الوسطاء المرتبطين بمجموعات نافذة في رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش بفضل قدرتها اللامتناهية على نهب واحتكار الثروات الوطنية. أصبح لرجال الأعمال هؤلاء دوراً كبيراً في مراكز القرار (11). بناء على كل هذا، فإن الجزائر تحكم اليوم موضوعياً - قرارات السياسة الاقتصادية هي أبرز دليل على ذلك - من قبل أوليغارشيا في انسجام مع الجيش والشرطة السياسية(12).

المقاومات الشعبية لليبرالية المافيوزية

إزاء هذه التطورات الاجتماعية - السياسية التي تحدث جهاراً ولكن دون ردود فعل سياسية ذات قيمة، هل يمكن أن نؤكد ان التيارات الحاملة لأفكار العدالة والتقدم لم تعد موجودة في الجزائر؟ صحيح ان كل تعبير مخالف للتوجهات التي تطبق منذ 1994 هو مستحيل تقريباً، وأن المجتمع بأكمله يعيش في ظل نظام قمعي تخلى عن المواطنين.. وقد اظهر انتشار وباء الكوليرا في منطقة وسط الجزائر أواخر آب/ أغسطس 2018 مدى تهاون نظام عاجز لا سياسة له غير تكميم الأفواه. النقاش إذاً ممنوع، والتعبير حُصِرَ في الهوامش الزبائنية لنظام خلق فراغاً سياسياً يوازي انهياره الأخلاقي وإفلاسه الاقتصادي والاجتماعي.

تعيش الساحة السياسية اذاً وقتاً معلقاً حيث لا حق للقوى السياسية التي تَعبر عن المجتمع في الوجود كهياكل ومنظمات وحتى كخطاب. إختفى المناصرون الصاخبون لفكرة استئصال الإسلاميين من المشهد الإعلامي، فقد كان غباء اطروحاتهم يزداد وضوحاً كلما تدهور وضع النظام. انقطعت تدريجياً صلة البرجوازية الصغيرة الفرنكوفونية - التي ينحدر منها الجزء الأكبر من الناشطين اليساريين - ببقية المجتمع. لم تعد المظاهرات المتفرقة التي تحاول إطلاقها منظمات تأتي من هذا الوسط تستنفر الجماهير. مع ذلك، فإنه من الجلي ان أفكار التقدم والعدالة لم تختفِ من الحقل الاجتماعي حتى وان كان الذين طالما جسدوها فقدوا كل قدرة على الاقناع والتأثير.

وكما هو عليه الأمر بالنسبة لحركة الهجرة غير القانونية لكن الجماعية نحو أوروبا، فإن تعبيرات الشباب المناهضة للنظام في مباريات كرة القدم تظهر جلياً إحباط "المعذبون في الأرض" الجدد تحت حكم الديكتاتورية الجزائرية. في الوقت الذي يخاطر فيه شبان وشابات جزائريون بحياتهم عند عبورهم للمتوسط، تتشكل برجوازية كومبرادورية عديمة الثقافة ومنتهِكة للقانون بشكل كبير، في انسجام تام مع مراكز السلطة، كما يمكننا ملاحظة ذلك من خلال قضية ترويج كوكايين (13) صادمة وقعت مؤخراً وتورطت فيها قيادات من الشرطة والجيش.

التعميق الرهيب للفوارق بين الطبقات وتكميم التعبير السياسي يساهمان في تغذية غضب شرائح اجتماعية واسعة جداً تُركت لمصيرها. لا تملك البرجوازية العسكرية، وواجهاتها المدنية العقيمة والرديئة، غير العنف وتخدير الغضب الشعبي عبر دعم السلع. لكن هذه السياسة تقترب من نهايتها، فتناقص الريع لم يعد يسمح بالتساهل في إعادة توزيع الثروة بطريقة زبائنية كما كان عليه الأمر في العقد الفائت.

في مواجهة ليبرالية مافيوزية فرضتها الديكتاتورية، يتمسك الأهالي بتقاليد المساواة والعدالة المتجذرة بعيداً عن القطعيات والايديولوجيات. في انتظار إعادة تشكل الحقل السياسي الذي لا مفر منه، لا يبقي اذاً "من اليسار" الا ما حفظه الشعب في أعماقه من رفض للظلم والتعسف ومقاومة لإملاءات الامبريالية في فلسطين ورفض الاصطفاف وراء الغرب.

---

(1) الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

(2) مثل ما وردت في النصوص الأساسية للثورة الجزائرية: "نداء 1 نوفمبر 1954 " ومؤتمر الصومام" (20 آب/أغسطس 1956)

(3) كتاب "الجزائر، التحرير المنقوص" لغازي حيدوسي، صادر بالفرنسية عن دار La Découverte، باريس، 1995، 302 صفحة.

(4) للاطلاع أكثر على النشاط السياسي لحسين آيت أحمد بعد انقلاب يناير 1992 يمكن قراءة مساهمة سمير غزلاوي.

(5) توقف نشاط حزب الثورة الاشتراكية - الذي أسسه محمد بوضياف - بالكامل تقريبا في أواخر الثمانينات من القرن العشرين

(6) انظر جان-بيار فرنان "الحزب الشيوعي الفرنسي والمسألة الجزائرية"، مقال نشر بالفرنسية في مجلة 1959 ، Voies nouvelles.

(7) راجع مقال عبد العزيز سعودي.

(8) موقف يمثل جزء كبير من مناضلي حزب الطليعة الاشتراكية.

(9) راجع مقال سليمة ملاّح وفرنسوا جاز "الحرب القذرة في الجزائر : مسؤولون ومذنبون"، نشر في جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ 16 أيار 2005.

(10) مع وجود استثناءات تستحق الذكر كم هو الحال مثلاً بالنسبة للصادق هجرس الأمين العام السابق لحزب الطليعة الاشتراكية

(11) راجع مقال عمر بن درة "جزائر الأوليغارشيين : تحالف الحربات وخزائن المال"، نشر بالفرنسية في موقع Algeria-Watch في كانون الأول 2014

(12) يمكن التدليل على مدى قوة سلطة القرار التي تتمتع بها هذه البرجوازية العسكرية - الكمبرادورية الجديدة مثلا بالظروف التي أحاطت بإقالة احد رؤساء الوزراء خلال صيف 2017.

(13) https://www.middleeasteye.net/fr/reportages/en-alg-rie-l-t-des-intrigues-commenc-1157796851

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

تونس

اليسار الطلابي في خضم الحراك الثوري بتونس

مطاع أمين الواعر

طالب دكتوراه في السوسيولوجيا، من تونس

انخراط الطلاب اليساريين، افراداً وتنظيمات، في النضال السياسي بكل أشكاله، بما في ذلك خلال فترات القمع الشديد، معطى حاضر بحدة في تاريخ تونس. إلا أن الحقل لا يطابق البيدر، فلماذا؟ هذه قراءة في مسيرة الحركة الطلابية، على المستويين الذاتي والعام، تحاول التقاط عناصر هذا الفشل وأسبابه، وتلمّس المخارج منه.

عرفت تونس وجود "اليسار الطلابي" منذ ظهور الجامعة غير الدينيّة فيها، بداية أربعينات القرن العشرين. وقد شهد مساره مّذاك تفرعات وتعرجات وانفجارات عديدة. كيف يمكن رصد بعض أوجه تعامل هذا اليسار الطلابي مع الحراك الثوري الذي عرفته البلاد انطلاقا من شتاء 2010 والواقع السياسي المستجد بعده؟ والمقصود هنا مجموعة يصعب تحديد ملامحها بدقّة، فهي بالأساس التنظيمات الشبابيّة المرتبطة أو غير المرتبطة بأحزاب سياسيّة، وكذلك أعداد كبيرة من المناضلين غير المنتمين لأي تنظيم حزبي أو شبابي، والذين قد يكون جزء منهم نشط سابقاً في هذه التنظيمات. وينتمي هذا الجمع في العموم لـ"العائلة اليساريّة" بمختلف تفرعاتها و"العائلة العروبية" بشقيّها الأساسيين، الناصري والبعثي. وهناك "الاتحاد العام لطلبة تونس" (النقابة الطلّابيّة التاريخية)، وهي تكثيف منظّم لليسار الطلابي. تفتقد هذه التحديدات للدقة وفيها بالتأكيد بعض الاعتباط لزوم الوضوح والاختصار.

فبماذا تتمثل أشكال تأثير اليسار الطلابي في الواقع السياسي التونسي خلال فترة الحراك الثوري؟ وما الآليات السياسية والاجتماعية التي أتاحت له ذلك، وما هي إكراهاته الذاتية والموضوعية التي حدّت من قدرته على النهوض بهذه المهمة؟ أي أفق لليسار الطلابي التونسي في إطار الواقع السياسي والاجتماعي الذي عرفته تونس بعد 2011؟

خلية استنهاض إبّان الحراك الثوري

هذا الدور هو نتاج تاريخ طويل للحركة الطلابيّة التونسيّة، ساهم في بناء هياكل "الاتحاد العام لطلبة تونس" وصياغة هويّته التنظيمية والسياسيّة وتحديد علاقاته بمختلف مكوناته وبتلك المحيطة به. وقد تشكّلت شروط إمكانيته تدريجيّاً خلال المحطات الكبرى التي عرفتها الجامعة. الملفت أن التمعّن في المحطات التي عاشها "الاتحاد العام لطلبة تونس" منذ تأسيسه يمنح زاوية نظر فريدة لمتابعة تاريخ الصراعات السياسيّة الكبرى التي عرفتها البلاد، سواء إبان تأسيسه في خضم النضال من أجل الاستقلال، أو في مرحلة نشوء اليسار الراديكالي (1) من رحم استبداد الحزب الحاكم حين ترجمت الصراعات داخل المنظمة وحولها الواقع الذي كانت تعيشه البلاد. وقد تواصل الحال على هذا الشكل طيلة سنوات بورقيبة، حيث كانت الجامعة - التي طبع اليسار النشاط السياسي داخلها بطابعه طيلة سبعينات القرن الماضي - منطلقا لاحتجاجات اجتماعية عمت البلاد خلال النصف الثاني من ذلك العقد، ولم ينجح القمع الوحشي لها في اجتثاثها. ثم تحولت الجامعة انطلاقاً من ثمانينات القرن العشرين إلى حلبة صراع ضارٍ بين اليسار والإسلاميين الذين صارت الهيمنة على النشاط السياسي داخلها من نصيبهم، ما لا ينفي تواصل الوجود اليساري المؤثّر بها.

وعرفت تونس بعد انقلاب 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 بقيادة الجنرال بن علي انفراجاً سياسياً نسبياً دام 3 سنوات، عاد خلالها النشاط السياسي للانتعاش وعاد فيها النضال الطلابي للاضطرام داخل أسوار الجامعة. وقد مثّلت هذه الفترة فسحة نشاط علني وجماهيري لليسار والإسلاميين، بعد اعتراف النظام رسميّا بمنظمتيهما سنة 1988: "الاتحاد العام لطلبة تونس"، النقابة التاريخية التي مُنعت من النشاط العلني لقرابة الـ 17 سنة، وأصبح اليسار يهيمن عليها بشكل تام، و"الاتحاد العام التونسي للطلبة" الذي أسّسه طلبة "الاتجاه الإسلامي" سنة 1985 كتنظيم نقابي.

إبّان هذه الفترة، تنامى لدى السلطة والإسلاميين شعور بأن "حركة النهضة" (كان إسمها "الاتجاه الإسلامي" سابقاً) قوة سياسيّة قادرة على لعب دور أساسي وربما الحصول على الحكم إن أتيحت لها الفرصة، وهو شعور زادته نتائج انتخابات 1989 التشريعيّة رسوخاً. عقب ذلك، دخل الطرفان منذ بداية 1991 في مواجهة مفتوحة، أطلقها النظام لاجتثاث الإسلاميين والقضاء على تهديدهم لسلطته التي لا يرى فيها لنفسه شريكاً. في حين دخلها الإسلاميون دفاعاً عن أنفسهم ضد هذا الهجوم ولكن أيضا قناعة منهم بأن قوتهم صارت تسمح لهم بإسقاط حكم بن علي. شملت هذه المواجهة كل الفضاءات الاجتماعية، وكانت الجامعة ميدانها الأشرس. انتهت المواجهة بقمع الإسلاميين بشكل عنيف والقضاء عليهم

تنظيميّاً، ففككت هياكلهم وزج بآلاف منهم في السجون وهرب البقية من تونس ليستقرّوا بالمهجر، بالإضافة إلى قرار حل "الاتحاد العام التونسي للطلبة" في 8 تموز / يوليو1991. ولم يكن "الاتحاد العام لطلبة تونس" في مأمن من هذا الاتجاه القمعي، إذ أن إمكانيّة حلّه كانت مطروحة بجدّية، وعاش لعقدين من الزمان تحت الحصار الأمني والإداري المشدد، مما حوّله إلى منظمة شبه ممنوعة على الرغم من طابعها القانوني ظاهرياً. كما تعرضت عناصره المنتمية إلى تنظيمات يساريّة وقوميّة متنوعة إلى أشكال قمع متعدّدة، من الإيقاف والاعتداء بالعنف المعنوي والجسدي، إلى التعذيب والسجن، مروراً بالتضييق الإداري والطرد من الجامعة والحرمان من الشغل، وغيرها.

وهكذا فالاتحاد العام لطلبة تونس خلال هاتين العشريتين عرف تعطّلاً تنظيميّاً كبيراً، كان من بين تمظهراته مثلاً عدم إنجازه لأي مؤتمر وطني طيلة عشر سنوات وهي الفترة الفاصلة بين المؤتمر 24 المنعقد في صيف 2003 والمؤتمر 25 المنعقد في 2013. ولعل انجاز المؤتمرات نفسه كان من أسباب هذا التعطّل حيث أن الصراع كان على أشده بين التنظيمات اليساريّة نفسها للهيمنة على المنظمة وضمان موقع قانوني يوفر لها حدّاً أدنى من الحماية تجاه القمع بالإضافة إلى ما يتيحه من امتيازات سياسيّة وتنظيمية (على محدوديّتها). وقد عرفت المنظمة صراعات ثابتة على قيادتها وهياكلها المُسيِّرة منذ عودتها للقانونيّة في 1988. ولم تزد سنوات التصحّر السياسي والقمع المفتوح بعد ذلك الأمر إلا تأزماً حيث زادت حدّة الصراعات للسيطرة على هياكله لدرجة أن القيادة انقسمت إلى جزئين بعد المؤتمر21 الذي انعقد في 1995، يدعي كلّ منهما الشرعيّة (القانونيّة و/أو النضاليّة)، وهو انقسام تكرر في كل المؤتمرات اللاحقة، لتبلغ المسألة درجة غير مسبوقة سنة 2004 عند ظهور الازدواجية الهيكليّة لأول مرّة منذ عودته للقانونيّة، حيث قامت مجموعات سياسيّة طلابيّة تطعن في شرعية مقررات المؤتمر 24، بعقد "مؤتمر التصحيح"، ليتمخض عن ظهور مكاتب محليّة تابعة للمؤتمريَن داخل عدد من الأجزاء الجامعيّة، وهو ما أثّر بشكل كبير على الاتحاد.

طبع اليسار النشاط السياسي داخل الجامعة طيلة سبعينات القرن الماضي التي عرفت إحتجاجات إجتماعية عمت البلاد، ولم ينجح القمع الوحشي لها في اجتثاثها. ثم تحولت الجامعة انطلاقاً من ثمانينات القرن العشرين إلى حلبة صراعٍ ضارٍ بين اليساريين والإسلاميين الذين صارت الهيمنة على النشاط السياسي داخلها من نصيبهم.

على الرغم من هذا، لم يتم القضاء نهائياً على الجامعة كواحدة من أهم فضاءات إنتاج النقد الاجتماعي في البلاد. يشهد على ذلك تواصل التحركات الاحتجاجيّة داخل المؤسسات الجامعيّة ولو بشكل محتشم جدّا خلال عشريَتي القمع الشديد، وعودتها بقوة نسبيّة بعد ذلك. مثّلت الجامعة خلال هذه الفترة الفضاء الوحيد في تونس الذي يمكن أن يتوجّه فيه شخص، بشكل علني، إلى جموع من المواطنين، بخطاب ينقد خيارات نظام الحكم عموماً أو الحزب الحاكم أو أحد أجهزة السلطة التنفيذية، وخصوصاً وزارة التعليم العالي: هناك الإضراب العام 10 آذار/ مارس 2005 كأحد المحطات الهامة في التاريخ الحديث للجامعة التونسيّة، إذ أضرب يومها أكثر من 200 ألف طالب/ة تنديداً بالقمع الوحشي الذي تعرّضت له الاحتجاجات الطلّابيّة التي سبقته ودامت أكثر من عشرة أيّام في عدد من المدن، ضد دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الى قمة المعلومات التي نظمتها تونس لاحقاً في تشرين الثاني / نوفمبر من السنة نفسها. وقد كان اليسار الطلابي في قيادة هذه التحركات السياسيّة، تحت يافطة "الاتحاد العام لطلبة تونس". ولكن السمة الغالبة على التحركات الاحتجاجيّة خلال هذه الفترة هي المحدوديّة العددية والجغرافيّة.

كان لتمكّن اليسار الطلّابي من ضمان حدّ أدنى من الوجود طيلة هذه الفترة، أهميّة بدءاً من اندلاع أولى الوضعيات الثوريّة في كانون الاول/ ديسمبر 2010. إذ مثّل "الاتحاد العام لطلبة تونس" فضاء تدرّب فيه الآلاف من الشباب على أشكال مختلفة من التحركات الاحتجاجيّة، مكّنتهم من تملّك معارف سياسيّة ومهارات ميدانية في التحريض ومواجهة

قوات البوليس وحماية التحركات الاحتجاجيّة لأقصى وقت ممكن، وخصوصاً ربط التحركات الميدانيّة ببعضها ومراكمتها. أما أهمّ ما ساهمت به هذه التجارب النضاليّة فهو نسجها لشبكات معقّدة من النواتات (2) العفويّة غير المهيكلة والتي تجمع مناضلين اشتركوا فيما بينهم في تجارب ميدانيّة. وهي نواتات ترتبط فيما بينها بعلاقات ذاتية أحياناً، وبأشكال من التضامن الجهوي أو المهني أو السياسي في أحيان أخرى.

تحوّلت هذه النواتات، التي كانت بالكاد مرئية قبل 17 كانون الاول / ديسمبر 2010، حتّى من قِبَل العناصر التي تُشكّلها، إلى شبكة نشيطة لتبادل المعلومات وتنظيم التحركات والدعاية والتحريض انطلاقا من ذلك اليوم. شيء يشبه مفهوم "خلايا الاستنهاض" لفرتا تايلر (3) في حديثها عن سُبَات حلقات المناضلات النسويّات الأمريكيّات خلال فترات الركود والقمع في أمريكا خلال ثمانينات القرن الماضي. لا يعني هذا أن اليسار الطلابي قد تقمّص دور قيادة التحركات الاحتجاجيّة، فمن الجليّ أن الحراك الثوري الذي شهدته تونس بين 17 كانون الاول/ ديسمبر 2010 و14 كانون الثاني/ يناير 2011 قد تمّ دون قيادة ممركزة. بل إنّ الفكرة تحاول تفنيد مقولة "العفويّة" بخصوص الحراك الثوري الذي عرفته تونس. إذ أنّ غياب القيادة المركزيّة لا يعني غياب أشكال متعددة للوعي السياسي داخل المجموعات المحتجّة بتنوعها. وقد كانت "خلايا الاستنهاض" المنتمية لليسار الطلابي إحدى هذه المجموعات المتعدّدة التي ساهمت من موقعها في تأجيج الاحتجاج. وكانت عناصرها تتكون من مناضلين/ات من اتحاد الطلبة أتمُّوا أو لم يتموا بعد حياتهم الجامعيّة، وآخرين تركوا الجامعة والاتحاد منذ سنوات دون أن يقطعوا ارتباطهم بهما فعليّاً جرّاء البطالة ونشاطهم داخل مختلف الديناميات التي تأسست للدفاع عن العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية، وهي ديناميات بقيت لغاية 2011 تحوم حول الاتحاد العام لطلبة تونس. وقد بقي هؤلاء المناضلون مرتبطين عبر مجموعات صغيرة متقاربة من الناحية الشخصية. أمّا دور الربط بين هذه المجموعات فقد لعبه أفراد كانوا يتميزون بتعدد تموقعهم (نضالي، جهوي، قطاعي...).

عرف "الاتحاد العام لطلبة تونس" صراعات ثابتة على قيادته وهياكلها المَسيِّرة منذ عودته للقانونيّة في 1988. وزادت سنوات التصحّر السياسي والقمع المفتوح بعد ذلك الأمر تأزماً لدرجة أن القيادة انقسمت الى جزئين بعد المؤتمر ٢١ الذي انعقد في 1995، يدّعي كلّ منهما الشرعيّة. وهو انقسام تكرر في كل المؤتمرات اللاحقة، حتى 2014، مع ظهور الازدواجية الهيكليّة لأول مرّة.

كما أن من أبرز الأدوار التي اضطلعت بها تلك الشبكة اليساريّة هي نجاحها في أن تكون إحدى حلقات الوصل بين شباب الأحياء الشعبيّة للمدن، وبين فضاءات التسييس الكلاسيكيّة كالساحات المقابلة لمقرّات "الاتحاد العام التونسي للشغل" وتلك المستحدثة كشبكات التواصل الاجتماعيّة. وقد نجحت في لعب هذا الدور أيضا بفضل مبادرتها بمعيّة مناضلي اليسار النقابي في الاتحاد في تنظيم أُولى التحركات الاحتجاجيّة في جلّ مدن البلاد، رغم محدوديتها التعبويّة طيلة الأسابيع الثلاثة الأولى، موفّرة أرضية ملائمة لانتشار التحركات في الأحياء الشعبيّة.

حضور على الرغم من استمرار أزمات اليسار الداخليّة

عرفت تونس بعد فرار بن علي وتفكك جزء هام من قيادة الجهاز التنفيذي للنظام والحزب الحاكم فراغاً سياسياً كبيراً ملأته المئات من التنظيمات السياسيّة والمدنيّة الجديدة. لم تكن تلك العمليّة هيّنة في استتباعاتها على الإطار السياسي العام في البلاد، حيث ترنّح عدد كبير من مؤسسات الهيمنة الاجتماعيّة. وقد كانت تلك الفترة مفتوحة على عديد الاحتمالات وكان لكل الفاعلين أوراق يمكن لعبها لتغيير المشهد العام والواقع السياسي والاجتماعي.. وهو ما جعل عدداً من الفاعلين يغيّر حساباته ومجموعات سياسيّة تأخذ قرارات كانت لتكون غير منتظرة خارج هذا السياق، ودفعت للميدان السياسي فاعلين هامشيّين سابقاً وفّرت لهم وضعيّة "الضبابيّة الهيكليّة" مدخلاً ليتحولوا إلى لاعبين ذوي تأثير على المشهد العام.

كانت السلطة السياسية حينها تعرف تواصلاً لجزء من الجهاز التنفيذي السابق، كامتداد لـ "شرعيّة" مزعومة، قام بتوكيل نفسه للقيام بمهمة "الحفاظ على ديمومة ووحدة الدولة"، يكرّسه استمرار محمّد الغنوشي وزير بن علي الأول في منصبه رئيساً للحكومة وتولي فؤاد المبزع رئيس مجلس نواب بن علي منذ 1997 منصب رئاسة الجمهورية مؤقتاً منذ الليلة التي اعقبت فرار بن علي. حصل هذا على الرغم من محدوديّة سلطة هذا الجهاز ميدانيّاً خلال الأسابيع الأولى. وقد كانت وحدته نفسها موضع تساؤل، وشرعيّته محلّ تشكيك من قوى متعدّدة. لكن ما مكّن هذه الشرعيّة - على وهنها - من الاستمرار هو التشتت والارتباك الذي اتّسمت بهما القوى التي ساهمت في إسقاط بن علي ومحدوديّة ما راكمته من تجربة ميدانية ومن نضج سياسي ومن روابط تنظيمية تحصّنها من رد الفعل العنيف لمختلف القوى المتضررة من تجذّر الحراك الثوري.

فعلى الرغم من أن أطرافاً متعددة قد شاركت في إسقاط بن علي، إلا أن سرعة العمليّة جعلت ما تمّت مراكمته ميدانيّاً وسياسيّاً غير كافٍ بعد للتأسيس لمرحلة "ما بعد بن علي". فالمشترك الذي تم تأسيسه بين هذه القوى، أي مركز "الشرعيّة الثوريّة"، لم يكن بالوضوح والقوّة التي تجعله يتحوّل لديناميّة تجمّع حولها مختلف هذه المجموعات. ولئن برزت محاولات هامة في الانتظام الجماهيري بعدد كبير من أحياء ومدن البلاد منذ ليلة 14 كانون الثاني / 2011، إلا أن التجمّعات التي أنشأت لم تتجاوز دور مجموعات التأمين الأهلي للأحياء، وقلّما نجحت في التحول إلى فضاءات تسييس جماهيرية ذات إشعاع محلي، تطرح القضايا السياسيّة، المحلّية منها والوطنيّة (عدا بعض الاستثناءات التي تحصى على أصابع اليد كتجربة "لجنة حماية الثورة" في جمنة، مما جعلها تبقى هامشيّة على العموم.

بعد ذلك قامت أكثر المجموعات نضجاً سياسيّاً وتنظيماً، وهي المجموعات الشبابيّة والأهليّة التي تشكلت في المدن التي عرفت أكبر المواجهات مع قوات البوليس لأسابيع، حيث سقط العدد الأكبر من الشهداء (منزل بوزيان، سيدي بوزيد، القصرين، تالة...)، بالتصعيد لاسترداد المبادرة السياسيّة وحشد الحراك الشعبي الذي خفت نسبيّاً لما يقارب الأسبوع. تمثّل هذا التصعيد في تنظيم اعتصام القصبة الأول انطلاقا من يوم 23 كانون الثاني /يناير، والذي دعا إلى تفكيك الجزء الباقي من قيادة الجهاز التنفيذي الباقي تحت سيطرة رجال النظام السابق. جمع الاعتصام أكثر من ألفي معتصم ودام لأربعة أيام وانتهى بقمع كبير للمعتصمين وتفريقهم بالقوة من قبل قوّات البوليس. وعلى الرغم من الإخفاق النسبي للاعتصام، إلا أنّ قمعه بذلك الشكل وتشبّث المشاركين فيه بمطالبهم، ساهم في استنهاض مجموعات أخرى لم تشارك فيه وساهم في إعادة مركزة الحراك الاحتجاجي في مواجهة عدو مشترك، بالإضافة إلى أنه دفع عدداً من القوى المدنيّة والسياسيّة التي كانت تعيش ارتباكاً حينها بين خيارين: الدخول مباشرة في انتخابات تشريعية ورئاسيّة من تنظيم الجهاز التنفيذي القائم، أو إسقاط قيادة هذا الجهاز وتأسيس إطار سياسي جديد، إلى حسم موقفها نحو المراهنة على الخيار الثاني.

بالطبع لم تكن العديد من التنظيمات السياسيّة معزولاً عن اعتصام القصبة الأول، بل أن بعضها - خصوصاً المجموعات اليساريّة الصغرى المحلّية والأكثر كفاحيّة - انغمس بشكل كليّ في تنظيمه رفقة أغلبيّة العناصر التي لم تكن منتمية لأي تنظيم. إلا أن الانتماء الى تلك المجموعات كان فرديّاً ويمرّ عبر الشبكات النضاليّة المحليّة السابقة والتي تعززت بشكل كبير بعناصر جديدة منذ انطلاق الحراك الثوري. أي أن المحدّد في الانتماء لهذه المجموعات، على الأقل خلال الفترة الرابطة بين لحظة 17 كانون الاول/ ديسمبر 2010 وأواسط شهر شباط/ فبراير 2011، كان التوازنات المحليّة والعلاقات الشخصيّة بين المشاركين وثقتهم ببعضهم، المبنيّة على التضامن الميداني، وبدرجة أقل على تقاسم مجموعة من الشعارات والتصورات السياسيّة الأكثر عموميّة والتي قد ينقصها الانسجام في عديد الأحيان.

وقد دعمت القيادات المحلّية لاتحاد الشغل الاعتصام، خصوصاً تلك الواقعة في الجهات التي بلغ فيها الحراك الثوري درجات عالية من الحشد والقوة، ووفرت الحافلات لنقل المعتصمين وغيرها من الاحتياجات اللوجستية، بالإضافة إلى

مساهمتها في دفع القيادة البيروقراطية للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر قوّة حشد في البلاد على مرّ السنين) للعب دور في كسر الحصار الرسمي والإعلامي على الاعتصام، عبر توفير غطاء سياسي له. وهو ما قامت به البيروقراطية النقابيّة حماية لنفسها من الدخول في مواجهة مع أكثر قواعدها حركيّة وتأثيراً، مع المحافظة نسبيّا على دورها في العمليّة لكبح جماح النزعات الأكثر راديكاليّة في الحراك الثوري كلّما وُجدت حاجة لذلك.

شارك في إضراب 10 آذار/ مارس 2005 أكثر من 200 ألف طالب/ة، تنديداً بالقمع الوحشي الذي تعرّضت له الاحتجاجات الطلّابيّة التي سبقته، ودامت أكثر من عشرة أيّام في عدد من المدن، وكانت ضد دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الى قمة المعلوماتية التي نظمتها تونس لاحقاً في تشرين الثاني / نوفمبر من السنة نفسها.

وجدت تنظيمات اليسار الطلابي نفسها خلال هذه الفترة تعيش وضعا ساهمت، ولو بشكل محدود، في إنتاجه. ومن الهام قبل الخوض في خيارات اليسار الطلابي التأكيد على تنوّعه حد التناقض. فكما أن المجموعات التي تشكّل هذا اليسار كانت قبل لحظة 2011 متناحرة حول المواقع القياديّة في المنظمة الطلابيّة، فإنها كانت متصارعة حول عدد كبير من الرهانات السياسية والاجتماعيّة الكبرى، كقضايا آفاق الثورة الاشتراكية، والموقف من النظام الاقتصادي القائم وسبل تغييره، وقضايا الحرّيات الفردية ومسألة استقلاليّة المنظمات المدنيّة... بل أن هذه الخلافات تضاعفت حينذاك مرّات. والتعميمات هنا تهدف فحسب لاستخلاص الديناميات السياسيّة الكبرى التي كانت تشق هذا اليسار الطلابي.

في هذا السياق، كانت هناك ديناميتان أساسيتان. الأولى، وهي الغالبة، مثّلتها تنظيمات كانت في طليعة القوى الدافعة نحو القطيعة مع نظام الحكم السابق ("حزب العمّال الشيوعي التونسي"، "الوطنيّون الديمقراطيّون"...)، وقد جمعتها المحطة الثانية من الحراك الثوري التي عُرفت باسم اعتصامي القصبة 1 و2 بساحة الحكومة بالعاصمة. شاركت العناصر المنتمية لهذه التنظيمات، إلى جانب العناصر اليساريّة غير المنتظمة في مجموعات، في إعداد الاعتصامين ولعبت أدواراً مهمة فيهما، واضطلعت بمهام متنوعة استغلت فيها تجربتها النضالية السابقة ومهاراتها الميدانيّة المكتسبة من الإعداد اللوجستي والتحريض والخطابة، إلى تقنيات مواجهة قوات البوليس في الفضاء العام.. وعلاوة على انخراط جزء هام من عناصر الاتحاد العام لطلبة تونس في اعتصام القصبة فقد دعمه سياسياً كتنظيم نقابي طلابي، وعلى الرغم من كل التشتت الذي كان يعانيه.

أمّا الجزء المتبقي، الأقلّي، من اليسار الطلابي (في "الحزب الاشتراكي اليساري"، "حركة التجديد"، "الحزب الديمقراطي التقدمي"...) فكان يراوح بين خياري السير في الانتخابات مباشرة وإيقاف الحراك الثوري. وقد جعله هذا الارتباك السياسي أكثر هشاشة ميدانيّاً، مما قلّص من تأثيره في مجرى الأحداث. وقد بقيت هذه القوى منذ 2011 وإلى غاية اليوم في مواقع هامشيّة داخل الساحة السياسيّة.

تواصل منذ بداية شباط/ فبراير 2011 الحشد داخل مختلف الديناميات المناهضة لحكومة محمد الغنوشي، بأنساق وأهداف مختلفة. عملت التنسيقيّات الشعبيّة التي انتعشت بعد اعتصام القصبة الأول على الدفع قُدُماً للاعتصام من جديد بغية إسقاط الحكومة بوصفها تجسيداً لتواصل ما اصطلح على تسميته بـ"النظام السابق". وقد كانت هذه التنسيقيّات، المتنوّعة في طرق تنظيمها وأساليب عملها، تزداد انتظاماً ومطالبها تزداد تجذّرا بشكل يومي كلما اشتد انخراطها الميداني استعداداً لتنظيم اعتصام سيفوق في جماهيريّته وتأثيره الاعتصام الأول.

خلال هذه الفترة، كانت التنظيمات السياسية والمدنية والنقابيّة تعمل على إعادة هيكلة نفسها، انطلاقاً من وضعية الموت

السريري التي كان بعضها بلغها أحياناً في أواخر سنوات حكم بن علي. وهو الوضع الذي كانت عليه الأحزاب اليساريّة والقوميّة، وهو أيضاً الوضع الذي كانت تعيشه حركة النهضة ربما بشكل أكثر حدّة، ويدلُّ عليه غيابها السياسي والميداني عن مجرى الأحداث إلى غاية هذه الفترة التي مثّلت فرصة ملائمة لهذه التنظيمات لتجميع شتاتها وإعادة بناء هياكلها (ولو بطريقة متسرّعة وغير ديمقراطيّة في غالب الأحيان)، للتصدي للرهانات التي كانت تواجه البلاد وللاستفادة قدر الإمكان من الفراغ السياسي الكبير الذي تركه "التجمع الدستوري الديمقراطي" بتفككه الذاتي (4). وقد مثّلت هذه الفترة فرصة لهذه الأحزاب والتنظيمات المدنيّة (5) للعودة إلى صدارة الأحداث سياسيّاً. وقد مثّل تأسيس "المجلس الوطني لحماية الثورة" إعلاناً رسميّاً (6) عن عودة التنظيمات القانونيّة المؤسساتيّة لموقع الصدارة، والتحول من دور الداعم لاعتصام القصبة الأول إلى عناصر مقررة ومهيمنة في اعتصام القصبة الثاني.

على الرغم من كل الاختلافات التي شقّت هذه التنظيمات، فإن المهمّة الأساسيّة التي أنجزتها، عبر وحدتها وقيادتها السياسيّة لاعتصام القصبة الثاني، تمثّلت في الرفع من سقف المطلب السياسي، إذ تحول من استقالة الحكومة إلى تعليق العمل بالدستور وانتخاب مجلس وطني تأسيسي جديد. ولكنه قام بتعيين المطالب الجماهيريّة في هذا الحد، وإلغاء أي إمكانيّة لتجاوز الحراك للسقف المؤسساتي الشرعوي. ويمكن الجزم في هذا المستوى بأن ما حصل كان أكثر تقدماً مما رفعه المعتصمون في الاعتصام الأول، لكنه كان أقل راديكاليّة من الوجهة التي كانت تسير نحوها عمليّة تجذّر الاحتجاج في خضم النضال والصراع الميداني الذي خاضته لجان الاعتصام الثاني في القصبة انطلاقا من يوم 20 شباط/ فبراير وإلى غاية حلّ الاعتصام يوم 3 آذار/ مارس 2011.

سعى "المجلس الوطني لحماية الثورة" لفرض نفسه شريكاً في السلطة وممثلاً سياسياً للقوى الثورية المتحرّكة خلال تلك الفترة في مختلف أنحاء البلاد. وفي هذا المسار إقرار أولاً بالشراكة مع القيادة السياسية الانتقالية، كمصدر لشرعيّة أصليّة لم تكن تمتلكها. كما أنه مثّل ثانياً إعادة إنتاج للعلاقة الهرميّة بين النخب السياسيّة و"الجماهير"، تلعب فيه الأولى دور القيادة والتخطيط والتفاوض في حين يكون للأخيرة "شرف" لعب دور وقود المعركة. وهو تقسيم كان أصلاً موضع مسائلة في ذلك الحين من طرف المجموعات الشعبيّة التي تشكلت في كل المدن والتي دفعت لانجاز "القصبة الأولى والثانية". إذ كانت هذه المجموعات خلال تلك الفترة بصدد صياغة ميكانيزمات جديدة كانت تنمو في موازاة المنظومة الحزبيّة القائمة (دون الدخول في مواجهة معها)، وقد ظهرت بينها أصوات تسائِل الشكل التنظيمي الحزبي الهرمي وتدافع عن القيادة الميدانيّة الديمقراطيّة. وقد مثّل فرض مجلس حماية الثورة لانتخاب مجلس وطني تأسيسي جديد كمخرج أساسي لاعتصام القصبة الثاني إخراجاً لكل هذه الشبكات المواطنيّة من دائرة الفعل المباشر إلى موقع المساند لأحد الأحزاب أو الرافض للانتخابات برمّتها، وهو دور ثانوي في كل الأحوال، يختلف عن انماط الحكم غير المركزيّة والديمقراطيّة الشعبيّة التي كانت تختمر في صلب المجموعات الأكثر راديكاليّة من بين المعتصمين.

> **أهمّ ما ساهمت به هذه التجارب النضاليّة الطلابية نسجها لشبكات معقّدة من النواتات العفويّة التي تجمع مناضلين اشتركوا معاً بتجارب ميدانيّة، كانت بالكاد مرئية قبل حدث 2010، وهي نواتات ترتبط فيما بينها بعلاقات شخصية، أو بأشكال من التضامن الجهوي أو المهني أو السياسي. وقد تحولت إلى شبكة نشيطة لتبادل المعلومات وتنظيم التحركات والدعاية والتحريض.**

ولم تنجح القيادات الميدانيّة لاعتصام القصبة الثاني في مقاومة هذه الهيمنة على الرغم من التنظيم الجيّد للمحتجّين الذين انتظموا في شكل تمثيليّات للجهات المشاركة في الاعتصام ولِما اصطُلِح على تسميته بـ "شباب الثورة" وعائلات الشهداء وجرحى الثورة التونسيّة. وقد عرف الاعتصام ابتلاعاً سياسياً من قبل التوجه المؤسساتي الذي مثّله "المجلس الوطني

لحماية الثورة".

تموقعت جلّ قوى اليسار الطلابي خلال هذه المعركة في موقع الداعم التام لاعتصام القصبة الثاني وساهمت عناصرها بفاعلية في تحقيقه، إلا أنهم كانوا في الوقت نفسه الذراع الميدانيّة للدفاع عن خيار مأسسة السقف السياسي للاعتصام، خلف قيادات الأحزاب السياسيّة التي كان لها دور الريادة في هذا المجال. وقد لعب شباب التنظيمات اليساريّة خلال اعتصام القصبة دوراً ميدانياً هاماً في الدفاع عن الاعتصام وضمان استمراره، لكنّهم كانوا سياسيّاً أقرب الى الانضباط في أجندات أحزابهم منهم إلى العمل الميداني الأفقي كما حصل في اعتصام القصبة الأول.

عودة الصراع بين الاتحادَين وواقعة اعتصام "باردو"

عرفت هذه الفترة ابتعاداً نسبيّاً من الطلاب اليساريّين عن الالتزام الجامعي نظراً لكثافة النشاط السياسي خارج أسوار الكلّيات. وزادت سهولة تأسيس الجمعيات والأحزاب والنشاط الميداني في إبعاد المناضلين/ات عن العمل النقابي والسياسي داخل الاتحاد العام لطلبة تونس. لم تُولِ التنظيمات السياسيّة التي كانت تتصارع حول قيادة المنظمة الطلابية سابقاً، إعادة هيكلتها وانجاز مؤتمرها الوطني أهمّية تذكر. فبقي الاتحاد لسنتين تقريباً بعد نهاية الحراك الثوري دون قيادة فعليّة، بعدما ترك كل عناصر مكتبه التنفيذي وهياكله الوسطى الجامعية منذ سنوات طويلة.

كما أن التنظيمات اليساريّة والقوميّة التي استفادت من الحراك الثوري وتضخّمت صفوفها بالمناضلين كانت خارج القيادة، في حين أن التنظيمات التي كانت تهيمن على أغلبية المواقع القياديّة في المنظمة سابقاً هي التي خسرت جزءاً كبيراً من إشعاعها الطلابي، وهو وضع زاد من تعقيد إمكانية إنجاز المؤتمر الوطني للاتحاد وفي إطالة وضعيّة العطالة التنظيميّة داخله.

لكن معطيَين استجدّا خلال هذه الفترة ساهما في إعادة الاعتبار تدريجيّا لدور الاتحاد لدى الشباب الطلابي اليساري. الأول هو عودة الاتحاد العام التونسي للطلبة، المنظمة التاريخية للطلبة الإسلاميين، للنشاط في الجامعة مع انطلاق السنة الجامعيّة 2012-2011، بعد حصوله على تأشيرة العمل القانوني في حزيران/يونيو 2011. وقد كان الخوف الذي يعتري اليساريين جميعاً أن يفقدوا الجامعة التي يعتبرونها فضاءهم الحيوي بعد أن فقدوا في انتخابات تشرين الاول / اكتوبر 2011 آمالهم في لعب دور سياسيّ وطني هام. ففوز حركة النهضة الساحق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي مهّد لها السيطرة على جزء هام من مفاصل السلطة التنفيذيّة والقضائيّة بالإضافة إلى سيطرتها المُحكمة على السلطة التشريعيّة. مثّلت عودة "حركة النهضة" الى الجامعة ثأراً معنوياً ورمزيّاً لهذا الشباب اليساري الذي عانى هامشيّة سياسيّة مزدوجة منذ نهاية اعتصام القصبة الثاني، وصار يحتل موقعاً غير مؤثر على الساحة السياسيّة وطنيّاً، بالإضافة إلى أنه وجد نفسه في المواقع الخلفيّة في تنظيماته الأمّ بعدما عادت آليّات العمل الحزبيّة الهرميّة للاشتغال.. وهكذا - على الأقل كما خيّل لها - وجدت التنظيمات الشبابيّة اليساريّة نفسها كمن يدافع عن "آخر المواقع" التي لم تسيطر عليها النهضة بعد. ولعل الاحتفال بالفوز التاريخي للقوائم المدعومة من الاتحاد العام لطلبة تونس في انتخابات مجالس الكلّيات في آذار/ مارس 2013 يشهد على هذا. إذ مثّل الحدث فرصة لكل القوى المناوئة للنهضة للاحتفال، بما فيها تلك التي لطالما امتلكت أشدّ العداء لاتحاد الطلبة.

كما ساهم تقلّص فضاء النشاط السياسي المفتوح خارج أسوار الجامعة في عودة الاتحاد العام لطلبة تونس إلى صدارة إهتمامات القوى اليساريّة. وقد شهدت السنة الدراسيّة 2013-2012 نقاشات ومفاوضات وصراعات لا تنتهي بين مكونات اليسار الطلابي بمختلف تلويناتها الأيديولوجية والسياسيّة لإعداد المؤتمر الوطني للمنظمة حتى تُجدّد هياكلها وتعود لتضطلع بأدوارها، التي تختلف تلك القوى في تحديدها لكنها تشترك في أنّ انجاز المؤتمر حيوي للاضطلاع بها. لم تنجح

المكونات الطلابيّة اليساريّة والقومية مرة أخرى في انجاز مؤتمر موحّد، بل انقسمت إلى مؤتمريْن من جديد، انعقدا في أيار/ مايو 2013.

وقد ساهمت الصراعات الكبرى التي شقت اليسار الطلابي خلال هذه السنة في تهميش موقع النضال النقابي داخل سلّم أولويّات التنظيمات السياسيّة الشبابيّة. في المقابل لعب الاتحاد العام التونسي للطلبة دورا نقابياً أكثر وضوحاً، على الرغم من قربه المعلوم من حركة النهضة الحاكمة.

على الرغم من كل الاختلافات التي شقّت التنظيمات اليسارية، فإن المهمّة الأساسيّة التي أنجزتها، عبر قيادتها السياسيّة لاعتصام القصبة الثاني، تمثّلت في الرفع من سقف المطلب السياسي، إذ تحول من استقالة الحكومة إلى تعليق العمل بالدستور وانتخاب مجلس وطني تأسيسي جديد... وهو السقف الذي حدَّ من جهة ثانية من المطالب الجماهيريّة، وألغى أي إمكانيّة لتجاوز الحراك للأفق المؤسساتي الشرعوي.

أرغمت حركة النهضة على عقد تحالفات مع بقايا النظام القديم، أو ما اصطلح على تسميته بـ"الإدارة العميقة"، التي حافظت في مجمل آليات عملها وتنظيمها الداخلي على إرث النظام التسلطي طيلة 55 سنة وكانت قادرة، على الرغم من تغيّر القياديين والتقسيمات الإداريّة، على إعادة إنتاج نفسها بشكل مذهل. وكان لهذه التحالفات انعكاسين أساسيّين على المستوى السياسي. الأول أنه أعاد الشرعية لأيديولوجيّة "هيبة الدولة" كمرجعيّة مشتركة لا يختلف عليها الخصمان السياسيّان الأساسيّان، بل يرسّخانها، مع سعي كل منهما لتوجيهها صوب حسابه الخاص. الثاني أنها خلّصت شتات "الإدارة العميقة" من تخبطها السياسي بأن أعطتها قياديين ميدانيين يفاوضون باسمها. وفي الفترة نفسها، في شهر نيسان/ إبريل 2012، تم تأسيس حزب "نداء تونس" كتعبير سياسي يوحّد قوى النظام القديم، حتى وإن لم يكن انعكاساً صافياً لطموحات تلك القوى.. ومثّلت شخصيّة الباجي قائد السبسي، وزير بورقيبة السابق، ورئيس الحكومة الانتقالية التي أعدّت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (التي تم الاتفاق عليها عقب فضّ اعتصام القصبة الثاني)، نقطة ارتكاز هذا الحزب الهلامي الذي جمع حوله تحالفا من مجموعات مثّلت بقايا "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"، ومجموعات يساريّة سابقة، ورجال أعمال وحقوقيّين وكوادر عليا في الإدارة.

تزامن هذا مع ما عاشته البلاد من وضع سياسي استثنائي أعقب اغتيال زعيمين سياسيّين (شكري بلعيد ومحمد البراهمي) من الجبهة الشعبية، وهي القوة اليساريّة الأساسيّة في البلاد. إذ تميّز بحالة احتقان سياسي قصوى يمكن تلخيصها في استقطاب ثنائيّ غير مسبوق، زادت من حدّته التطورات التي شهدها الوضع في مصر. مثّلت حركة النهضة وحلفائها في الحكم وخارجه قطبه الأول، فيما مثّلت "جبهة الانقاذ" القطب الثاني. وعلى الرغم من التنوع الذي قد يبدو على هذه الجبهة عند تلاوة القائمة الطويلة للأحزاب والمنظمات المؤسِسة لها، فإنّه لا يمكن أن يحجب الهيمنة التي كانت لـ"نداء تونس" وممثلي النظام القديم عليها بعد أن نجحوا تدريجيّا في إعادة تشكيل أنفسهم كقوة سياسيّة أساسيّة في البلاد.

وحدد القطبان المتصارعان محاور الصراع حول مسألة الهُويّة التي يجيدان التعامل معها، لتنخرط أغلب قوى اليسار في المعركة على أساس هذا المحور. في المقابل لم يفلح اليسار في التحول بدوره إلى قطب مستقل عن القطبين سابقي الذكر، على الرغم من الأزمة الاجتماعيّة التي كانت تحتد في البلاد واستمرار راهنيّة المطالب الاجتماعيّة التي حركت الشرائح الأوسع من المنتفضين في شتاء 2010، بالإضافة إلى أنّ "شرعيّة الدم" كانت من ناحيته ويجسّدها شهيداه بلعيد والبراهمي.

دارت المعركة الميدانية انطلاقا من يوم 25 تموز/ يوليو2013، يوم اغتيال محمد البراهمي. وكان محيط المجلس التأسيسي في ضاحية "باردو" بالعاصمة هو حلبتها. ولعبت مختلف القوى اليساريّة، وخاصة فصائلها الشبابيّة (الطلّابيّة بالأساس)،

دورا حيوياً في أوّل يومين للاعتصام. إذ شهدت ساحة باردو يومي 26 و27 تموز/ يوليو محاولات متكررة لتركيز الاعتصام من قبل شباب التنظيمات اليساريّة ومجموعات من الشباب المستقل، قوبلت باعتداءات عنيفة من قبل قوات البوليس، لكنّها نجحت في النهاية في فرض الاعتصام انطلاقا من اليوم الثالث بعدما التحق به نواب المعارضة الذين جمّدوا عضويتهم أو هددوا بالاستقالة من المجلس (كان أغلبهم من النواب اليساريين). وشارك جزء هام من ماكينة الاتحاد العام لطلبة تونس خلال هذه الأيام الأولى، بالإضافة إلى أغلب التنظيمات اليساريّة الطلابيّة. ولم يكن اعتصام "باردو"، الذي سيكون له دوراً كبيراً في إعادة ترتيب الأوراق السياسيّة في تونس، ممكناً لولا تلك المشاركة. وقد حاول الشباب اليساريّ الحاضر (بما فيه عناصر الفصائل الشبابيّة للأحزاب اليساريّة) الدفع نحو أفق سياسي أكثر جذريّة عبر السعي لتأسيس نواتات ثوريّة للاعتصام في الجهات تسعى لجمع المواطنين حولها والسيطرة على السلطة المحليّة.

لكنّ هذه المشاركة كسابقاتها، لم تمتلك شروط النجاح والوصول الى الانجاز. حيث أن تذيّل اليسار عموماً لـ"نداء تونس" جعله في موقع الهامشية السياسية والإعلامية، وجرّد المبادرات الشبابيّة من أي مصداقيّة ثورية فبدت كمجرّد مناورات ميدانيّة لتحسين شروط التفاوض الذي كان "نداء تونس" يمتلك خيوطه. وكان دخول المال السياسي المقرّب من النداء على الخط، لحشد أنصاره في الاعتصام، إعلان النهاية لوجود اليسار الطلابي فيه، حيث أن أغلب عناصره انسحبت تدريجيّاً من "باردو" وهي تجرّ خلفها أذيال الخيبة من جديد.

وعلى الرغم من أن اعتصام "باردو" نجح في تحقيق أهدافه الرسميّة التي أعلنت عنها جبهة الانقاذ، بفرض إنهاء المرحلة التأسيسيّة على حركة النهضة، والتصويت على دستور يضمن الحد الأدنى من الحقوق والحريّات العامة والشخصيّة، وتحديد موعد للانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة القادمة وتعيين حكومة تكنوقراط، فإن اليسار خرج الخاسر الأكبر منه بعد أن سلّم عصارة نضالاته وتضحياته لسنين إلى "نداء تونس"، مع أن هذا الأخير كان في موقع سياسي ثانوي مقارنة باليسار سنة 2012. وتحوّل اليسار داخل المشهد السياسي إلى مكمّل لليمين الليبرالي في مواجهة اليمين المحافظ، لا كقطب سياسي مستقل بذاته.

كانت انعكاسات اعتصام "باردو" عميقة داخل اليسار الطلابي أيضاً، إذ أنّ الخيبة زادت في تأجيج الصراعات وإحباط العزائم. تعمّقت الصراعات التنظيميّة حول الهياكل الشرعية للاتحاد العام لطلبة تونس، وقد عرفت عدة كلّيات صراعات دموية أحياناً بين مناضلين من مختلف الفصائل اليساريّة لحسم وضعيّة الازدواجيّة (أو حتى التعددية) التنظيميّة داخل هياكل المنظمة. وقد أبقى هذا الوضع الاتحاد واليسار الطلابي عموماً في وضع عبثي تستنزف فيه الطاقات في الأعمال التخريبيّة بدل المراكمة النضاليّة والصراع الديمقراطي. زاد هذا الواقع في عزلة اليسار الطلابي وانحسار تأثيره حيث أنه لم يكن حاضراً لخوض المعارك الكبرى، بينما كانت الجماهير الطلابيّة تحتاجه لخوضها. فلا هو ملأ هذا الفراغ ولا اندثر حتّى يترك المجال للحركة الطلابيّة كيْ تنتج تعبيرات أخرى أقرب إلى واقعها اليومي واحتياجاتها.

فوّت اليسار الطلابي أهم المعارك الوطنيّة والقطاعيّة والمحلّية بسبب تلك الصراعات العدميّة لكن أيضا بسبب رسوخ مجموعة من الآليّات والمبادئ التنظيمية المشتركة التي تعيق إمكانيّات تجذير النضال الديمقراطي داخل الاتحاد العام لطلبة تونس.

تواصل الهامشية السياسيّة بعد 2014

لعلّ أهمّ المسائل التي تعترض من يبغي فهم كيفيّة اشتغال الاتحاد العام لطلبة تونس هي قضيّة العلاقة بين النقابة الطلّابيّة والأطراف السياسيّة (اليساريّة والقوميّة ضمنيّاً). وتناول هذه القضيّة يُحيلنا إلى الحاجة لتعريف دور الاتحاد في

الجامعة وخارجها، وهي المهمة التي شغلت أجيال من المناضلين وكانت موضوع مئات من الإصدارات النظرية - السياسيّة التي صاغت فيها مختلف التنظيمات السياسيّة التي تواجدت في النقابة الطلّابية تصورها لدورها.

وتلخيصاً:

فلعلّ أهم استنتاج قد نخرج به عند جرد قراءات مختلف الأطراف السياسيّة وسلوكها الفعلي طيلة عقود لدور الاتحاد، هو قناعتها بأن الاتحاد هو أولاً حاضنة للتنظيمات السياسيّة، لا للطلبة كأفراد. أي أنّه منظمة تنتمي لها تنظيمات سرّية وعلنيّة تنشط داخلها وتستقطب الطلبة للعمل النقابي وبعدها يسعى كل منها لاستقطابهم إلى صفوفه الخاصة.

ومن متلازمات ذلك أن الإرث الطلابي صاغ معنى فريدا للمناضلين في داخله وللطلبة الذين يمكن لهم أن ينخرطوا فيه. فالمنخرط ليس أيّ طالب يرغب بذلك، بل هو الطالب الذي تنتدبه إحدى التنظيمات السياسيّة الموجودة بالمؤسسة الجامعيّة. وبما أن التنظيمات السياسيّة كثيراً ما سعت إلى نفخ أحجامها في إطار صراعاتها، عبر إدخال أفراد ليس لهم بالضرورة علاقة تنظيمية أو حتى انتماء سياسي لها، فإن ذلك جعلها مجبرة، حتى تضمن ديمومة سيطرتها، على خلق مستوى ثانٍ من التمييز بين المنخرطين، عبر خلق ما يسمّى بـ"المناضلين"، وهم عادة المنتمون للتنظيم السياسي. ويتطلب الأمر من شخص حصل على انخراط دون أن تكون له رغبة في الانتماء لإحدى هذه التنظيمات، جهداً كبيراً لفرض نفسه كـ "مناضل" بالاتحاد، وقد بلغ الأمر بالبعض حد خلق تنسيقيّات لـ "المستقلّين" (غير المنتمين) للدفاع عن تواجدهم في الاتحاد دون أن يُجبروا على الانتماء لأحدها، لكن وبسبب محدوديّة تأثيرهم، فإن تاريخهم كثيراً ما كان يتلخص بالتبعيّة لأحد الأطراف الجامعيّة. وقد تتعقد الوضعيات أكثر ميدانيّاً (وهو الغالب) عند حضور خلافات أو صعوبات تنظيميّة تعطّل توزيع الانخراطات داخل الاتحاد، مما يجعل عملية الانتماء للاتحاد تتحول إلى عمليّة تزكية من طرف التنظيمات السياسيّة. وهو ما يزيد في تعقيد اكتساب غير المنتظمين لصفة المنتمين للاتحاد.

أما المتلازمة الثانية لهذا الإرث، فهيَ أنّ الديمقراطيّة داخل الاتحاد، في أكثر تجلّياتها مثاليّة، تعني ضمان مشاركة الأطراف السياسيّة في عمليّة اتخاذ القرار. أي أن إقصاء منخرطين غير مصنفين كمناضلين ليست في هذا السياق علامة على غياب الديمقراطيّة لدى مناضلي الاتحاد. بل أن الأمر قد يصل في مراحل تشتد فيها الصراعات، والقمع أيضاً، إلى حد الاكتفاء باتفاق قيادات التنظيمات على الخطوات العمليّة، لمباركة "ديمقراطية الاتفاقات"، في غياب لأيّ آليات قرار جماعي مفتوحة لعموم المناضلين، فما بالك ببقية المنخرطين. ومن المفارقات أن هذا القدر الضئيل من الاتفاق (بين القيادات) لم يكن أبداً مُحترَماً ميدانيّاً، خلال جلّ المحطات التاريخية التي عاشها الاتحاد إذ أنّ عدم ربط الاتفاقات السياسيّة بشرعية قاعديّة يجعل نقضها سهلاً والتلاعب بها من طرف التنظيمات الأكثر تنفذاً من الناحية السياسيّة واللوجستية أمراً يسيراً.

سيكون من التعسّف على تاريخ الاتحاد وتاريخ هذه التنظيمات السياسيّة إنكار الدور الذي لعبه القمع وغياب الحرّيات السياسية في صياغة هذه الآليات التنظيميّة. لكنّ إنكار استمرار هذه الأشكال حتّى في فترات الانفراج السياسي (بداية الثمانينات، أواخر الثمانينات، بعد 14 كانون الثاني/ يناير 2011..) يؤكد أن عوامل أخرى، غير مجرّد التعوّد، تساهم في إدامته.

تشترك هذه التنظيمات أيضاً في قراءة وظيفيّة للاتحاد. فهو الإطار الذي يجب أن يوحّد "الحركة الطلابيّة كذراع من أذرع الحركة الشعبية في نضالها من أجل بديل ثوري عن نظام الحكم القائم". وعلى الرغم من أن القراءات تختلف في كيفيّة التوحيد وماهية هذا البديل، فإنها تشترك في أن الاتحاد العام لطلبة تونس هو حاضنتها. فالاتحاد بحسب هذه القراءات فضاء جماهيري يمكن أن تتواجد فيه "الجماهير الطلابية" التي قد تخشى، في ظلّ قمع النظام التسلطي الذي عاشته

تونس سابقا، أن تنخرط مباشرة في عمل سياسي مُكلِف. يتم جلب الطلبة إل هذا الفضاء بناءً على رغبتهم في الدفاع عن مصالحهم المادية المباشرة، ليحدث بعد ذلك تسييسهم من قبل الأطراف السياسيّة داخل الاتحاد عبر عمليّة تأطير حثيثة. ساهمَت هذه القراءة في ترسيخ قناعة حول دونيّة المهام النقابيّة، على اعتبارها مجرّد "حجة" لجلب الطلبة إلى "المهمة الحقيقيّة"، وهي التغيير السياسي. وساهمَت أيضاً خلال حكم الأنظمة التسلّطيّة قبل 2011 في إثقال كاهل الاتحاد بصراعات تتجاوزه، لم تتمكن الأطراف السياسيّة من فضّها خارجه. وهو ما جعله يعيش تناقضاً دائماً بين خطابه الذي يروّج فيه لدوره النقابي أساساً وواقع فعله الذي كان سياسيّاً وحزبيّاً في غالب الأحيان.

ولم تتم بعد 2011 مراجعة هذه المقولات، أو على الأقل نقدها لمكافحتها بالتغيّرات الكبرى التي تعيشها البلاد عموماً والجامعة خصوصاً. فانغلاق الاتحاد على عموم الطلبة لم يعد تبريره ممكناً كالسابق بخطر الاختراق الأمني (الذي يحتاج أصلاً للمسائلة)، كما لم يعد الاتحاد محتكِراً للنشاط القانوني، إذ أن الجمعيّات والأحزاب تنشط بحرّية نسبيّة اليوم. وقد تسبب غياب المسائلة بوضع الاتحاد في مفارقة زمانيّة، هي نفسها التي تعيشها تنظيمات اليسار خارج الجامعة أيضاً. وقد شهد جلّ هذه التنظيمات خلال السنوات الأخير خسارة أعداد كبيرة من مناضليها وتقلّص إشعاعها بشكل أصبح يهدّد وجودها.

فإن عدنا للجامعة، نرى مثلاً أن قوّة التجربة النضاليّة وكلفة الانتماء مثّلت سابقاً حاجزاً أمام العناصر المفتقدة لتربة نضالية سابقة للاقتراب من الاتحاد العام لطلبة تونس وبقية التنظيمات السياسيّة اليساريّة والقوميّة. ويكمن سبب ذلك في إنتاج مجموعات المناضلين لأطر جماعيّة يتم من خلالها مواجهة الحياة اليوميّة عبر استعمال مصطلحات خاصة، ومزاح ذي رسائل مشفّرة وذوق لباسي وفنّي وقراءات واهتمامات بعينها. ويتحوّل هذا الإطار الشفاف غير الرسمي عموماً إلى مصدر تنفير للطالب الجديد أو على الأقل الى مصدر شعور بالغربة لديه وهو برفقة هذه المجموعة. وعلى الرغم من أن كلفة الانتماء قد قلّت بشكل واضح منذ 2011 إلا أن هذه العوائق أمام المنخرطين الجدد لم تتغير كثيراً بل أنها اليوم أصبحت أكثر إبهاماً وتجريداً، خصوصا بعد تغيّر الوضع الذي كان مصدر ظهورها. وعلى عكس الخطاب الرائج بين صفوف اليساريين (حول ضرورة تبسيط الخطاب اليساري لأن "الطالب العادي" غير قادر على فهمه)، فما يحصل فعليّاً هو سعي اليساريّين عموماً إلى تبنّي خطاب معقّد (حتّى بالنسبة لجلّ عناصرهم) كعنوان لسعي يائس للانتماء إلى ما يُسمّى "النخبة"، وكمصدر تميّز اجتماعي لهؤلاء المناضلين عن غيرهم من "عموم الطلبة". أي أن العمليّة تتعلق باستراتيجيّات منتشرة جداً للتموقع الاجتماعي.

فاليساريّون (مع الحذر من التعميم) مدعوّون أولاً للتوقّف عن "إبعاد الناس" عنهم. كما أنهم مدعوّون ثانيّاً للوعي بتموقعهم الاجتماعي فرديّاً وجماعيّاً. قد يبدو ذلك مستغرباً لأوّل وهلة، إلا أنه في الواقع أحد المعايير التي قد تفسِّر المسافة الفاصلة بين هذا اليسار ومن يفترض بأنهم حاضنته الاجتماعيّة من فئات شعبيّة. ويجمع اليسار التونسي عناصر تنحدر عموماً من عائلات تنتمي للفئات الدنيا للطبقات الوسطى المتعلّمة المدينيّة. ومن شأن مساءلة انعكاسات هذا التموقع الاجتماعي أن توضّح بعض أسباب الصراعات التي تشق صفوفه، بعيداً عن التحليلات الباثولوجيّة الشخصيّة المهيمنة تحت مسمّى "الصراعات الشخصيّة". كما أنها تكشف بعض أوجه السقف السياسي وحدود جزء من اليسار، بعيداً عن التخوين والاتهامات بالعمالة واليمينيّة الخ..

كما أنه من الضروري الإقرار بأن اليسار يجهل الكثير عن محيطه. جزء من هذا الجهل مفهوم ومنطقي في بلد عاش 55 سنة من الحكم التسلطي الذي يعيق إمكانيّات مراكمة المجتمع للمعارف حول نفسه، ويعيق إمكانية إنتاج معرفة نقديّة متصلة بواقعها. هذا الجهل النسبي ليس طبعاً حكراً على اليسار، بل هو قاسم مشترك لكل القوى السياسيّة والمدنية، وهو واقع موضوعي. فنحن نجهل الكثير عن كيفيّة سير حياتنا الجماعية، في السابق كما اليوم، فما بالك بالمستقبل. لعل الأمر

أقلّ خطورة عند قوى تسعى لاستمرار الأمور على ما هي عليه، وهو ما يعني عموماً جعل الميكانيزمات الاجتماعية تواصل اشتغالها كما في السابق. لكنّ ذلك يصبح معطِّلاً حقاً حين يتعلّق الأمر بقوّة تدّعي البحث عن تغيير علاقات السلطة وعلاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعيّة برمّتها. فكيف لها أن تفعل ذلك دون فهم معمّق لواقع هذه العلاقات؟ إن إنتاج هذه المعرفة لا يتم طبعاً عبر خبراء مزعومين منغلقين على أنفسهم في مكاتب، بل عبر مجهود جماعي تُنتَج فيه المعرفة الثورية من رحم الممارسة الثورية الميدانيّة (أي "البراكسيس" كما نظّر له غرامشي). ويتطلّب مساءلة العلاقات الاجتماعيّة المهيمنة داخل التنظيمات اليساريّة وعلاقتها بمحيطها، وهو ليس بأمر هيّن، وليس ممكناً من دون توفر الإرادة الجماعية للتصدّي له.

وقد عرفت كل التنظيمات الشبابيّة اليساريّة خلال السنوات الأخيرة موجات استقالات كبيرة ضربت إشعاعها وأدخلتها في أزمات. ولن نفشي سرّاً إن قلنا بأن ضعف ديمقراطيّتها الداخليّة وتقوقعها على أنفسها وعدم فلاحها في إيجاد مخارج لعقمها السياسي طيلة السنوات الأخيرة تمثّل أهم أسباب ذلك. كما أن تتبع مسارات المستقيلين مهماً لفهم دواعيه. إذ وعلى خلاف فرضيّة العزوف السياسي التي يدّعي البعض أنها بصدد الانتشار بين الشباب، فإنّ الواقع يحيلنا إلى استمرار الاستعداد للالتزام المدني والسياسي لدى أعداد هائلة من المستقيلين، تشهد عليه مشاركتهم في التحركات الكبرى التي نجحت في تحفيزهم، كتلك التي جدّت ضد ما يسمّى "قانون المصالحة" أو دعماً للتجربة التعاونية الفلاحيّة الفريدة التي أسسها أهالي مدينة جمنة في الجنوب التونسي، وغيرها من المحطّات النضاليّة الكبرى.

يمكن اعتبار الحركات الاجتماعية، التي انتشرت بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد، أحد أهم الفضاءات التي ملأها مناضلون ترعرعوا داخل الحركة الطلّابيّة بعد 2011. ولئِنْ كان انتشار هذه الحركات قد تم بمعزل عن إرادة أي من الفاعلين السياسيّين، بل بإرادة ذاتية من عناصر تلك الحركات كردّ على التدهور المستمر للوضع المعيشي في البلاد، حيث تتشكل كل مرة مجموعات محلّية لمواجهة إشكاليّات طارئة تهم قضايا التشغيل، التلوّث، التزوّد بالمياه الصالحة للشرب وغيرها.. فإن العناصر التي راكمت تجربة نضاليّة داخل الاتحاد العام لطلبة تونس كثيراً ما توجد في هذه التحركات في جلّ مناطق البلاد. وقد عملت هي وغيرها منذ سنوات على تجاوز الطابع المناسباتي عبر تشبيكها وتوفير أطر للتضامن بينها تحميها وتمكّن من مراكمة تجاربها.

بالإضافة إلى هذه الحركات شبه العفويّة (على الأقل في بدايتها)، فإن نوعاً ثانياً من الحركات قد نشأ أيضاً وكان للمناضلين/ات الذين مرّوا عبر الاتحاد دوراً أكثر محوريّة فيه، وهي الحركات الاجتماعية ذات المطالب السياسيّة، وتلك التي تتناول قضايا الحرّيات الفرديّة والعامة. وقد بيّن هذا الشباب اليساري مرّات عدّة قدرته الميدانية وتمرّسه ومرونته السياسيّة خلال تحرّكات المعطّلين عن العمل من قدماء الإتحاد، أو خلال تعامله مع مختلف التناقضات السياسيّة التي أحاطت بالحشد ضد قانون المصالحة والحملات التي تناهض العنف البوليسي وتلك التي تساند إلغاء التجريم عن استهلاك مادة القنب الهندي مثلاً.

إلّا أنّ هذا الوضع لا يجب أن يحجب الصعوبة التي يجدها الشباب اليساري لغاية اليوم في تأسيس تصوّرات لمشاريع سياسيّة عامة. فلئن كان التخلّي النسبي عن العمل الميداني المعضلة التي تواجه التنظيمات اليساريّة، بشكل يعمّق عزلتها عن محيطها ويبقيها حبيسة تحاليل نظرية مفارِقة زمانيّاً، تتحدث بأدوات تحليل ماضويّة عن واقع متغيّر لا تملك نواميسه، فإنّ الانغماس الحركي للعناصر اليساريّة غير المنتظمة وتشتتها لم يتح لها أخذ مسافة نقديّة من تجاربها لصياغة تصوّرات عامة عن الواقع الذي تواجهه يوميّاً. وعلى الرغم من ثراء التجارب السياسيّة التي راكمها طيلة السنوات السبع الماضية وقبلها، فإنّ عمليّات التوليف العام ما زالت ضعيفة، وتبقى الحركات الاجتماعية الدفاعية والمعارك الجزئية هي السمة البارزة لدى الشباب اليساري. والخطير في هذا الوضع هو الغرق في الحركة اليوميّة والتعوّد على عدم إمكانيّة تغيير

شيء جوهري والاكتفاء بالنضالات الجزئية، وفي ذلك مدخل واسع لتحلُّل النزعات الراديكاليّة وتسهيلٌ للابتلاع من قبل آليات السوق عبر المانحين الدوليّين ومنظومة الحكم القائمة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنّ الخطاب الناقد للتنظيمات الحزبيّة لم يبلغ لغاية اليوم نضجاً يجعله يخرج من الانطباعيّة وآنيّة التجارب الذاتيّة للمستقيلين. وباستثناء أضغاثُ تصورات تبرز على الساحة من حين لآخر، فإنّ غياب القراءات المعمّقة بيِّنٌ للعيان. ولعل أهم ما يغيب عن هذا النقد هو محاولات التفكير الجماعي المفتوح الذي يوفّر فرصاً للمراكمة الفكريّة والصراع النقدي حول المحتويات والبرامج، ويُخرج الصراعات اليساريّة من تقليد الشخصنة الذي شوّهها وحجب الأسباب الحقيقيّة للصراعات القائمة.

على خلاف فرضيّة العزوف السياسي التي يدّعي البعض أنها بصدد الانتشار بين الشباب، فإنّ الواقع يحيلنا إلى استمرار الاستعداد للالتزام المدني والسياسي لدى أعداد هائلة من المستقيلين من التنظيمات اليسارية، تشهد عليه مشاركتهم في التحركات الكبرى الجارية التي نجحت في تحفيزهم.

ويُسهّل غياب هذا النقد الجماعي والمُمَنهج انتشار ثقافة الاستهلاك الفكري، عبر محاولات استنساخ تجارب حصلت في مناطق أخرى من العالم دون الإلمام بإكراهات الأطر الخاصة بكل تجربة، ممّا يعيق التعامل النقدي مع التجارب الأخرى والقدرة على إنتاج أشكال تنظيمية ومحتويات مستقاة من واقع الصراع الطبقي والاجتماعي في تونس. من هنا نقرأ مثلا سطحية الخطابات حول الصراع القائم بين أشكال التنظيم الأفقيّة والهرميّة عبر ترديد مقولات عامة مستعارة، وغياب إنتاج فكريّ ذي شأن حول الموضوع من الطرفين. والحال أن التجربة النضاليّة في تونس على قدرٍ عال من الثراء في الصراع الجدلي بينهما، ولها أن تزودنا بحجج أبلغ وأصلح لواقعنا.

في الختام

لعل ما نستخلصه من كل ما سبق، أن اليسار التونسي لم ينجح لحدّ اليوم في التحول إلى طرف سياسي مستقل وواضح المعالم. لطالما اعتبر اليسار في أدبيّاته، نقلا عن ماركس، بأن أهم خطوة للقضاء على الاضطهاد الرأسمالي هي تحوّل البروليتاريا من طبقة "في ذاتها"، أي بالقوة وبالوعي العفوي، إلى طبقة "لذاتها"، أي بالفعل والممارسة والوعي الثوريّيْن. إلّا أنّ الواقع السياسي التونسي يؤكد أنّ يسارنا يفتقد لغاية اليوم إلى الوعي بذاته ولذاته، فهو لم يزل منذ عقود حبيس المشاريع السياسيّة الكبرى، يساند أحدها على حساب الأخر بداعي التكتيك.

فاليسار لم يخرج إلى اليوم من السرديّة التأسيسيّة للدولة الطبقيّة الحديثة في تونس، وهي السرديّة الإصلاحية(7). والمهم في هذا المجال هو الجانب العلائقي من هذه السردية، الذي صاغ علاقة الفئات التي أطلقت على نفسها اسم "النخب" وأعطت لنفسها مهمّة إخراج "الشعب" من واقعه المتخلّف. وتكمن ميزة هذه النظرة في قناعة هذه النخب بعجز هؤلاء "العوام" عن الاضطلاع بالمهام التاريخيّة بأنفسهم، بل أكثر من ذلك، فهم غريزياً ضد الاضطلاع بهذه المهام، ويصبح دور النخب بناء على هذا متمثلاً في كيفيّة قيادة هؤلاء "الرعاع" إلى الجنّة بالسلاسل. لا تختلف العائلات الفكريّة الكبرى في تونس حول هذا التقييم عموماً، على الرغم من استعمالها ألفاظا أقل حدة في أغلب الأحيان، بل هي تتفارق في السبل التي يجب استعمالها للنهوض بهذه المهمّة التاريخيّة لـ"النخبة".

يُسهم تصور كهذا في إدامة العلاقة العموديّة بين التنظيمات السياسيّة وبين من تتوجه لهم بخطابها. وهو أسلوب، وإن

لم يكن مضراً بالنسبة للقوى التي تدافع عن مشاريع تهدف إلى تكريس الهرميّة الاجتماعيّة، كالدستوريين ومشتقاتهم، والإسلاميين بأنواعهم، لأنه في تناسق مع مشاريعهم، فإنه خَطِرٌ على القوى التي تدّعي الدفاع عن العدالة الاجتماعيّة.

لم يتزحزح الإيمان اليساري بالدور "الطلائعي" للجامعة، كجزء من المهمّة التاريخيّة ل"النخبة" في إخراج "الشعب" من واقعه المتخلّف. ولم تجر مساءلة الدور الذي اضطلعت به الجامعة التونسيّة منذ تأسيسها في البناء الأيديولوجي للدولة التسلطيّة بتونس. والجامعة قد لا تكون الاستثناء داخل هذا النظام التسلّطي والتمييزي الذي عرفته تونس منذ استقلالها، بل أحد شروطه

ولعلّ أولى الخطوات لمساءلة هذا التصوّر المأزوم تنطلق من التشكيك في دور وفائدة "النخبة" اجتماعيّاً، وفي مساءلة علاقتها بطبقة المثقفين وفئاتهم. هل تتماهى النخبة مع المثقّفين أم أنها جزء منهم أو أنها مجموعة مختلفة تماماً عنهم؟ ما هي الشروط الاجتماعيّة اللازمة كي يصبح شخص ما في عداد النخبة؟ أمّا ثاني خطواتها فهي مساءلة موقع الجامعة كمكان مفترض لإنتاج هذه النخبة. لعلّ أحد أزمات اليسار عموماً والطلابي منه بالخصوص في هذه السياق، تكمن في تعامله مع الجامعة كمنطلق وغاية لعمله السياسي. ولعل الإيمان بالدور "الطلائعي" للجامعة يفسّر مثلاً كيف أن التنظيمات اليساريّة قد وجدت بالأساس في الجامعة. كما أن خطابها حول الجامعة، وبالتالي خطاب الاتحاد العام لطلبة تونس نفسه، لم يتجاوز بعد في عمق تحليله لواقع الجامعة الراهن، مقارنة وضعها الرديء اليوم بوضعها المميز في بداية الستينات من القرن الماضي، عندما كان الطالب شخصاً مهاباً اجتماعيّاً، متمتعاً بكثير من الامتيازات، في استذكار حنيني لماضي سعيد نرجو عودته. وفي هذا غياب لمساءلة عميقة للدور العميق الذي اضطلعت به الجامعة التونسيّة منذ تأسيسها في البناء الأيديولوجي للدولة التسلطيّة بتونس. فالجامعة التونسيّة قد لا تكون الاستثناء داخل هذا النظام التسلّطي والتمييزي الذي عرفته تونس منذ استقلالها، بل أحد شروطه!

.. أكثر ما يختمر في ذهني اليوم هي الأسئلة والشكوك، وما أقلّ الإجابات الشافية عندي.

---

(1) لمزيد الاطلاع على تفاصيل هذه العلاقة خلال فترتي الخمسينات والستينات يمكن العودة إلى مقال "'مارس 1968' وتجذّر النضال الطلابي": https://al-akhbar.com/Literature_Arts/251202

(2) تشابه استعمال هذا المصطلح المألوف مع المعنى الذي يعطيه دولوز وغتاري في كتابهما "الرأسماليّة والشيزوفرينيا "لمصطلح/نظريّة ال"ريزوم".

(3) V. Taylor (1989), "Social movement continuity: the women's movement in abeyance", American Sociology Review, pp. 761-775.

(4) تحتاج عمليّة "التحلل البرقي" التي عرفها هذا الحزب الذي جمع مليوني تونسي من المنخرطين في بضع أيام، الى دراسات مدققة لفهم ما حصل وكشف ملابساته، وهو ما سيكون له فوائد جمّة في فهم الميكانيزمات السياسيّة الأساسية في سنوات حكم بن علي الأخيرة وشروط وإمكانيّة إعادة تشكيل ما يطلق عليه "النظام القديم" في عديد الأحزاب والتنظيمات لاحقاً.

(5) لا تختلف الوضعيّة الكارثيّة لجل هذه التنظيمات المهنية (محامين، قضاة، كتّاب...) والجمعيّات (رابطة حقوق الانسان...) عن الأحزاب.

(6) https://www.turess.com/alchourouk/181552

(7) B. Hibou (2006), La force de l'obéissance. Économie politique de la répression en Tunisie. La Découverte, Paris.

اليسار التونسي ما "بعد الثورة": امتحان الحركات الاجتماعية

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

سؤال حالة اليسار التونسي اليوم عبر أربع تحركات اجتماعية وقعت في السنوات الاخيرة: تجربة التسيير الذاتي في واحات جمنة، اعتصام "بتروفاك" في جزيرة قرقنة، اعتصام "الكامور"، الاحتجاجات على قانون المالية (الميزانية) 2018.. وتقديم استنتاجات ولو أولية.

عانت أجيال من اليساريين التونسيين الملاحقات الأمنية والسجن والتعذيب والمنع من ممارسة النشاط السياسي بصفة علنية. لكن كل هذا القمع لم يمنعها من المشاركة بقوة في مختلف النضالات الاجتماعية والسياسية منذ ستينات القرن الماضي، ومن الالتحام بالجماهير المنتفضة خلال اللحظات الهامة، مثل "الخميس الأسود" 1978، و"انتفاضة الخبز" 1984، وانتفاضة الحوض المنجمي 2008، وبالطبع الثورة التونسية 2011... وكلها افتتحت العام الذي يخصها، فوقعت في كانون الثاني/ يناير!

كان يفترض بسقوط الديكتاتورية أن ينقل اليسار من الكهف وظلاله إلى النور. لكن سنوات القمع والعمل السري والصراعات الأيديولوجية اليسارية – اليسارية، جعلته يدخل مرحلة "ما بعد الثورة" وهو منهك ومنقسم، ومن دون رؤية واضحة للمستقبل. بروز التيارات الإسلامية، وتتالي الانتفاضات العربية ومعاناتها من انحرافات شتى، والخوف من عودة الديكتاتورية.. جعلت اليسار التونسي "الراديكالي" يعيش حالة من "التشتت الذهني" ويحارب على كل الجبهات.

شكلت انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011 صدمة مذلّة لليسار "الراديكالي" حيث لم يحصد إلا مقعدين أو ثلاثة من جملة 217، أي أقل من 1 في المئة، في حين فاز الإسلاميون بقرابة نصف المقاعد. نتائج هذه الانتخابات وتعاظم حضور الإسلاميين في تونس وغيرها سيدفع بجزء كبير من اليسار التونسي إلى التسليم بضرورة توحيد الجهود والانخراط في هيكل سياسي كبير، وهو ما سيترجم بتشكيل الجبهة الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 وعمادها التياران الأكثر تمثيلية لليسار واللذان تصارعا طويلا: "حزب العمال الشيوعي التونسي" و"حركة الوطنيين الديمقراطيين" بالإضافة الى أحزاب يسارية أخرى وعروبية (بعثية وناصرية). سيكون هذا التنظيم الجديد حاضراً بقوة في أغلب الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية خلال فترة حكم الترويكا (ائتلاف ثلاثي بقيادة "حركة النهضة الإسلامية"). لكن تتالي العمليات الإرهابية والاغتيالات السياسية سيجعل اليسار أقل اهتماماً بالنضالات الاجتماعية.

هنا استعراض وتحليل للطريقة التي تعامل بها اليسار التونسي مع بعض المعارك ذات الطابع الاجتماعي. هي أربع محطات تستحق الدراسة لفرادتها أو لطول مدتها أو لأهمية القضية أو لضخامة عدد المحتجين أو لكل هذه الأسباب مجتمعة. نظرا لصعوبة تناول مواقف كل الأحزاب والتنظيمات والمجموعات اليسارية (وبعضها "ميكروسكوبي")، نركز على مواقف "الجبهة الشعبية" في تونس، فهي أكبر تجمع لليساريين (أحزاباً ومستقلين) وتضم ممثلين عن أغلب التيارات اليسارية التاريخية. سائر أحزاب اليسار الأخرى هي إما "معتدلة" جداً بحيث لا علاقة لها بالحركات الاجتماعية أو "راديكالية" جداً في بياناتها دون حضور فعلي على الأرض. كما أن اختيار الفترة موضوع الدراسة ليس اعتباطياً: السنوات التي تلت انتخابات 2014 الرئاسية والتشريعية. أي الفترة التي شهدت نهاية حالة "السيولة" الثورية واسترجاع مؤسسات الدولة لقوتها واستقرارها، وفي ظل ائتلاف حاكم يميني - يميني جناحاه هما الخصمان التاريخيان لليسار: رجالات النظام القديم ممن أعيد "تدويرهم"، والإسلاميين.

تجربة التسيير الذاتي في واحات جمنة

"هنشير المعمر" أو هنشير ستيل" هي واحات تمور تقع في بلدة جمنة في أقصى الجنوب التونسي (محافظة قبلي). كانت أراضي قبلية صادرتها السلطة الاستعمارية الفرنسية من أصحابها لتمنحها لمستوطنين فرنسيين. بعد استقلال تونس، لم تعد الواحات الى مالكيها الأصليين بل بدلت الدولة الناشئة صفتها لتصبح "أراضي دولة" (ميري)، وقامت في مرحلة أولى بوضعها على ذمة شركة عمومية ("ستيل")، ثم قررت تأجيرها لمستثمرين خواص بمقابل بخس لا يتناسب البتة مع حجم الأرباح التي تحققه هذه الاراضي. في كانون الثاني / يناير 2011، ومع أرتباك أجهزة الدولة، وجد أهالي جمنة الفرصة أخيراً لاسترداد حقوقهم فأخرجوا المستثمِر وأعوانه من الواحات وفرضوا سيطرتهم عليها.

مع "تحرير" الأرض، جاء السؤال البديهي الأول: ماذا نفعل بها الآن. اقترح البعض أن يتم تقسيمها بين الأهالي في حين طالب آخرون بالحفاظ على وحدة الأرض واستغلالها بشكل جماعي. حاز الرأي الثاني على موافقة الأغلبية. بعدها جاء السؤال الثاني: كيف نسير الواحة والعمل فيها، وهنا جاء دور مدرس متقاعد ومناضل يساري من أبناء المنطقة، طاهر الطاهري، الذي سيترأس جمعية تُعنى بتسيير الواحة بشكل جماعي، وتحسين ظروف العمال / الشركاء (زيادة في الأجور وتخفيض في ساعات العمل)، وبيع محصول التمور، وتوزيع العائدات بين مستلزمات الإنتاج (أجور، اسمدة، أدوات، أدوية، الخ) وتحسين الخدمات والمرافق العمومية في البلد.. لكن بعد انتخابات 2014 وبداية استقرار المؤسسات، سعت السلطة لإعادة امتلاك واحات جمنة. الوزير المكلف بالأراضي الميري جعل من الأمر قضية شخصية، وحوّلها إلى حرب سانده فيها الحزب الحاكم وخبراء اقتصاديون ليبراليون واعلاميون موالون. وصل الأمر بالسلطة في تشرين الأول/ اكتوبر 2016 الى منع الواحات من بيع محاصيل التمور وتجميد حساباتها البنكية وحتى حسابات التاجر الذي فاز بالمزاد العلني. محاولة السلطة إخماد أنفاس تجربة واحات جمنة كان له رد فعل عكسي، فقد أصبحت قضية رأي عام بامتياز.

كان يفترض بسقوط الديكتاتورية ان ينقل اليسار من الكهف وظلاله إلى النور. لكن سنوات القمع والعمل السري والصراعات الأيديولوجية اليسارية – اليسارية، جعلته يدخل مرحلة "ما بعد الثورة" وهو منهك ومنقسم وبدون رؤية واضحة للمستقبل.

خلال السنوات الأولى من تطورها، لم تلقَ التجربة اهتماماً كبيراً من عموم اليساريين، بل لم يسمع الكثير منهم عنها قط، على الرغم من أن رئيس الجمعية المسيِّرة للواحات يساري وحاول التعريف بالتجربة. السلطات التي حاربت واحات جمنة (مدعومة بأسطول من وسائل الإعلام) هي التي سلطت الضوء على التجربة، وجعلت الكثير من القوى اليسارية، ومن بينها الجبهة الشعبية، تنتبه لأهمية وفرادة ما يحدث في جمنة.

في تشرين الأول /اكتوبر 2016 وصل وفد من الجبهة الشعبية بقيادة زعيمها الأبرز، حمّة الهمامي، إلى جمنة لحضور عملية بيع المحصول التي حاولت الحكومة منعها، كما وقع أحد نواب الجبهة على وثيقة بيع المحصول على الرغم من أن العملية "غير شرعية" بمقاييس الدولة وقوانينها، وذلك في محاولة من الجبهة لتقديم دعم متأخر لأهالي الواحة. دعم كان أيضاً إعلامياً وسياسياً، فلقد دافع العديد من قياداتها عن واحات جمنة في القنوات التلفزية والإذاعات وفي البرلمان، وحاولوا الضغط على الحكومة للتراجع عن مساعيها في ضرب التجربة، كما شارك مناضلوها في التظاهرات السياسية الداعمة لها في العاصمة. إستحسان الجبهة لشكل ومقاصد تجربة التسيير الذاتي لم يتجاوز كثيراً موقف الدعم والتضامن، فهي لم تسعَ إلى إعادة انتاج مثل هذه التجربة في مناطق تونسية أخرى.

اعتصام "بتروفاك" في جزيرة قرقنة

في آذار/ مارس 2011، تحرك العديد من شباب الجزيرة لمطالبة الدولة بتشغيلهم ودفع شركة "بتروفاك" تونس البترولية (بريطانية - تونسية) للمساهمة في تنمية الجزيرة. رضخت إدارة الشركة بعد ضغوط كبيرة ورصدت ميزانية للمساهمة في بناء وصيانة منشئات عمومية، وتمويل أنشطة رياضية وثقافية وكذلك تسديد أجور 270 شاب تنتدبهم الدولة في مؤسساتها الموجودة في الجزيرة. بقيت الأمور مستقرة إلى ان قررت إدارة الشركة وقف صرف مرتبات هؤلاء الشباب بداية من كانون الثاني / يناير 2015 بدعوى انهم لا يعملون فعلاً. رد المعنيون بالأمر عبر الاعتصام وتعطيل الدخول والخروج من وإلى مقر الشركة. أثمر الضغط اتفاقاً جديداً في نيسان /ابريل 2015، لكن مرت أشهر طويلة ولم ينفذ الاتفاق، فقرر الشباب خوض اعتصام جديد في 19 كانون الثاني / يناير 2016 أمام مقر الشركة وتعطيل العمل فيها، وهو ما تواصل إلى 3 نيسان /إبريل 2016 عندما تناهت إلى مسامع المعتصمين أخبار مؤكدة بأن الحكومة قررت ارسال تعزيزات أمنية كبيرة

لقمع الاعتصام. قرر المعتصمون نقل مكان الاعتصام إلى منطقة "مليتة"، وقطعوا الطريق أمام قوات الأمن بالمتاريس، فحدثت مواجهات عنيفة في ليلة 4 نيسان /إبريل ما حول مسألة معتصمين شبان إلى معركة جزيرة بأسرها وكذلك قضية راي عام. أمام تطور الأحداث وخوفاً من ردة فعل أبناء قرقنة الذين لهم حضور كبير في النقابات والحياة السياسية، قررت الحكومة سحب كل قوات الأمن من الجزيرة.. وتكليف الجيش بتأمينها.

عاد الاعتصام إلى مقر الشركة التي أصبحت تهدد بإغلاق أبوابها والخروج من تونس للضغط على الحكومة وتأليب الرأي العام على المعتصمين. بعد أشهر طويلة وتحديداً في أيلول /سبتمبر 2016، عُقِد اتفاق بين المعتصمين من جهة والحكومة والشركة من جهة أخرى، تموّله هذه الاخيرة، برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل، شمل تسوية وضعية المعتصمين، وإحداث صندوق لتنمية المنطقة، ودعم البحّارة الصغار.

اليسار- أساساً الجبهة الشعبية - كان حاضراً بقوة هذه المرة، فالناطق الرسمي باسم الاعتصام (احمد السويسي) ينتمي للجبهة الشعبية، وكان مناضلاً في صلب نقابة الطلاب اليسارية، "الاتحاد العام لطلبة تونس"، وهو كذلك قيادي في "إتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل" الذي تأسس سنة 2006 من قبل خريجي الجامعة وأغلبهم يساريون، وينتمي عدد من المعتصمين إلى اليسار أو هو متعاطف معه. ساندت الجبهة الشعبية الاعتصام منذ البداية سواء عبر مواقفها السياسية الصريحة او بطريقة غير مباشرة بفضل نفوذها في الاتحاد العام التونسي للشغل. وفضلاً عن تواجدها على الأرض بين المعتصمين او بين باقي أهل الجزيرة، فإن الجبهة تحركت في وسائل الإعلام دفاعاً عن المعتصمين وتنديداً بالعنف البوليسي والتعنت الحكومي. وتتالت بياناتها وتحركاتها، خصوصاً مع تطور العنف والمواجهات، فدعت إلى تنظيم وقفات ومسيرات مسانِدة أمام مقر محافظة صفاقس وفي تونس العاصمة، كما ساندت الاضراب العام في الجزيرة يوم 12 نيسان/ ابريل.

اعتصام "الكامور"

تقع منطقة الكامور في قلب الصحراء التونسية، وتحديداً في محافظة تطاوين الصحراوية المهمشة، وتعتبر منفذاً نحو حقول النفط الصحراوية التي تستغلها أساساً شركات أجنبية. بداية من 15 اذار/ مارس 2017، بدأت عدة مناطق من المحافظة بالتحرك رافعة مطالب متشابهة : التنمية والتشغيل. وعلاوة على المظاهرات والوقفات الاحتجاجية، بدأ المتحركون بتعطيل حركة الشاحنات والسيارات من وإلى مقرات شركات البترول، وصولاً للإضراب العام يوم 11 نيسان / إبريل. تجذرت الاحتجاجات أكثر فأكثر الى أن برزت فكرة الاعتصام في منطقة الكامور (تبعد 150 كم عن وسط المدينة) لغلق المنفذ الوحيد المؤدي إلى حقول النفط الصحراوية ("البرمة" و"برج الخضراء"). نصب المعتصمون خيامهم يوم 23 نيسان/ إبريل في منطقة صحراوية معزولة وسط درجات حرارة عالية، معولين على إمكاناتهم الذاتية والتضامن العشائري لتوفير الحاجات الحياتية الأساسية. يمكن تلخيص مطالب المعتصمين في ثلاث مسائل: 1) تخصيص 20 بالمئة من عائدات الأنشطة البترولية لتنمية المحافظة، 2) نقل المقرات الرسمية للشركات البترولية التي تستغل حقولاً في المحافظة من العاصمة تونس إلى مدينة تطاوين، 3) التشغيل الفوري لآلاف من أبناء المحافظة في المؤسسات العمومية وشركات البترول.

حاولت السلطة انهاء الاعتصام، تارة بالوعود وتارة أخرى بالوعيد. ففي 27 نيسان /إبريل وصل رئيس الحكومة إلى تطاوين حاملاً معه حزمة من 64 اقتراحاً أغلبها التفاف على المطالب الثلاثة، فرد عليه المحتجون بإضرابٍ عام ثانٍ وتمسكوا بشعار الاعتصام: "الرخ لا"، أي لا تراجع بالعامية التونسية. ثم جاء دور رئيس الجمهورية ليطلب من الجيش التحرك لحماية المنشئات البترولية وفتح الطريق أمام شاحنات وسيارات الشركات العاملة فيها.

سيطر المعتصمون على مقر محطة الضخ يوم 20 أيار/ مايو وأوقفوا عملية نقل البترول عبر الأنابيب. لم تتأخر الحكومة في الرد فأرسلت تعزيزات أمنية كبيرة للمنطقة لفض الإعتصام بالقوة و "تحرير" المضخة، مما اسفر عن مواجهات عنيفة سقط فيها قتيل (دهسته سيارة أمنية). إثر انسحاب الأمن عاد المعتصمون وسيطروا على المضخة مجدداً ليبقى الأمر على ما هو عليه إلى أن تدخل الاتحاد العام التونسي للشغل ولعب دور الوسيط بين الطرفين فتم التوقيع على اتفاق يوم 16 حزيران/ يونيو 2017

لكن أين اليسار من كل هذا؟

التيار الذي يُفترض انه المعني الأول بالنضالات الاجتماعية كان غائباً عن الاعتصام، وهو حال مجمل الأحزاب والجماعات اليسارية وليس الجبهة الشعبية فقط. لم يكن هناك وجود يساري على الأرض، وحتى بعض التحركات والبيانات اليسارية كانت ردة فعل على التدخل الأمني العنيف لفك الاعتصام أكثر مما هي تبني للحركة ومطالبها. أسباب هذا التخاذل عديدة، فمن جهة كان المعتصمون يرفضون تدخل الأحزاب السياسية خوفاً من "متاجرتها" بنضالاتهم واستغلال تحركاتهم، ومن جهة أخرى تعتبر تطاوين والمناطق المحاذية لها معاقل للإسلاميين، والتواجد اليساري وحتى النقابي فيها ضعيف جداً إن لم يكن معدوماً تماماً.

الحركات الاجتماعية في تونس تبدو متقدمة على اليسار. مناطق طرفية مهمشة خاضت نضالات كبيرة ومبدعة دون أن يكون لها سند أو مرجعية "أيديولوجية". وفي كثير من الأحيان يأتي اليسار متأخراً ويحاول مجاراة نسق الحركة دون أن يسعى إلى تجذيرها فيبدو وكأنه يركب على الأحداث أو يحاول تجييرها لصالحه.

بيان "الجبهة الشعبية" الصادر بتاريخ 23 ايار/ مايو ، أي بعد التدخل الأمني لفض الاعتصام، يعبر بوضوح عن موقفها الفاتر: "تؤكّد (أي الجبهة) دعمها لكل الاحتجاجات والتحرّكات الاجتماعية السّلمية القائمة على مطالب مشروعة، سواء في تطاوين أو في مناطق البلاد الأخرى، وتدعو كل القوى الديمقراطيّة والتقدميّة والشعبيّة إلى التصدّي لكل محاولات ضرب الحريات والعودة إلى الاستبداد. وهي إذ تسجّل بإيجابيّة إدانة معتصمي الكامور لأعمال الحرق والنّهب التي طالت عدداً من المؤسّسات الرّسمية وتحميلهم مسؤولية تلك الأعمال لعناصر وأطراف غريبة عنهم، فإنّها تدعو أبناء شعبنا وبناته إلى الحفاظ على الطابع السلمي والمدني لاحتجاجاتهم وتحركاتهم، وإلى التزام اليقظة تجاه كل الأطراف الرجعية والشعبوية التي تعمل على تحويل وجهتها لخدمة أجندات معادية لمصالح الوطن والشعب". لا يبدو ان الجبهة الشعبية استوعبت فرادة ونوعية الحراك في الكامور أو لعل المخاوف والحسابات السياسية جعلتها تكرر جزء من خطاب السلطة وابواقها الإعلامية..

الاحتجاجات على قانون المالية (الميزانية) يناير 2018

قدمت حكومة يوسف الشاهد أواخر سنة 2017 للبرلمان مشروع قانون المالية الذي يضبط ميزانية الدولة لسنة 2018. تفرض الكثير من فصول هذا القانون زيادات متنوعة وكبيرة في الضرائب والاتاوات، مما سينعكس آلياً كزيادات في أسعار السلع والخدمات. وهي في الوقت نفسه منحت امتيازات للمستثمرين والأثرياء. الحكومة اعترفت ان قانون المالية هذا قاسٍ ولكنها دافعت عنه باستماتة واعتبرته اجراءاً مؤلماً لكنه ضرورياً لتقليص عجز الموازنة وتسديد ديون تونس. صادق البرلمان يوم 9 كانون الأول/ديسمبر 2017 على القانون بالأغلبية في جلسة قاطعتها المعارضة.

ثم جاء كانون الثاني / يناير (وهو شهرٌ لا تشبهه أشهر أخرى في تونس!) فانطلقت الاحتجاجات منذ الأيام الأولى من 2018، وبدأت في بعض المناطق الداخلية من البلاد ثم انتقلت للعاصمة ومدن كبيرة أخرى. بموازاة ذلك تأسست يوم 3 كانون الثاني / يناير حركة شبابية تحمل اسم "فاش نسْتناوّ" ("ماذا ننتظر؟") ضمت عدة نشطاء شباب، متحزبين ومستقلين، مع حضور قوي لليسار وخاصة "الجبهة الشعبية". دعت الحركة للاحتجاج والتحرك في كامل البلاد لإسقاط قانون المالية.

الجبهة الشعبية دعت هي الأخرى المواطنين للنزول إلى الشارع والتحرك ضد قانون المالية وضد إرتفاع تكلفة المعيشة الذي أصبح لا يطاق بالنسبة لأغلب التونسيين. شاركت قيادات الجبهة، ومنهم برلمانيون في المظاهرات، وحاولت الضغط سياسياً واعلامياً بهدف دفع الحكومة للتراجع. تركزت الاحتجاجات في المدن الكبرى، وخاصة في العاصمة التي عرفت العديد من احيائها الشعبية مواجهات ليلية عنيفة مع قوات الشرطة. اعتُقل مئات المحتجين (منهم يساريون من الجبهة الشعبية وغيرها) كما قتل متظاهر في مدينة "طبربة" بالقرب من العاصمة.

بدءاً من الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني / يناير بدأت المواجهات تخفت وتناقص عدد المحتجين في الشارع حتى تلاشى الحراك تماماً دون ان يسقط قانون المالية أو يتم تعديله. راهنت الحكومة على الوقت واستنزاف المحتجين وهو ما حصل فعلاً، حيث لم يستطع اليسار ان يجذر الحراك وان يرفع مطالب اكثر راديكالية.

استنتاجات..

لا يمكن أن يكون كافياً تقييم دور اليسار التونسي في الحراك الاجتماعي "ما بعد الثورة" من خلال أربع محطات، واستناداً لمواقف الجبهة الشعبية فقط، لكن على ذلك، فهناك استنتاجات أولية يمكن استخلاصها:

• الاستنتاج الأول: الحركات الاجتماعية في تونس متقدمة على اليسار، مناطق طرفية مهمشة خاضت نضالات كبيرة ومبدعة دون أن يكون لها سند أو مرجعية "أيديولوجية". في الكثير من الأحيان يأتي اليسار متأخرا ويحاول مجاراة نسق الحركة دون أن يسعى إلى تجذيرها فيبدو وكأنه يركب على الأحداث او يحاول تجييرها لصالحه.

• الاستنتاج الثاني: اليسار هو في أفضل الحالات قوة مؤثرة، وفي معظم الأحيان قوة ساندة، وأحياناً هو مجرد متضامن أو متعاطف.. ويندر أن يكون قوة مبادرة وقيادة. وعندما يلتحق بحراك اجتماعي ما فهو لا يقترح افقاً كبيراً بل يكتفي بالاحتجاج وبالدفاع عن مطالب إصلاحية أساسا. حتى التجارب المميزة الناجحة يكتفي بالاحتفاء بها ولا يفكر او لا يستطيع إعادة انتاجها في مناطق أخرى حتى تصبح امرا واقعا وتكون بداية حقيقية لتغيير نمط الإنتاج الاقتصادي ومنوال التنمية.

• الاستنتاج الثالث: ينتشر اليسار التونسي في المدن بالأساس، ويعجز في أغلب الأحيان عن التركز والتموقع في الأحياء الشعبية والأرياف والمناطق الداخلية. وجود شخص يساري مثلاً على رأس تجربة التسيير الذاتي في جمنة لا يعكس وجوداً لليسار هناك بل هو فقط مجهود فردي لمناضل استطاع ان يفهم طبيعة مجتمعه المصغر، وأن يبني معه تجربة تَجْمع بين الإبداع والاستلهام من المخزون الثقافي المحلي.

• الاستنتاج الرابع: عندما نقارن بين تفاعل الجبهة الشعبية مع هذه التجارب الاربعة نلاحظ ان اليسار لا يستطيع التحرك والتأثير إلا في المناطق التي يوجد فيها كوادر يسارية ناشطة حزبياً، وفي النقابات، أي أنه يحبذ الأرضيات الآمنة.

• الاستنتاج الخامس: مقارنة بالفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، فإن حماسة اليسار قد خبت كثيراً وإنخراطه في الحركات الاجتماعية أصبح ضعيفاً جداً. هناك عدة أسباب يمكن ان تفسر هذا التراجع: إعطاء الأولوية للتصدي للإسلاميين، الانخراط في مسار "الانتقال الديمقراطي" والتخلي عن المسار الثوري، سعي "الجبهة الشعبية" لتسويق نفسها كحزب معتدل وواقعي له برامج ويريد الوصول إلى الحكم عبر الصناديق.

لم يستطع اليسار إلى اليوم أن يستغل حالة الغليان الاجتماعي المستمر في تونس وأن يكون قاطرة أو على الأقل "منسق" لحركة اجتماعية لها امتداد وطني. على كلٍ، لم يفت الأوان فالقادم أخطر.. لكن قبل كل شيء يجب على اليسار أن يحسم "أزمة الهوية" التي يعيشها منذ سنوات وان يحدد موقعه: هل يريد أن يكون يسارا إصلاحوياً يعمل في ظل النظام السياسي - الاقتصادي القائم أو يريد أن يكون قوة دفع وتغيير لهذا النظام...

(1) لمراجعة التسلسل الزمني المفصل للإعتصام يمكن الاطلاع على التحقيق المتميز الذي قام به موقع "انكيفادا":
https://inkyfada.com/ar/2017/10/06/webdoc-tataouine-el-kamour-ar-timeline

(2) http://front-populaire.org/?p=5075

اليسار التونسي وجغرافيا الغضب: عن مفارقات الحضور والغياب

فؤاد غربالي

باحث في علم الاجتماع، من تونس

لم تكن دولة الرعاية الإجتماعية هي الغائب الوحيد عن "الهوامش"، سواء في المدن أو في المناطق الريفية القصية، بل كان ثمة جهل بتلك الفضاءات وتجاهل لها من قبل النخب الحداثية والعلمانية التي يشكل اليسار جزءاً منها.

كان الإسلاميون في السجون عند إنطلاق احتجاجات كانون الاول/ ديسمبر 2010 إثر حرق محمد البوعزيزي لنفسه أمام محافظة سيدي بوزيد، وكان جزءآخر من قادتهم يراقبون الأحداث من عواصم أوروبا التي لجأوا اليها. كان طموح الإسلاميين حينها أن يقوم بن علي بإصلاحات تخص الحريات السياسية على نحو يمكّنهم من مغادرة السجون والعودة من المهاجر. كانوا يسعون للاعتراف بهم، وليس لسقوط بن علي. فهم على غرار التشكيلات الحزبية المعارضة، وبعضها يساري، يتسمون بالنزعة الإصلاحية والمحافظة. لكن في الأثناء، وفي الميدان، كان المتظاهرون يهتفون بسقوط النظام و"خبز وماء، وبن علي لا".

الكل أجمع – ولا يزال - أن الثورة كانت بلا قيادة، وبلا إيديويولوجيا محددة. قد يكون هذا صحيحاً على نحو ما، ولكن من عايش الأحداث عن قرب لا يستطيع أن ينكر أن تنظيمات اليسار مثل "الإتحاد العام لطلبة تونس" وناشطين من اليسار الراديكالي ونقابات مهنية تابعة لـ"الإتحاد العام التونسي للشغل" كانت في مقدمة مسيرات الإحتجاج، دون أن يعني هذا أن اليسار هو من نظّم تلك الانتفاضة أو أطاح بالنظام.

لحظة "14 جانفي" كانت في ملامحها "لحظة يسارية" من حيث المطالب والشعارات المرتبطة بالتشغيل وتحقيق العدالة الإجتماعية والكرامة الوطنية. لم يسمع أحد حينها شعارات ذات مرجعية إسلامية، كل ما كان يطالب به المحتجون هو رحيل بن علي، علاوة على أن التظاهرات لم تكن تنطلق من المساجد بل من أمام الجامعات والمقرات النقابية.

لكن مع ذلك وصل الإسلاميون إلى السلطة بينما ظل "اليسار" بكل تنوعاته خارج دائرة الحسابات الإنتخابية. إما المسألة الأدق فتتمثل أساساً في سبب فشل التنظيمات والتيارات والمجموعات اليسارية في أن تجد لها موقعاً داخل المجتمع، وأن تتجذر في القطاعات التي يفترض أنها حاضنتها الإجتماعية، كالأحياء الشعبية الموجودة داخل المدن وعلى اطرافها. بينما رسخت "حركة النهضة" وجودها فيها منذ ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن تنازعها - بعد الثورة - السلفية الجهادية التي نجحت في استقطاب الكثير من شباب تلك الأحياء.

الهوامش الحضرية تدير ظهرها لليسار

خلال انتخابات المجلس التأسيسي في تشرين الاول/ أكتوبر 2011، لم تفز أحزاب اليسار سوى بنسبة قليلة لم تتجاوز العشرة في المئة من مقاعد المجلس، في حين كانت الأغلبية لحركة النهضة. وهو ما تكرر أيضاً في انتخابات 2014 التي أعادت طواقم النظام القديم ممثلاً ب"نداء تونس" إلى واجهة الحكم - قبل أن يتفتت ويفك توافقه مع حركة النهضة - مع تراجع طفيف للنهضة التي إحتلت المرتبة الثانية حينها وراء أولئك. ولكن النهضة استطاعت أن تتدارك هذه النكسة في الانتخابات البلدية ففازت بالمراتب الأولى بينما بقي اليسار ممثلاً بالجبهة الشعبية يراوح مكانه حيث لم يتجاوز عشرة في المئة من المقاعد.

> **"14 جانفي" كان في ملامحه "لحظة يسارية" من حيث المطالب والشعارات المرتبطة بالتشغيل وتحقيق العدالة الإجتماعية والكرامة الوطنية. علاوة على رحيل بن علي. لم يسمع أحد حينها شعارات ذات مرجعية إسلامية. كما أن التظاهرات لم تكن تنطلق من المساجد بل من أمام الجامعات والمقرات النقابية.**

تنبع قوة الإسلاميين من إنغراسهم المجالي القوي في الأحياء الشعبية وهوامش المدن وفي بعض مناطق الجنوب التونسي المتسم بالمحافَظة كما بالعلاقة التاريخية المتوترة مع السلطة المركزية. يجيد الإسلاميون التمركز في الفجوات التي تخلت

عنها دولة الرعاية الإجتماعية والتي اتسعت بعدما حلّ "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" نفسه، وهو كان يلعب دور الرقيب والوسيط بين الدولة والهوامش. فمقابل توفير بعض الخدمات الإجتماعية والمساعدات، كانت تتشكل علاقة زبائنية تفترض الولاء للحزب الحاكم، أي للنظام القائم. استفادت حركة النهضة من تلك الآليات نفسها، وأعادت إنتاجها، وهي اعتمدت على سياسة إتصال القرب، وعلى سيطرتها على عدد كبير من المساجد. لم يكن ينافسها في هذا سوى السلفية الجهادية. هناك اختلافات بين حركة النهضة والسلفية الجهادية على مستوى الممارسة السياسية والتركيبة السوسيولوجية لكل منهما، لكنهما يلتقيان في الاهتمام بالمسألة الإجتماعية (فقر، بطالة، هشاشة مهنية..إلخ) لترسيخ الإنغراس المجالي، وذلك في الهوامش الحضرية المتروكة لتتدبر شؤونها.

عملت الدولة منذ ثمانينيات القرن الفائت على "إدماج" تلك الأحياء، العشوائية منها بشكل خاص، عبر سياسة التهيئة والتهذيب العمراني، فربطتها بشبكات المجارير والانارة العمومية. لكن كان لتلك السياسة حدودها، حيث لم تستطع أن تقلص من الشعور بالوصم واللاعدالة والغضب الذي كان يعتمل داخل تلك الجغرافيات. الدليل على ذلك أن الإحتجاجات التي اندلعت منذ الثورة (وحتى قبلها)، عادة ما كانت تكتسب طابعاً حضرياً، حيث تتركز بشكل أساسي في المناطق المدرجة في "أسفل تراتبية الأماكن" (العبارة لعالم الإجتماع الفرنسي Loïc Wacquant)، وهي أماكن يكون فيها حضور الرعاية الإجتماعية للدولة في حده الأدنى، بينما يطغى هناك حضورها الأمني، وهو ما يدعم إحساس متساكني تلك الأماكن بأن التمثل الرسمي لهم إنما يندرج أساساً ضمن وضعهم في خانة"الطبقات الخطيرة" التي يجب التحكم فيها أمنياً بدرجة أولى.

في الوقت ذاته، كان الإسلاميون في زمن القمع يعملون بصمت و"من أسفل"، معولين على التضامنات التقليدية، والشبكات العائلية، والتضامنات المجالية (الإنتماء إلى الحي نفسه أو الحومة). لهذا اعتبر زعيمهم، راشد الغنوشي، أن عودة النهضة إلى الواجهة هو بمثابة "الخروج من تحت الأرض". لم تكن دولة الرعاية الإجتماعية هي الغائب الوحيد في تلك الهوامش، بل أنه كان ثمة جهل بتلك الفضاءات وتجاهل لها من قبل النخب الحداثية والعلمانية التي يشكل اليسار جزءاً منها.

يجيد الإسلاميون بتياريهم الرئيسيين التمركز في الفجوات التي تخلت عنها دولة الرعاية الإجتماعية والتي اتسعت بعدما حلّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي نفسه، وهو كان يلعب دور الرقيب والوسيط، معاً، بين الدولة والهوامش من خلال آليات الزبائنية. واستفادت حركة "النهضة" من تلك الآليات نفسها، وأعادت إنتاجها عبر نسيجها الجمعياتي الخيري.

بعد الثورة، تدعَّم الانغراس المجالي للنهضة عبر نسيجها الجمعياتي الخيري الذي يعمل على تقديم معونات ومساعدات لفقراء الأحياء الشعبية والمناطق الداخلية الفقيرة. وهكذا جرى استبدال الزبائنية التي بناها الحزب الحاكم بأخرى جديدة. وقد عملت السلفية الجهادية بالمنطق ذاته وبقوة وفاعلية، فنجحت في استقطاب الشبان المهمشين والذين يشعرون بالضياع وبغياب أي دور لهم. حدث ذلك عبر مدهم لهم بإعانات مالية وبتوفير مهن صغيرة، غالبا ما تكون في قطاعات الاقتصاد اللانظامي. وكان هذا يشعرالشباب بالإنتماء وبأن ثمة رابطة تشدهم إلى جماعة ما. في هذا الصدد، يدرك الإسلاميون بكل تنويعاتهم بأن الروابط الإجتماعية هي المدخل للعمل السياسي. وهم يدركون أنهم يتحركون في مجتمع ما زال "يعلن" – على الاقل - تمسكه بقيمه التقليدية (وقد اصبحت حالياً خشبة النجاة الوحيدة) التي تعير اهتماماً كبيراً للتضامن المجالي والتعاون الأسري، كما يدركون – ولعل ذلك أكثر أهمية - أن الجانب المتخلع والمهتز الذي تعاني منه هذه القيم التقليدية، يقابله غياب أي منظومة بديلة (في الانتماء لعمل مهني مثلاً مما يخلق وسطاً إجتماعياً، أو حتى في إقرار الدولة بفردانية المواطن وحقوقه). وتوفير أطر علائقية، أياً كانت، يصبح هنا أمراً وجودياً حاسماً، يرتدي ثقلاً لا يمتلكه في مجتمعات راسخة ومستقرة، على تنوع اشكالها.

يعمل الإسلاميون كذلك، على إقامة تعارض بين "الشعب" و"النخب". والمقصود بهذه الاخيرة تلك الفئات المتعلمة والمندمجة بشكل كامل في العالم الحضري، والتي تعارض المشروع الإسلامي بما هو مشروع هوياتي. من هذا المنطلق تحديداً اعتبر حمادي الجبالي، أحد قادة "النهضة" ورئيس الحكومة الأسبق، أن "نكبتنا في نخبتنا"، لأن تلك النخب تعارض وفق منظوره التطلعات الهوياتية للشعب.

أين اليسار؟

يكاد اليسار - سواء ذاك المتمثل في "الجبهة الشعبية" وبعض الأحزاب الأخرى المتاخمة لها، أو الآخر، "المدني" الذي تمثله بعض الجمعيات ذات المرجعية اليسارية والحقوقية - أن يكون في قطيعة مجالية مع الهوامش الحضرية و"جغرافيات الغضب". لا يمتلك أي حضور في الميدان، على المستويين السياسي والإيديولوجي، وذلك لعدة عوامل لعل من أهمها أن الأطروحات اليسارية لا تزال تقارب الواقع من منطلقات مسبقة، نظرية وفكرية لا تأخذ في الإعتبار ما يحدث فعلياً. ولا يتم الإصغاء "لأصوات الناس" من أجل تكييفها وتحويلها إلى تصورات وبرامج سياسية. من ناحية أخرى، يبدو اليسار أقرب الى الطبقات المتوسطة، الصنيعة الرسمية لدولة الإستقلال. التمعن في التركيبة السوسيولوجية للتنظيمات اليسارية يكشف ذلك، دون أن يعني هذا أن أبناء حركة النهضة ليسوا هم أيضا من الطبقات المتوسطة وخاصة على مستوى القيادات. إلا أن الحركة تتميز على مستوى قواعدها بغلبة الحرفيين والعاملين في قطاعات الاقتصاد الموازي وغير المهيكل. بالمقابل جل المكونات القيادية والقاعدية لليسار هم أساتذة التعليم الثانوي والموضفين الحكوميين، والقليل من الأطباء ورجال الأعمال الصغار وغير المؤثرين. ولعل المفارقة أن الطبقة المتوسطة التي يتحرك في إطارها اليسار، على الرغم من كونها في تدحرج مستمرالى اسفل، فهي معنية أساساً بقيم الرفاه الإقتصادي وبفكرة الحريات. وهي معنية في الوقت ذاته، وعلى نحو ملح، بتحسين شروط وجودها في إطار مقتضيات التفاوض مع النظام. لذلك، حين تشتد المعركة حول المسألة الإجتماعية تصطف جل الأحزاب والمكونات اليسارية في تونس وراء "الإتحاد العام التونسي للشغل"، وهو أمر يدل من جهة على قوة المنظمة النقابية وقدرتها على التعبئة، لكنه من جهة أخرى يعبر عن وهن في الأحزاب والنخب اليسارية التي يبدو أنها لا تتعامل وفق منطق الإستراتيجيا السياسية بل لا تزال مشدودة إلى سرديات الإحتجاج... وكأنها ترفض أن تصل إلى السلطة.

يكاد اليسار - سواء "الجبهة الشعبية" وأحزاب أخرى متاخمة لها، أو "المدني" الذي تمثله جمعيات ذات مرجعية يسارية وحقوقية - أن يكون في قطيعة مجالية مع الهوامش الحضرية و"جغرافيات الغضب". لا يمتلك أي حضورفي الميدان على المستويين السياسي والإيديولوجي، وذلك لعدة عوامل من أهمها أن الأطروحات اليسارية لا تزال تقارب الواقع من منطلقات فكرية مسبقة.

لا تتحرك قوى اليسار في جغرافيا الهوامش (الأحياء الشعبية والأرياف)، ولم تنجح في بلورة خطاب تتماهى معه الفئات المستثناة من عَالمي العمل والاستهلاك،أو تلك المندرجة في عالم العمل غير النظامي أو الموجودة على هامشه تماماً. ولا يغير من الأمر الخطابات المتكررة من قيادات اليسار حول "الزوالي" (المعدمون) و"أبناء الحفيانة" (أبناء نساء الأرياف). بل أن هذه الخطابات تنتمي الى الحالة الاحتجاجية التي تميز اليسار الحزبي وقواعده. وهذه من المفارقات. فاليسار بقدر ما يبرع في إنتاج خطابات حول العدالة الإجتماعية والفقر والمناطق المهمشة، فتأثيره في مجرى الأحداث محدود. لهذا لا يأمل المهمشون في تونس أن يكون "اليسار" هو البديل السياسي الذي يستوعب آمالهم، ليس فقط لأسباب ثقافية، بل لأن رؤى وتصورات النخبة اليسارية لا "تصلْهم"، وذلك لعدة أسباب تتعلق بتقادم خطاب اليسار الذي لا يزال يدرك الصراع الإجتماعي ضمن تصور للطبقات والبنى الاجتماعية لم يعد له وجود. فقد تجاوزته الرأسمالية الجديدة القائمة على التدفقات والأسواق المالية المعولمة .. كما لا يقيم الخطاب اليساري وزناً لأبعاد اصبحت الفئات الأكثر تضرراً من السياسة

الإقتصادية النيوليبيرالية المهيمنة تتعلق به وتتحدث به عن نفسها: الرغبة في ضمان الاحترام والاعتراف وتجنب الاحتقار. فما يطمح له "مهمشو المدن" والمتدحرجون نحو القاع من فقراء الطبقة المتوسطة، ليس الإطاحة بالنظام، لكن أساساً المشاركة فيه على قاعدة "أن نكون مثل الاخرين"، أي على قاعدة المساواة. وبالتالي فالأشكال الجديدة للصراع الإجتماعي لم تعد تتحدد بمنطق التضاد بين الطبقات، بل بمنطق المسافة إزاء المندمجين بشكل كامل في المجتمع الإستهلاكي. فالخوف السائد هو من الإقصاء. يُرفَع خلال التحركات الاحتجاجية التي تكون القيادات اليسارية حاضرة فيها شعار "إسقاط النظام" ولكنه شعار تعبوي ليس إلا. فالمهمشون لا يريدون إسقاط النظام فعلياً، بل ما يبحثون عنه هو مكان لهم فيه وأن يأخذوا نصيبهم من المنافع التي قد يدرها عليهم.

ولكن هل هذا ممكن؟ أليس من مهمات اليسار، عوض ركونه للنزعة الاصلاحية الطاغية فيه، أن يسائل أسس الإقتصاد السياسي للهيمنة والتحكم واللاعدالة في تونس.

اليسار الجديد: هل يستعيد الهوامش؟

جل المنخرطين في ما يمكن أن نسميه "اليسار الجديد" هم شبان عاشوا تجارب يسارية حزبية، لكنهم سرعان ما غادروها لأنهم شعروا أن ذواتهم طُمست بفعل النزعة الزعاماتية الطاغية. الجيل الجديد يتوجس كثيراً من النزعة الأبوية والزعاماتية التي تميز اليسار الحزبي في تونس، وهو يسار غير ديمقراطي من الناحية التنظيمية. ذلك أن المحدِّد ليس دائماً الديمقراطية بل الشرعية النضالية والتاريخية. فحمة الهمامي يتزعم حزب العمال منذ ثلاثين سنة (الأمر ينطبق كذلك على راشد الغنوشي في حركة النهضة). فيصبح لا معنى للتداول ولإعطاء أي حيز لوجوه جديدة. وهذا ما يجعل اليسار في حالة شيخوخة وعدم قدرة على التجدد الجيلي.

> **الطبقة المتوسطة التي يتحرك في إطارها اليسار، وعلى الرغم من تدحرجها المستمر الى أسفل، فهي معنية أساساً بقيم الرفاه الاقتصادي وبفكرة الحريات. ومهتمة في الوقت ذاته بتحسين شروط وجودها في إطار مقتضيات التفاوض مع النظام. لذلك، وحين تشتد المعركة حول المسألة الإجتماعية، تصطف جل الأحزاب والمكونات اليسارية وراء "الاتحاد العام التونسي للشغل".**

ليس أن الجيل الجديد "عازف عن السياسة"، بل هو جيل عنده نزوع فرداني قوي ويحبذ الأشكال الجديدة للإلتزام النضالي. وهذا ما يميز الحركات الشبابية مثل "فاش نستناو" ("ماذا ننتظر؟") و"منيش مسامح" و"تعلّم عوم". وهي حركات جل مكوناتها من الشباب الجامعيين والتلاميذ، ومن فنانين هواة عايش أغلبهم أحداث الثورة. وهؤلاء ولدوا في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، ومرتبطون بشكل جيد ومستمر بشبكات التواصل الإجتماعي. لا يقدمون أنفسهم كمناضلين يساريين بل كـ"ناشطين". لكنهم يعتبرون أنفسهم "رفاق"، وهم غير متدينين بل جزء من العالم الحضري الإستهلاكي ومتحررين على نحو ما من القيود الاجتماعية والقيمية التقليدية. استطاعوا أن يشكلوا دينامية سياسية وحضور في الفضاء العام على أساس إشكاليات محددة: قانون المصالحة بالنسبة لحركة "منيش مسامح" وقانون المالية بالنسبة لحركة "فاش نستناو". حركة "منيش مسامح" كانت لينة بمعنى ما إذ بقي نقدها للسلطة في مستوى الإحتجاج على قانون المصالحة مع رجال الأعمال الفاسدين، ولم تستطع أن توسع دائرة افقها الإحتجاجي وتعطيه مضموناً سياسياً، في حين إتسمت حركة "فاش نستناو" - وكانت ردة فعل على قانون المالية المجحف بحق الفئات الفقيرة والمتوسطة - بنوع من الراديكالية وهو ما جعلها عرضة للقمع الأمني، خصوصاً انها نجحت (نسبياً) في تعبئة جزء من شبان الأحياء الشعبية. وقد إتسمت الإحتجاجات حينها بالعنف وبالمواجهات مع البوليس، وخاصة في الأحياء الفقيرة المتاخمة للعاصمة (إحتجاجات كانون الثاني / يناير2017) وكانت ذات مضمون سياسي وإجتماعي.

لكن الحركتين سرعان ما خفتتا ولم تستمرا زمانياً، وهما متشكلتان حول مسائل محددة أو مناسبات بعينها. وهي حركات لا تطرح أصلاً على نفسها الإشتغال على الإستمرارية، ولا بلورة تصور وافق سياسيين على أساس برامج وأهداف واضحة.. فتطغى السيولة والتفتت وإعادة التشكل على نحو غير ثابت وتصبح قليلة التأثير أو عابرة. هذا على خلاف تشكيلات الإسلام السياسي التي ترى نفسها في الديمومة والإستمرارية.

في النهاية، لعل ما يصنع الفارق بين "حركة النهضة" وبقية القوى اليسارية في العلاقة بالهامش الحضري أساساً، هو أن الأولى منخرطة سياسياً في تلك الفضاءات، وتنظر إليها على أنها رهان سياسي لا يجب التفريط به، مع العمل الدؤوب على التوسع نحو فئات ونطاقات طبقية أخرى. وهذا ما يفتقده اليسار بشقيه الحزبي والمدني، حيث لا يزال ممزقا بين النزعة النشاطية الحزبية المقتصرة على مراكز المدن الكبرى والنخبوية المفرطة، في حين يتخلى عن الحضور في الهوامش. ومفارقة غياب الأحزاب اليسارية في الهوامش لا ترتبط فقط بعدم تهيؤ الفئات الفقيرة للأفكار الآتية من أفق يساري، بل لأن تلك الفضاءات لم تدخل بعد في التمثل السياسي للقوى اليسارية.

المغرب

واقع اليسار في المغرب اليوم

عبد الله الحريف

مناضل يساري من المغرب

خريطة لقوى اليسار في المغرب وانشقاقاته المتعددة، تسجل ضعفه واتسامه بالتشرذم وبالتيه الفكري، حتى أصبح المفهوم نفسه غامضاً ومضبباً، وتسجيل لنقاط القوة لديه وللامكانات.. وهو تقييم يقع على يد أحد أبرز مناضليه.

على الرغم من كون الظروف الموضوعية في المغرب (أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة ومتفاقمة)، ملائمة لتطور اليسار وتبوئه موقع الصدارة، إلا أن هذا اليسار يتسم بالضعف والتشرذم والتيه الفكري. بل أصبح المفهوم نفسه غامضاً ومضبباً، وذلك بالخصوص بسبب الانتشار الواسع لمفاهيم "ما بعد الحداثة" وتأثيرها الذي يركز على "البنية الفوقية" لتحديد اليسار("المحافظة" مقابل "الحداثة")، وتضخيم الهويات والخصوصيات الجنسية والفئوية على حساب الطبقات الاجتماعية. وهذه المفاهيم تنظر للعمل المجزأ، وخاصة في المجتمع المدني الذي غالباً ما تحصره في المنظمات غير الحكومية الممولة من طرف مؤسسات غربية في أغلب الأحيان، وذلك على حساب الصراع الطبقي وأدواته (النقابة والحزب). فما هو اليسار اليوم؟

من هو اليسار؟

تتميز المرحلة الحالية في المغرب بالصراع من أجل التحرر الوطني من هيمنة الإمبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية، ومن أجل الديمقراطية. هذا الصراع الذي تخوضه الطبقات الشعبية (الطبقة العاملة، الكادحين من غير العمال في البوادي والمدن، والبرجوازية الصغرى وجزء من البرجوازية المتوسطة المصطف بجانب الطبقات المذكورة سابقاً). ويتكون اليسار من القوى التي تطمح إلى تمثيل الطبقات الشعبية وتناضل من أجل مصالحها الآنية (تحسين أوضاعها المادية والمعنوية)، والاستراتيجية المتمثلة في التحرر الوطني والديمقراطية وتدافع عن قيم التقدم والحرية والعلمانية والمساواة والكرامة.

> **يتكون اليسار في المغرب اليوم من "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، والمؤتمر الوطني الاتحادي"، و"الحزب الاشتراكي الموحد"، و"النهج الديمقراطي"، ومجموعات تروتسكية صغيرة ("المناضل(ة)" و"التحرر الديمقراطي" و"رابطة العمل الشيوعي") ومجموعات منحدرة من "القاعديين"، وبالدرجة الاولى من جماعة "البرنامج المرحلي".**

هكذا ينقسم اليسار إلى يسار جذري ويسار إصلاحي:

اليسار الجذري يتشكل، بالأساس، من القوى الماركسية المشكلة من التوجهات الرئيسة التالية:
- التوجه الماركسي أو الماركسي - اللينيني الذي يناضل ضد الرأسمالية ومن أجل الاشتراكية ويسعى إلى بناء حزب الطبقة العاملة كأداة لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي على طريق الاشتراكية.
- التوجه التروتسكي الذي يرى أن الصراع، في جميع بلدان المعمورة، هو الآن بين البورجوازية والطبقة العاملة، وأن المهمة المطروحة عالميا هي الثورة الاشتراكية.

اليسار الإصلاحي هو يسار اشتراكي - ديمقراطي يناضل ضد الانعكاسات الخطيرة للرأسمالية على أوضاع الجماهير الشعبية وليس ضد الرأسمالية كنمط إنتاج، ويعتبر أن الانتخابات هي الوسيلة الأساسية لتغيير الأوضاع.

واقع اليسار عشية انطلاق الربيع العربي

إن واقع اليسار المغربي عشية انطلاق ما سمي بـ"الربيع العربي" الذي جسدته حركة 20 فبراير، له جذور تاريخية عميقة:

- ارتكب الحزب الشيوعي المغربي الذي تأسس في نهاية المرحلة الاستعمارية، أخطاء استراتيجية (تخلفه عن طرح مسألة الاستقلال والنضال من أجله، وربط هذا النضال بالنضال من أجل الثورة الزراعية)، وترك قيادة النضال من أجل الاستقلال

للبرجوازية، وتراجع تدريجياً، انطلاقا من حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956، عن مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعن هويته الماركسية وأصبح ذيلياً لليمين. لذلك، سيفقد تأثيره الجماهيري ونفوذه، وسيغير اسمه ليصبح "حزب التحرر والاشتراكية" ثم "حزب التقدم والاشتراكية". الشيء الذي دفع مجموعة من أطره إلى الانسحاب منه، في 30 آب/ أغسطس 1970، وتأسيس منظمة ماركسية لينينية سرية ستعرف فيما بعد بـ"إلى الأمام".

- تشكل حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، في 1959، كحزب يساري جماهيري يضم توجهاً إصلاحياً وآخر جذرياً. وقد عمل النظام على إضعاف هذا الحزب بواسطة ضرب التوجهات الجذرية داخله (المقاومة المسلحة وجيش التحرير)، وترويض الجناح النقابي (الاتحاد المغربي للشغل) وتقوية التوجه الإصلاحي والتكنوقراطي داخله. وقد ظهر ذلك جلياً أواسط ستينيات القرن الماضي حيث عجز "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" عن الرد على القمع الدموي لانتفاضة الدار البيضاء في 23 آذار/ مارس 1965 (1)، وإعلان النظام حالة الاستثناء واغتيال المهدي بن بركة في 29 تشرين الاول/ أكتوبر 1965 . وقد أدى ذلك، في 1968، إلى انسحاب مجموعة من الأطر التي أسست منظمة ماركسية - لينينية سرية ستعرف لاحقا بمنظمة "23 مارس". وعاشت هذه المنظمة انشقاقاً أدى إلى انسحاب عدد من أطرها ومناضليها الذين أسسوا منظمة "لنخدم الشعب" في 1970. وتخلت منظمة "23 مارس"، شيئا فشيئا عن مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعن الماركسية لفائدة بناء حزب يساري اشتراكي - ديمقراطي تحت اسم "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي"، بينما اندثرت منظمة "لنخدم الشعب". وتم، في 1972، انفصال الجناح النقابي عن الحزب الذي تحول اسمه ليصبح "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية". بعد ذلك عرف "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" انزياحاً تدريجياً نحو اليمين. الشيء الذي أدى إلى انسحابات متتالية من صفوفه:

- انسحاب الاتجاه الجذري سنة 1983، وتأسيسه لـ"حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي".

- انسحاب المركزية النقابية التابعة له، "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"، وتشكيلها لحزب "المؤتمر الوطني الاتحادي" في 2002.

- وأخيرا انسحاب تيار "الوفاء للديمقراطية" الذي له امتداد وسط شبيبة الحزب.

وتشكلت، خاصة انطلاقاً من ثمانينات القرن الماضي، مجموعات تروتسكية صغيرة، ليس على أساس خلافات جوهرية حول القضايا المصيرية للشعب المغربي، بقدر ما أنها انعكاس لانقسامات الحركة التروتسكية في أوروبا أو صراعات ذاتية (تيار "المناضل(ة)" وتيار "التحرر الديمقراطي" و"رابطة العمل الشيوعي").

وتهيكل، أواخر السبعينات من القرن الماضي، تيار نقابي وسط المنظمة الطلابية "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" سيعرف بـ"الطلبة القاعديون"، متأثراً بالفكر الماركسي – اللينيني، وهو سرعان ما انقسم إلى مجموعات متناحرة.

هناك تيه فكري بعد انهيار تجارب بناء الاشتراكية، وضعف المجهود لتطوير الفكر الاشتراكي، واختراق الفكر البرجوازي للمنظمات والمناضلين اليساريين، وخاصة ذاك الذي يشكك في أسس الفكر التقدمي وجدوى التغيير ويطرح كبديل الاكتفاء بالعمل على قضايا جزئية، وعلى الهويات، وعلى قضايا مجتمعية، والترويج للعمل في "المجتمع المدني".

في نهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي، إنطلق نقاش من أجل تجميع القوى المنحدرة من تجربة الحركة

الماركسية اللينينة المغربية والاستفادة من الانفراج السياسي النسبي آنذاك. أسفر هذا النقاش عن:

- تشكّل "النهج الديمقراطي"، في 15 نيسان/ أبريل 1995، كتنظيم سياسي علني يعتبر نفسه استمراراً لتجربة الحركة الماركسية - اللينينية المغربية، وخاصة منظمة "إلى الأمام"، وأن مهمته المركزية هي بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وسينتزع حقه في الوجود القانوني سنة 2004.

- تأسس "اليسار الاشتراكي الموحد" من خلال اندماج "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" وإحدى المجموعات المنحدرة من تجربة القاعديين ("الديمقراطيون المستقلون") وأخرى من تجربة الحركة الماركسية اللينينية ("الحركة من أجل الديمقراطية") وقد التحق به تيار "الوفاء للديمقراطية" ليشكل "الحزب الاشتراكي الموحد".

هكذا فإن اليسار في المغرب اليوم يتكون من "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي" والمؤتمر الوطني الاتحادي" و"الحزب الاشتراكي الموحد" و"النهج الديمقراطي" ومجموعات تروتسكية صغيرة ("المناضل(ة)" و"التحرر الديمقراطي" و"رابطة العمل الشيوعي") ومجوعات منحدرة من القاعديين، أساسا من جماعة "البرنامج المرحلي".

وأسس "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي" والمؤتمر الوطني الاتحادي" و"الحزب الاشتراكي الموحد" إطاراً سياسياً مشتركاً تحت اسم "فيدرالية اليسار الديمقراطي" مع الحفاظ على تنظيماتهم الحزبية الخاصة.

إن أهم سمات اليسار اليوم هي: الضعف الكمي لتنظيماته المختلفة، وضعف ارتباطه بالطبقات والفئات والشرائح التي من المفترض أنه يمثل مصالحها، وفي مقدمتها الطبقة العاملة والكادحين بشكل عام. وضعف ارتباطه بالنساء على الرغم من كونه يدافع عن المساواة التامة بينهن وبين الرجال. وضعف ارتباطه بالشباب، ومنهم الطلبة. ربما ما عدا جماعة "البرنامج المرحلي" التي لها نفوذ في بعض الكليات، وأساساً في مدينتي فاس ووجدة.

- وهناك التشرذم: إذا كان من العادي والطبيعي أن يتواجد في اليسار تياران أساسيان (تيار جذري وآخر إصلاحي)، فلماذا ينقسم كلا التيارين إلى عدد من المنظمات عوض البحث عمّا يوحِّد (على الأقل بالنسبة لليسار الماركسي، الذي يفترض به العمل المشترك من أجل توسيع الإشعاع والانغراس وسط الطبقة العاملة). ولماذا لا يبحث التياران عن قواسم مشتركة ويبنيان جبهة للنضال حول المشترك؟

- والتيه الفكري بسبب أزمة البديل الاشتراكي الناتج عن انهيار تجارب بناء الاشتراكية وضعف المجهود لتطوير الفكر الاشتراكي، وعن اختراق الفكر البرجوازي للمنظمات والمناضلين اليساريين، وخاصة فكر ما بعد الحداثة الذي يشكك في أسس الفكر التقدمي وجدوى التغيير ويطرح كبديل الاكتفاء بالعمل على قضايا جزئية وعلى الهويات وعلى قضايا مجتمعية كقضية المرأة مثلا والترويج للعمل في "المجتمع المدني".

وهذا الواقع دفع العديد من اليساريين إلى الابتعاد عن الماركسية والتحول إلى ليبراليين. أما أغلب المناضلين الذين بقوا مخلصين لقناعاتهم ومكافحين، فتوجهوا إلى الانغماس في الحركية واختزال الصراع الطبقي في النضال في النقابات وفي جمعيات المجتمع المدني والمنتديات الاجتماعية العالمية والقارية، والإفراط في الرهان على الحركات المناهضة للعولمة على الرغم من طابعها المائع. كما تعاني أغلب تنظيمات اليسار من تراجع الاهتمام بالنظرية وتراجع القناعة بإمكانية التغيير الجذري وبالاشتراكية.

- كان التوتر والصراع والأحكام الجاهزة تطبع العلاقة بين اليسار والإسلاميين: فاليسار كان يعتبر الإسلاميين قوة ظلامية متجانسة لا تخترقها التناقضات وأن التمايزات داخلها ثانوية لا تعبّر، في العمق، عن تموقعات طبقية مختلفة. والإسلاميون كانوا يعتبرون اليسار كقوة متجانسة واليساريين كملحدين.

كيف تعامل اليسار مع حركة 20 فبراير

انخرطت جل تنظيمات اليسار، بقوة وحماس، في "حركة 20 فبراير" ولعبت دوراً هاماً في إذكاء جذوتها، ما عدا بعض المجموعات المنحدرة من "القاعديين"، الشيء الذي أثر سلباً على طلبة بعض الكليات. كما ساهمت فيها، بشكل وازن، منظمات إسلامية، خاصة "جماعة العدل والإحسان"، وكذلك اتجاهات داخل الحركة الأمازيغية. بينما ناهضها أو حاربها "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي وجزء من الحركة السلفية والأحزاب الإدارية و"الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و"حزب التقدم والاشتراكية". وسرعان ما تخلت البيروقراطيات النقابية عن حركة 20 فبراير، خاصة بعد اتفاق 26 نيسان/أبريل 2012 الذي حصل بموجبه الشغيلة على بعض المكتسبات، مما أدى إلى شبه غياب الطبقة العاملة عن حركة 20 فبراير.

> **اليسار كان يعتبر الإسلاميين قوة ظلامية متجانسة لا تخترقها التناقضات، وأن التمايزات داخلها ثانوية لا تعبر، في العمق، عن تموقعات طبقية مختلفة. والإسلاميون كانوا يعتبرون اليسار كقوة متجانسة واليساريين كملحدين.**

وعلى الرغم من التضحيات التي قدمها اليسار للنهوض بحركة 20 فبراير، فإنه ضيّع فرصة ثمينة لتجاوز ضعفه وتحقيق اختراق ديمقراطي. وذلك للأسباب التالية:

يقود اليسار أو هو يتواجد بشكل وازن في منظمات جماهيرية حقوقية ونقابية لا يستهان بها. فهو يقود أكبر جمعية حقوقية: "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" في إفريقيا والعالم العربي، ولها إشعاع دولي. وهو يقود مركزية نقابية ("الكونفدرالية الديمقراطية للشغل") ونقابات أساسية (الجامعة الوطنية للفلاحة، والجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، والنقابة الوطنية للتعليم)، وهي منضوية ضمن المركزية النقابية "الاتحاد المغربي للشغل". وهاتان المركزيتان من ضمن المركزيات الأكثر تمثيلية. ويقود اليسار العديد من التنسيقيات، سواء منها الفئوية أو الموضوعاتية (التعليم، القضية الفلسطينية...) أو المقامة حول مشكل محدد (الحركة ضد غلاء فواتير الماء والكهرباء وندرة مياه الشرب، وضد الاستيلاء على الأراضي الجماعية...)، وكذلك تنسيقيات الدفاع عن الشأن المحلي (السكن، النقل، الأمن...) وغيرها من الحركات الشعبية. كما يحضر اليسار بقوة في "النقابة الوطنية للتعليم العالي" ويقود "الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطّلين"... ودعم اليسار الحراكات الشعبية التي عمّت العديد من المناطق (حراك الريف وجرادة وغيرهما) وانخرط مناضلوه ومناضلاته فيها.

وعلى الرغم مما سبق، يعيش اليسار عزلة جماهيرية. وأحد أهم الأسباب هو غياب التمفصل السديد بين العمل الجماهيري والعمل السياسي والتنظيمي، بين العمل والنضال من أجل المطالب الآنية (تحسين الأوضاع المادية والمعنوية) والأهداف الاستراتيجية (التغيير لصالح الطبقات الشعبية). أما العمل في التنسيقيات، فيتسم بالمناسباتية والفوقية والإنابة، عوض الالتصاق بهموم الطبقات الشعبية ومساعدتها على أخذ شؤونها بيدها. هذا ناهيك عن كون هذه التنظيمات تستهلك طاقات هائلة وتشكل ميداناً للصراع على المواقع بين قوى اليسار عوض أن تكون ميداناً للتنافس على خدمة مصالح الجماهير الشعبية والتقارب وتطوير القواسم المشتركة.

كما عانى اليسار من عزوف الناس، وخاصة الشباب، عن العمل السياسي، وبالأحرى التنظيمي الحزبي، بسبب تحول جل الأحزاب إلى دكاكين سياسية وابتعادها عن هموم وتطلعات الناس، وأيضا بسبب الهجوم الخطير على الاشتراكية الذي وَظّف إلى أقصى الحدود انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية، وبسبب انتشار فكر ما بعد الحداثة.

فلا غرابة أن يفاجئ الربيع العربي اليسار المغربي الذي لم يكن مؤهلاً لبلورة استراتيجية وتكتيكات وتحالفات موحدة ملائمة للرد على خطط ومبادرات النظام. ولا غرابة أن تختلف مكونات اليسار حول شعار حركة 20 فبراير (2): فالشعار الذي رفعته كان "ضد الفساد والاستبداد" و"من أجل الديمقراطية والحرية والعيش الكريم". لكن "الحزب الاشتراكي الموحد"، بالخصوص، أصر على تحويله إلى شعار "المَلَكية البرلمانية" بينما دافع "النهج الديمقراطي" عن الحفاظ على الشعار الأصلي على اعتبار أن من حق الشعب المغربي اختيار شكل النظام الذي يبتغيه. وكان التوجس والحيطة بل حتى الصراع يحكم علاقة أغلب مكونات اليسار بـ"جماعة العدل والإحسان".

يقود اليسار أو هو يتواجد بشكل وازن في منظمات جماهيرية حقوقية ونقابية لا يستهان بها، لكنه يعيش عزلة جماهيرية، ولذلك أسباب قابلة للتحديد والإعقال.

لقد أطلقت حركة 20 فبراير نقاشاً واسعاً وسط اليسار أدى إلى تقييمات مختلفة للوضع والمهام المطروحة:

ففيدرالية اليسار الديمقراطي تعتبر أن المرحلة الحالية تتطلب رفع شعار الملكية البرلمانية وتشترط للقيام بأي عمل سياسي مع باقي مكونات اليسار تبنيها لهذا الشعار وكذلك لمغربية الصحراء الغربية وأخيراً مشاركتها في الانتخابات. وتناهض أي عمل مشترك مع "جماعة العدل والإحسان". لكن ضرورة التصدي للهجوم الخطير على الأوضاع الاجتماعية والانخراط الجماعي في النضالات الشعبية المتنامية، وخاصة حراك الريف، ومواجهة القمع الذي تتعرض له، وإصرار "النهج الديمقراطي" على العمل والنضال الوحدويين، كل ذلك أدى إلى انطلاق التنسيق والعمل المشترك بين فيدرالية اليسار والنهج الديمقراطي. وقد جسدته، بالخصوص، المسيرة الوطنية في 8 تموز/ يوليو 2018 بالدار البيضاء للتنديد بالأحكام الجائرة ضد نشطاء وقادة حراك الريف والمطالبة بإطلاق سراحهم وكذلك سراح كافة المعتقلين السياسيين. بل تجاوز الأمر ذلك لتشارك القوى اليسارية و"العدل والإحسان" في المسيرة الوطنية 15 تموز/ يوليو 2018 بالرباط لنفس الغرض.

أما "النهج الديمقراطي" فاعتبر أن حركة 20 فبراير هي، في الواقع، الموجة الأولى لسيرورة ثورية ستمتد لمرحلة بأكملها وستعرف فترات من المد والجزر. لذلك، اعتبر أن المهام المطروحة على اليسار هي تأهيل نفسه من خلال تقوية مكوناته لذاتها وبلورته لخطة موحدة ليكون في الموعد في فترات المد المقبلة لا محالة. وأكد أن المخزن (3) هو العدو الآن، وأن الانتخابات لا رهان عليها بالنسبة للشعب الذي يقاطعها بشكل عارم لأن المؤسسات التي تفرزها لا سلطة لها بسبب تمركز كل السلطات بيد الملك ومستشاريه. واعتبر أن مشاركة "جماعة العدل والإحسان" في حركة 20 فبراير واستعدادها للحوار مع اليسار مسألة إيجابية يجب الاستفادة منها لتطوير العمل الميداني المشترك وإطلاق الحوار العمومي بين كل القوى المناهضة للمخزن. لذلك طرح ضرورة:

- بناء جبهة ميدانية تضم كل القوى المتضررة من المخزن، أيا كانت مواقعها الطبقية ومرجعياتها الأيديولوجية، ما عدا القوى التكفيرية والوهابية وغير المستقلة عن النظام والقوى الخارجية. وفي الوقت نفسه خوض الحوار العمومي مع مكونات هذه الجبهة حول أهم القضايا الخلافية للبلورة الجماعية للبديل المنشود.

- بناء جبهة ديمقراطية يشكل اليسار عمودها الفقري ويتمثل هدفها في تأمين المسار للبناء الديمقراطي بعد التحرر، وتضم القوى والشخصيات الديمقراطية، السياسية والنقابية والحركات الاجتماعية والحراكات الشعبية.

- القوى التروتسكية ترفض أي عمل سياسي مع المكونات اليسارية الأخرى، وبالتالي اي تحالف تكتيكي أو استراتيجي. تناضل في النقابات والحركة الحقوقية. بعضها يتبنى موقف المشاركة في الانتخابات.

- المجموعات المنحدرة من تجربة "القاعديون" تتسم بكونها شبه سرية وتنقسم بين من يقدس ستالين أو ماو أو أنور خوجة. تطرح بناء الحزب الثوري الماركسي - اللينيني في غياب تام لأية إسترتيجية للتغيير تشكل أساس التكتيك، وانغمس جلها في العنف، ليس ضد أعداء الشعب، بل ضد القوى، وخاصة الماركسية، التي قد تنافس سيطرتها على بعض الكليات.

---

(1) عندما قُتل المئات من المتظاهرين اثناء احتجاج تلاميذ الثانويات على قرار قاض بطرد عدد من زملائهم لاعتبارات عمرية، وكان الدافع اليه التخلص من فائض التلاميذ بسبب الازمة الاقتصادية. وقد استمر اطلاق النار والمداهمات والاعتقالات لعدة ايام، ويقال إن الضحايا صاروا بالآلاف - ملاحظة من المحرر.

(2) إثر طحن السمّاك محسن فكري في 28 أكتوبر 2016 بمدينة الحسيمة بالريف، اندلع حراك شعبي سلمي عم مختلف مدن وقرى الريف واستمر لسنة كاملة ورفع مطالب اقتصادية واجتماعية وحقوقية وطالب برفع العسكرة عن المنطقة. وقد واجهه النظام بالقمع حيث تم اعتقال أكثر من ألف شخص وتقديمهم للمحاكمة والحكم عليهم بأحكام جائرة وصلت الى عشرين سنة بالنسبة لقادة الحراك بشكل خاص. و قد تعبأت قوى اليسار وجماعة العدل والإحسان، للدفاع عن الضحايا من خلال توفير الدعم الإعلامي والسياسي والقضائي واحتضان العائلات وتنظيم وقفات متعددة ومسيرات وطنية في الرباط والدار البيضاء، ومحلية في عدد من مدن البلاد.

(3) المخزن هو الأداة الأساسية للنظام الملكي لفرض سلطته وتطبيق سياساته. وتتشكل نواته الصلبة من كبار المسئولين الأمنيين والعسكريين والقضائيين والإداريين والدينيين وأغلب المسئولين السياسيين وعدد من رجال الأعمال والإعلام وكبار مقاولي"المجتمع المدني" الرسمي وبعض كبار المسئولين النقابيين وغيرهم... ممن لهم نفوذ وسلطة أو قرب منها.

اليسار المغربي: أزمة تنظيم وإيديولوجيا؟

محمد سموني

باحث في علم الاجتماع السياسي وصحافي من المغرب

كيف انتقل التنسيق بين تيارات اليسار الراديكالي والتيار الاسلامي الاحتجاجي (العدل والاحسان) من المستوى الاجتماعي الذي يخص مسائل الخدمات العامة، الى المستوى السياسي الذي يتعلق بإسقاط الاستبداد وبطبيعة النظام: دور ظاهرة "حركة 20 فبراير" في ذلك.

لم يستعد اليسار المغربي الواجهة في الساحة السياسية المغربية، منذ سنوات الثمانينات من القرن الفائت وإلى حين بروز حركات الربيع العربي – الديمقراطي، ومنها "حركة 20 فبراير" التي خرجت إلى الشارع في سياق الانتفاضات ضد الفساد والاستبداد السياسي.

فبظهور حركة الشباب "الاحتجاجية" في 20 شباط / فبراير 2011، انتعشت أحزاب اليسار "الراديكالي" (حزب النهج الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي، حزب الاشتراكي الموحد، المؤتمر الاتحادي، وأيضاً بعض التيارات الطلابية اليسارية الراديكالية)، لتشكل حركة موحّدة مع تيار إسلامي احتجاجي بدوره، "جماعة العدل والإحسان".

أما فيما يخص باقي أحزاب اليسار التي دخلت منذ سنوات التسعينيات (1997) في تجربة "الانتقال الديمقراطي"، المجهض في سنواته الأولى، فقد بقيت أحزاب مؤسساتية تبتعد عن "القوى الشعبية" أكثر فأكثر، حتى أصبحت أحزاب "يسارية" الإيديولوجيا و"ليبرالية" الممارسة الى حد "النفعية الضيقة" المتمثلة في جلب أعيان بإمكانهم الحصول على مقاعد انتخابية توسع تمثيلية الحزب داخل المؤسسات الرسمية داخل الدولة. ولم تكن مشاركتهم في زمن الحراك الاحتجاجي سنة 2011 إلا "باهتة"، من خلال حضور بعض الأعضاء من شبيبة الحزبين - الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية الذي كان حزباً شيوعياً في ماضيه النضالي - في مسيرات واجتماعات "حركة 20 فبراير".

اليسار وحراك 2011

مباشرة بعد دعوات التظاهر التي أطلقتها الشباب "الفبرايري" على وسائل التواصل الاجتماعي، أصدرت مجموعات من التيارات السياسية اليسارية وأيضا من "العدل والإحسان"، بلاغات تعلن فيها دعمها وانخراطها في الاحتجاجات التي دعا لها هؤلاء الشباب.

من أول التيارات السياسية التي أعلنت عن دعمها لهذا الاحتجاج، كان "تحالف اليسار الديمقراطي" المكون من حزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب المؤتمر الاتحادي، الذي أعلن في بلاغ له (13 شباط/ فبراير 2011) عن تأكيده على "وقوف التحالف إلى جانب كل المبادرات الجماهيرية والشعبية المطالبة بالديمقراطية الحقة ومن ضمنها حركة 20 فبراير".

وبعد ذلك بثلاثة أيام، وجهت أيضا اللجنة الوطنية لحزب النهج الديمقراطي نداءً إلى الشعب المغربي معنوناً بـ"لنناضل جميعاً من أجل الحياة الكريمة والقضاء على الاستبداد المخزني" يدعو فيه جميع "مناضلات ومناضلي الحزب للانخراط بحماس في كل النضالات الشعبية، ومن ضمنها تلك التي دعت لها حركة 20 فبراير".

> **بظهور حركة الشباب "الاحتجاجية" في 20 شباط/ فبراير 2011، انتعشت أحزاب اليسار "الراديكالي" (حزب النهج الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي، حزب الاشتراكي الموحد، المؤتمر الاتحادي، وأيضاً بعض التيارات الطلابية اليسارية الراديكالية)، لتشكل حركة موحّدة مع تيار إسلامي احتجاجي بدوره، "جماعة العدل والإحسان".**

وفي اليوم نفسه أصدر "المكتب القطري لشباب جماعة العدل والإحسان" بياناً يؤكد فيه على "دعم كل المبادرات الداعية إلى بناء دولة الحرية والكرامة والعدل، بما فيها احتجاجات 20 فبراير"، مشدداً على الطابع السلمي لمشاركته، وداعياً "الجميع إلى اليقظة اللازمة ضد أي استفزازات محتملة"، وهو ما أعادت الدائرة السياسية للجماعة التأكيد عليه في بلاغ

لها بعد يوم، حين أعلنت عن دعم احتجاجات "20 فبراير" مركزة على "سلمية الوقفات واحترام الاختلاف والتنوع في الشعارات والمطالب والحرص على سلامة الممتلكات".

"يسار" منفصل عن الشارع

أحزاب "اليسار الحكومي" (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية)، لم تعد في المجمل تنخرط في دعوات التغيير المجتمعي المنبعثة من الشارع. فالأول سكت عن دعم أو رفض الدعوات الاحتجاجية في زمن الحراك في 2011، إلى أن أصدر بياناً رسمياً بعد مسيرات حركة 20 فبراير. لكن، في الوقت نفسه، خرج ما سمي بـ"اتحاديو 20 فبراير"، وهم أعضاء في "شبيبة الحزب" وأصدروا بلاغا في 18 شباط / فبراير 2011 يعلن عن ظهور تيار داخل حزب الاتحاد الاشتراكي يتبنى "الانخراط الكلي في حركة 20 فبراير، إعمالا لمبدأ الحق في التظاهر السلمي، ونبذ كل الأشكال التعبيرية الفوضوية، والتشبث بالوحدة الترابية ومطلب الملكية البرلمانية وحقوق الإنسان الكونية".

> **بقيت أحزاب اليسار التي دخلت منذ 1997 في تجربة "الانتقال الديمقراطي" - المجهَض في سنواته الأولى – مؤسساتية، تبتعد عن "القوى الشعبية" أكثر فأكثر، حتى أصبحت "يسارية" الإيديولوجيا و"ليبرالية" الممارسة.. الى حد "النفعية الضيقة" المتمثلة بجلب أعيان بإمكانهم الحصول على مقاعد انتخابية توسّع تمثيلية الحزب داخل المؤسسات الرسمية للدولة.**

أما بخصوص حزب التقدم والاشتراكية، فقد أعلن رسمياً في 15 شباط/ فبراير 2011 في بلاغ صادر عن الديوان السياسي أن "الحزب لا يمكن أن ينخرط إلا في الحركات السياسية والاجتماعية المنظَّمة والمسؤولة، الهادفة إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والتي توظف آليات وأساليب الصراع الديمقراطي السلمي من داخل المؤسسات، وتنبذ الفوضى وتحفظ الاستقرار الضروري لتحقيق التقدم"! لكن، في يوم 20 شباط/ فبراير، صدر بلاغ موقع باسم "مناضلات ومناضلي حزب التقدم والاشتراكية المشاركين في تظاهرات 20 فبراير"، مؤكدين فيه "مساندتهم اللامشروطة لمطالب الشعوب العربية في الديمقراطية الحقة والعيش الكريم ضداً على أنظمة القمع والاستبداد"، معتبرا أن "المغرب، وعلى غرار باقي بلدان العالم العربي، في حاجة ماسة إلى ديمقراطية حقيقية قوامها دستور حداثي يضمن فصل السلطات واستقلال القضاء".

اليسار والإسلاميون

منذ سنة 2011، أعاد النظام المغربي تشكيل المسرح السياسي "الرسمي" على مستوى "السماح" بوصول حزب إسلامي إلى الحكومة لتدبير مرحلة حركة 20 فبراير. وهو ما فعله سنة 1997، في ترتيب مع أحزاب اليسار - المعارض آنذاك - حين عيّن الملك الحسن الثاني الاتحادي عبد الرحمن اليوسفي كرئيس لحكومة تشكلت من الأحزاب الوطنية التي كانت تتموقع لعقود في المعارضة. ولذا، فتفاصيل التحالفات أو الصراعات بين أحزاب "اليسار الحكومي" وحزب العدالة والتنمية الإسلامي تخضع إلى منطق التحالف الحكومي، أي لاعتبارات عدد المقاعد النيابية وكيفية جمع الأغلبية النيابية، وأيضا للتشاور مع القصر الملكي. وهذه الاعتبارات تتفوق على التحالف أو الصراع الإيديولوجي. وهو ما يفسر التنافر والتجاذب في علاقة حزب العدالة والتنمية مع الاتحاد الاشتراكي، بشكل غير منطقي ولا هو مبني سياسياً وإيديولوجياً، كما حدث في الصراع على تشكيل حكومة 2016، ويفسر أيضا التحالف المستمر مع حزب "التقدم والاشتراكية" منذ حكومة 2012 إلى الآن.

أما فيما يخص تحالف تيارات اليسار التي كانت وما زالت تتموقع في المعارضة، خارج المؤسسات (إلا "فدرالية اليسار

الديمقراطي" التي تضم أحزاب الاشتراكي الموحد، الطليعة، والمؤتمر الاتحادي، وتشارك في المؤسسات المحلية المنتخبة وفي البرلمان بعدد مقاعد ضعيف)، فموقفها من الإسلاميين كان طوال الحياة السياسية هو رفض التنسيق والتحالف. بل يصل حد الصراع السياسي إلى العنف المادي، خصوصا في الجامعات التي عرفت تاريخاً من الصراع في الساحة الطلابية بين طلبة "العدل والإحسان" أساساً، و"تيار الطلبة القاعديين" وتيارات يسارية أخرى.

التقارب بين التيار اليساري المغربي المعارض، وإسلاميو معارضة الشارع ("جماعة العدل والإحسان")، ظهر بداية سنة 2008، من خلال تأسيس تنسيقيات مناهَضة غلاء المعيشة وتدهور الخدمات العمومية في مجموعة من المدن، وهي التي تؤرخ لأول تنسيق من نوعه، بين التيارات المعارضة من الجانبين اليساري والإسلاموي، حيث تم التركيز في جميع مبادرات هذه التنسيقيات وخطواتها الاحتجاجية على البعد الاجتماعي المتعلق بغلاء الأسعار وتدهور الخدمات العمومية، مثل الربط بالماء والكهرباء، والنظافة العمومية. وقد بدأت هذه التنسيقيات بالخفوت في بدايات 2011، وذلك بسبب انفراد تحالف الإسلاميين وأحزاب اليسار الراديكالي بالقرار من خلال "نواة صلبة"، وإبعاد باقي التيارات اليسارية وحتى الأفراد عن التأثير في قرارات تنسيقيات غلاء المعيشة.

بدأت هذه التنسيقيات بالخفوت في بدايات 2011، بسبب انفراد تحالف العدل والاحسان وأحزاب اليسار الراديكالي بالقرار من خلال "نواة صلبة"، وإبعاد باقي التيارات اليسارية وحتى الأفراد عن التأثير في قرارات تنسيقيات غلاء المعيشة.

وبالتزامن مع خفوت التنسيق بين الإسلاميين واليساريين في البعد الاجتماعي ، ظهرت حركات "الربيع العربي" التي خرجت للاحتجاج على حكامها والمطالبة بإسقاط أنظمتها الاستبدادية، وظهر أيضا شباب 20 فبراير الذين دعوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى الاحتجاج على الفساد والاستبداد السياسيين، ليبدأ بذلك تنسيق "سياسي" بين تيارات وأحزاب اليسار الجذري وجماعة "العدل والإحسان" بشكل أوسع عبر الخروج - لأول مرة بشكل علني يعبر عن مواقف سياسية - للاحتجاج على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الشارع المغربي، بعدما كان اللقاء بين هذه التيارات في السابق لا يكون إلا لنصرة القضية الفلسطينية أو تنديدا بالحرب على العراق..

يسار ليبرالي

بعد خفوت الاحتجاج في الشارع المغربي من جديد، وصعود الإسلاميين إلى الحكم، اختار جزء من اليسار "الراديكالي" الذي أصبحت أغلبية قيادته تنحو نحو التوجه الليبرالي في اختياراتها السياسية، أن تتقاطب في "فدرالية حزبية"، من أجل خوض الانتخابات والدخول في اللعبة السياسية. أظهر هذا القرار الذي اتخذته الأحزاب التي كانت داعمة للحراك الشبابي المطالب بالتغيير الديمقراطي "الشامل"، أن هذه الأحزاب مستعدة للدخول في رهانات الحقل السياسي الرسمي وما يتطلبه من "إشارات" سياسية للحكم.

بدأت قيادات "اليسار" ذاك، مباشرة قبل الانتخابات التشريعية لسنة 2016 التي شاركت فيها أحزابها، بفك أي ارتباط أو حوار مع قيادات "جماعة العدل والإحسان"، لتصل حد الهجوم في تصريحات "إعلامية" (من قبل نبيلة منيب منسِّقة الفدرالية والأمينة العام للحزب الاشتراكي الموحد). توقف أي تنسيق مع هذه الجماعة في الشارع بما في ذلك بخصوص الوقفات والاحتجاجات المنددة باعتقال نشطاء "حراك الريف" أو المطالبة بإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم. وقد وصل الأمر الى حد تنظيم تيار "يساري" لمسيرة منددة بالأحكام دون مشاركة "العدل والإحسان"، الذي دعا بدروه فيما بعد إلى مسيرة تضامنية أخرى.

يسار بمهمة "حقوقية"

في مرحلة مبكرة من تاريخ المغرب المستقل، اختار التيار الراديكالي داخل اليسار الجذري ("النهج الديمقراطي"، الذي ما زالت هناك أصوات بداخله تنادي بالتنسيق التكتيكي مع الإسلاميين من أجل التغيير الديمقراطي ومواجهة الاستبداد السياسي)، أن يتجه إلى العمل الحقوقي، من خلال الدخول في هياكل "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، التي تتشكل منهم بالإضافة إلى أعضاء كانوا على يسار حزب الاتحاد الاشتراكي: "رفاق الشهداء"

أصبح التعبير عن الرهانات السياسية للتيارات اليسارية الراديكالية يتم في الفضاء العام عبر الواجهة الحقوقية، وعبر الاشتغال على ملفات حقوق الإنسان. لكن بموازاة ذلك، لم يستطع اليسار الراديكالي في جميع المراحل التي تهيأت فيها الشروط السياسية داخلياً وعلى مستوى السياق الدولي، أن يستقطب اعداداً كبيرة من الفئات الشعبية المغربية.. حتى أصبحت أغلب هذه الأحزاب اليسارية (الراديكالية والإصلاحية على السواء) تتشكل من قيادات ليس لها أي امتداد شعبي.

اليسار بالمغرب: سؤال الفعالية

سعيد ولفقير

كاتب وصحافي من المغرب

لطخ سمعة اليسار تبنّي الخصخصة، من خلال موافقة أطراف منه، شاركت في "حكومة التناوب" آنذاك، على بيع حصص مؤسسات أو مقاولات حكومية بأكملها في صفقات غير مسبوقة في تاريخ البلد، فما عاد المغاربة يرون في اليساري سوى ذاك "المنتفع" الذي يبيع الأوهام لمآرب نفعية ليس إلا.

يُعزى الواقع المتشظي لليسار المغربي إلى غياب الرؤية أو المشروع الجامع. في ما مضى، كان اليساريون يملكون خطاباً اجتماعياً استطاع، على الرغم من نواقصه العديدة، أن يمس وتر الطبقات الشعبية والفقيرة من خلال الأحداث والأزمات الاقتصادية والاجتماعية (سنوات الجفاف، سياسة التقويم الهيكلي، ثورة "الكوميرا" 1981...) لينشر أفكاره وسط الناس.

كثيراً ما يعلِّق اليسار المغربي فشله على مشجب القمع الذي لحق به. ولا يمكن إنكار الضربات الموجعة من طرف السلطة الحاكمة، من اعتقالات وعسف وتنكيل وخطف وتخوين وشيطنة... لكن خطاب المظلومية لا يمكنه لوحده أن يفسر الفشل.

تجربة "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" – الحزب اليساري التاريخي والرئيس - صارت توصف بـ"المُمخزنة"(1) (والمقصود هنا أنه متصل بالسلطة نفعياً أو احتواء). فعلى الرغم من التاريخ النضالي للعديد من الكيانات السياسية اليسارية، ووقوفها ضد كل أشكال الاستبداد والفساد ومطالبتها بصوت عالٍ بالتغيير والتنوير، إلا أن مشاركتها في ما يعرف بـ"حكومة التناوب" أواخر تسعينات القرن الماضي غيّر هذه الصورة. وهي سقطت في مشاكل وأخطاء وتجاوزات، بل وصل الأمر لحد تورط بعض وزرائها وسياسييها في ملفات الفساد. ولكن الأسوء من ذلك كان تبنيها للخصخصة، من خلال موافقتها آنذاك على بيع حصص مؤسسات أو مقاولات حكومية بأكملها في صفقات غير مسبوقة في تاريخ البلد. قرارات مثل هذه لطخت سمعة اليسار وما عاد المغاربة يرون في اليساري سوى ذاك "المنتفع" الذي يبيع الأوهام لمآرب نفعية ليس إلا.

"لا يتحمل اليسار مسؤلية هذه الأخطاء". هكذا يبرّئ بعض اليساريين أنفسهم من هذه التجربة السياسية، لدرجة أنهم باتوا يصنفون حزبي"الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و"التقدم والاشتراكية" خارج البيت اليساري. فهذه برأيهم أحزاب "مخزنية" و"إدارية". الكثيرون يرون في تلك التجربة بداية انزلاق اليسار المغربي نحو الهاوية. أما "حزب النهج الديمقراطي" ذو التوجه اليساري الراديكالي فاعتبرها"استسلاماً" تاماً للمخزن إذ كان التناوب مخزني بحت، أي استمراراً وتقوية للمخزن، ما ساعد هذا الاخير على تجاوزالأزمة الاقتصادية العميقة التي سماها الملك السابق ب"خطر السكتة القلبية". وقد "حدث ذلك على حساب الفئات المفقرة والكادحة بالأساس، وسهل الانتقال السلس للسلطة من ملك إلى آخر" (2).

اليسار والمَلكية البرلمانية

منذ بدء حراك "20 فبراير" 2011 ، تعالت أصوات المعارضة عالياً تنادي بإسقاط الفساد والاستبداد. في هذه المرحلة، بدأ اليسار الممثل في أحزاب "فيدرالية اليسار الديمقراطي" بالمطالبة بملكية برلمانية، وذلك ضمن نسق المنظومة السياسية الحالية. وهو يشارك في الاستحقاقات الانتخابية التي لا تحترم – عادة - الشروط الديمقراطية والشفافية، فيتم التلاعب بها وفق توازنات ومصالح وحسابات ترضي السلطة الحاكمة. "راه مبغيناش نحيدو الملك، بغينا نقويوه أكثر" (نحن لا نريد أن نزيح الملك، بل نرغب في تقويته أكثر). هكذا يرد "عمر بلافريج" على من يشكك في نوايا الطرح الذي يدعو إليه تكتله السياسي، إذ يؤكد على أن الملكية البرلمانية ستُبقي للملك هيبته وتضمن لحمة واستقرار البلد. ويستطرد: "لكن المنطق يقتضي أن من يحكم يجب أن يُحاسب، ونحن لا نريد ولا يمكن أن نحاسب الملك، نريد أن تظل له رمزيته وهيبته، أما الإجراءات العادية فيجب أن تتكفل بها الحكومة، حتى إذا لم تعجب المغاربة يمكنهم الاحتجاج عليها، ومعاقبتها بالتصويت ضدها، أما إذا لم يعجبهم قرار اتخذه الملك فماذا عساهم يفعلون؟" (3).

"راه مبغيناش نحيدو الملك، بغينا نقويوه أكثر" (نحن لا نريد أن نزيح الملك، بل نرغب في تقويته أكثر). هكذا يرد عمر بلافريج على من يشكك بنوايا الطرح الذي يدعو إليه تكتله السياسي، إذ يؤكد على أن الملكية البرلمانية ستُبقي للملك هيبته وتضمن لحمة واستقرار البلد.

من ناحيته، يتحاشى تيار اليسار الجذري ممثلاً في "حزب النهج الديمقراطي" رفع شعار "الملكية البرلمانية"، فالمسألة بالنسبة إليه أكبر من طرح نقاش حول هذا الموضوع. وهو يرى بأن النضال فريضة على كل مغربي بغية القطيعة مع كل أشكال "الاقطاعية" و"الرأسمالية المتوحشة" ومن أجل إرساء نظام برلماني يحكمه دستور "شعبي" تصيغه جمعية تأسيسية منتخبة. كما أن الحزب له موقف نابع من طروحات فلسفية وفكرية حول المَلَكية الذي ينظر إليها على أنها تكريس للبطريركية "الرجعية" والاستبداد والتحكم.

اليسار والحراكات الجهوية

منذ الأيام الأولى لحراك الريف بالمغرب ،بعد مقتل بائع السمك في تشرين الاول/ اكتوبر 2016، بادرت "فيدرالية اليسار الديمقراطي" كما "حزب النهج الديمقراطي" ومنظمات وهيئات محسوبة على اليسار إلى دعم ومساندة متظاهري "الحُسيمة" عبر اصدار بيانات وبلاغات شديدة اللهجة ضد التجاوزات والانتهاكات الحقوقية الممارَسة على المحتجين، أو عبر تنظيم مسيرات ووقفات لدعم مطالب الريفيين. وفي تلك الفترة، لم تتوانَ الأمينة العامة لحزب "الاشتراكي الموحد"، نبيلة منيب، عن انتقاد الحكومة ومهاجمتها لما وصفته "ضعفاً" في التجاوب مع مطالب الشارع، وأيضاً على خلفية اصدار بلاغ الأغلبية الحكومية الذي اتهم بعض نشطاء الريف بالانفصالية وخيانة الوطن.

تحركات النشطاء والحقوقيين المحسوبين على اليسار جاءت مبكرة، إذ قاموا بتأسيس "اللجنة الوطنية لدعم الحراك بالريف"، وكانت أولى خطواتها تنظيم قافلة تضامنية وطنية "لدعم حراك الريف ومطالبه العادلة"، على أن تنطلق من كل مناطق البلاد صوب مدينة "الحُسيمة". إلا أن هذه القافلة لم تُنظَّم لعدم التجاوب الكافي. فشل هذه الخطوة لم يمنع ناشطين يساريين آخرين من أخذ زمام المبادرة من جديد. فالناشط اليساري والمعتقل السياسي السابق صلاح الوديع، دعا في حزيران/ يونيو من العام المنصرم إلى الذهاب لمدينة الحُسيمة صحبة شخصيات مدنية وحقوقية، بهدف لقاء نشطاء الحراك، وكمحاولة منه للتوسط بينهم وبين السلطات للوصول إلى حل للأزمة. لكن المحتجين رفضوا التجاوب مع هذه المبادرة، وطالبوا آنذاك بإطلاق سراح المعتقلين أولاً. وموقف "فيدرالية اليسار الديمقراطي"، على الرغم من اقتصاره على مطالب اقتصادية واجتماعية، إلا أنه كان استثماراً في كسب تعاطف الناس، ووظفته الفدرالية في نقد مفاهيم كـ"النيوليبيرالية"، وللمطالبة بـ"توزيع الثروة" و"العدالة الاجتماعية" ولطرح شعارات أخرى مثل "الحرية" و"الكرامة الانسانية". بيد أن انتقادات وجهت لتحركات هذا الفريق، معتبرة أنها مجرد استعراض للعضلات أمام الحكومة، ومحاولة لتشكيل قاعدة انتخابية تمهيداً للاستحقاقات المقبلة، إذ هو لم ينل سوى مقعدين داخل البرلمان خلال الانتخابات الأخيرة عام 2016.

لم يقف اليسار الراديكالي صامتاً ازاء ما وقع من انتفاضات واحتجاجات في فترة ما بعد 2011، إذ حضر في الشارع في مسيرات ووقفات و دعا إليها. البيانات والبلاغات كانت شديدة اللهجة تجاه السلطة ممثلة ب"المخزن"، واتهمتها بالوقوف وراء الانتهاكات والعسف البوليسي وعدم الاستجابة لمطالب المحتجين. يصرخ هذا التوجه بأعلى صوته بشكل صريح في وجه النظام السياسي، لكن يسار البرلمان أو ما يسمى باليسار الاصلاحي ("فيدرالية اليسار الديمقراطي") يكتفي بتوجيه أصابع الاتهام دوماً للحكومة أكثر من تجروئه على ملامسة ما يعرف اعلامياً بـ"الدولة العميقة".

وجد اليسار المعارض في حراك الريف وسواه من الحراكات الجهوية، فرصة للخروج الى الشارع ونوعاً من"التعويض" بعد خفوت وهج"حركة 20 فبراير. بيد أن انتقادات وجهت لهذا الموقف ممثلاً بـ"فيدرالية اليسار الديمقراطي"، على اعتبار أنه مجرد استعراض للعضلات أمام الحكومة ومحاولة منه لتشكيل قاعدة انتخابية تمهيداً للاستحقاقات المقبلة، إذ لم ينل سوى مقعدين داخل البرلمان خلال الانتخابات الأخيرة عام 2016.

وعلى ذلك فالفحص السوسيولوجي لا يقع على فروق صارخة في المنشأ الاجتماعي/ الطبقي للتيارين. وليس كل المنتمين لأحزاب الفيدرالية يشبهون عمر بلافريج، المديني البرجوازي. بل هي تضم في أغلبها شخصيات منتمية للطبقة المتوسطة، من أساتذة جامعيين وباحثين وكتاب ومثقفين ومهندسين وأطباء، ومقاولين... في حين تستقطب تنظيمات اليسار الجذري في الأغلب طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين من العاطلين عن العمل والنشطاء السياسيين والجمعويين والمدنيين والفنانين والمثقفين المستقلين...

الاختلاف يكمن في محاولة أحزاب الفيدرالية استغلال وجودها ضمن نسق المؤسسات الرسمية، بينما يحاول اليسار الراديكالي أن يكسب بعض الدوائر النقابية والمهنية (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مثلاً) والجمعيات المدينية والحقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الانسان، الحركتين النسوية والأمازيغية). ولكن اليسار الراديكالي، على الرغم من دفاعه المستميت عن الطبقات الهشة وجغرافيا الهامش، إلا أن حضوره على المستوى الجماهيري، التنظيمي والايديولوجي، يكاد يكون منعدماً في هذه المناطق. وبشكل ما، فالخلاف بين المنظومتين اليساريتين يقوم على الصعيدين الثقافي والفكري.

والفروقات تظهر على المستوى السياسي، إذ يعارض اليسار الجذري بشدة سياسات السلطة الحالية ممثلة في "المخزن" و يراها حائلا دون تحقيق مطالب الحرية و العدالة الاجتماعية و الكرامة الانسانية، بينما لا يجد اليسار الاصلاحي ممثَلا في أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي أي غضاضة في معارضة السلطة ضمن نسقها.

اليسار والاسلام السياسي: خصام وود

في البداية، وفي سنوات النضال الفبرايري أيام ربيع الاحتجاجات، كانت العلاقة بين اليساريين و"جماعة العدل الاحسان" ذات التوجه الاسلامي جيدة وظهر توافق على مستوى الخطط والأهداف والشعارات والتحركات في الشارع. دامت الرفقة شهوراً معدودة أنتجت حراكاً شعبياً انضمت إليه مختلف الحساسيات المجتمعية والنقابية والمستقلة والفئوية، ولقي استحساناً شعبياً على العموم.

في شهر كانون الأول / ديسمبر عام 2011 ،انسحبت جماعة العدل والاحسان من حركة 20 فبراير. وبدأ الفراق، ومعه تبادل الاتهامات بين اليسار والاسلاميين: نشطاء يساريون إتهموا "العدليين" بـ"خيانة" العهد باعتبارهم خرجوا من معترك الشارع فجأة ومن دون مبررات أو تفسيرات. وهو قرار اكتنفه الكثير من الغموض، وأسال مداد الصحافة وأثار الكثير من التساؤلات والتحليلات. الجماعة من ناحيتها بررت الخروج بكونه جاء لأن"الحراك استنفد كل ما لديه من طاقات وشعارات بعد أن تمّ تعديل الدستور"، وأجريت انتخابات مبكرة فاز فيها "إخوانهم" في "حزب العدالة والتنمية".

وفي بداية 2018، أعلن الفراق من طرف واحد. ففي كانون الثاني / يناير الماضي، جمع رفاق الحزب "الاشتراكي الموحد" شمْلهم في مؤتمرهم الرابع ودعوا إليه كل الهيئات والكيانات السياسية والحزبية من المعارضة والحكومة على حد سواء، باستثناء الشخصيات ذات المرجعية الاسلامية. وهي خطوة تدل على طلاقٍ مُثقل بشحنة نقد وهجوم على "حزب العدالة

والتنمية" بسبب "إجهازه على مكتسبات الطبقة الشعبية"، و"الانخراط في مسلسل الفساد دون محاربته". الحزب المنتمي لفيدرالية اليسار الديمقراطي لم يكتفِ بانتقاد إسلاميي الحكومة، بل حَمّل - بشكل غير صريح - "جماعة العدل والاحسان" مسئولية فشل حركة 20 فبراير بسبب ما اعتبره "سيادة شعارات إسلاموية ومتطرفة في مسيراتها، وغياب شعار مركزي يكثّف المشروع الديمقراطي" (4).

لا يمكن تفسير حالة الطلاق بين يساريي المعارضة البرلمانية ("فيدرالية اليسار الديمقراطي") والاسلاميين، بحصرها في أحداث معينة كمغادرة "العدليين" للشارع الفبرايري، أو حتى بسبب تخلي إسلاميي الحكومة عن شعاراتهم بمحاربة الفساد. الخلاف في الاساس ايديولوجي. فهؤلاء اليساريون يرون بأن تلك الحركات تقف حجر عثرة أمام بناء مجتمعات تقدمية تسود فيها الحرية والمساواة بين الجنسين، ولا وجود لأي تقارب حول مفهوم "دولة الخلافة" (الذي تتبناه "جماعة العدل و الاحسان")، إالذي يرونه "استبداداً جديداً، لا يختلف عن الاستبداد المخزني".

على الرغم من التاريخ النضالي للعديد من الكيانات السياسية اليسارية، ووقوفها ضد كل أشكال الاستبداد والفساد ومطالبتها بصوت عالٍ بالتغيير والتنوير، إلا أن مشاركتها في ما عرف بـ"حكومة التناوب" أواخر تسعينات القرن الماضي غيّر هذه الصورة. وهي سقطت في أخطاء وتجاوزات، بل وصل الأمر لحد تورط بعض وزرائها وسياسييها في ملفات الفساد. ولكن الأسوأ من ذلك كان تبنيها للخصخصة.

في البداية، رحب اليسار الاصلاحي ممثلاً بالحزب "الاشتراكي الموحد" (الذي صار فيما بعد عضواً في فيدرالية اليسار الديمقراطي التي نشأت في 2014) بالعلاقة مع "العدليين"، لكن هذا التفاهم سرعان ما تحول بعد شهور الى صراع حول المطالب الجوهرية، فبينما طالب اليسار الاصلاحي بإرساء مَلكية برلمانية، شدد العدليون على مطلب "دستور شعبي ديمقراطي" الذي تمّ تأويله على أنه تعبير ضمني عن شعار "إسقاط النظام".

في المقابل، لا يظهر بأن الخلاف مطروح بين الجماعة ويساريي النهج الديمقراطي، إذ ما زالت أبواب الحوار والتواصل مفتوحة بين الطرفين. وما يجمع بين هذين التنظيمين، رفضهما المشاركة في كل الاستحقاقات الانتخابية رفضاً تاماً. فبحسبهما، لا ديمقراطية حقيقية وفعلية في ظل منظومة سياسية تتحكم بشكل كامل باللعبة الانتخابية. الاختلاف بين الكيانين من حيث الايديولوجيا والمرجعية الفكرية لم يمنعهما من التوافق، على الأقل على أرضية محاربة الفساد والاستبداد وارساء العدالة الاجتماعية في البلد، وهما متقاربان من حيث تجذر تصورهما للنظام السياسي المنشود، والذي لن يتحقق إلا بالتغيير. ف"النهج الديمقراطي" ينشد تغيير النظام الحالي "المخزني" واستبداله بنظام اشتراكي يقضي على التمييز الطبقي، أما "جماعة العدل والاحسان" فتسعى الى تأسيس الخلافة وبعث الروح فيها من جديد.

وفي محاولة لملمة الأشلاء..

في عام 2014، قرر "الرفاق" أن يجتمعوا على طاولة واحدة لتأسيس تكتل سياسي يضم أحزاباً يسارية وهي"الاشتراكي الموحد" و"الطليعة الديمقراطي الاشتراكي" و"المؤتمر الاتحادي". لم ينضم "حزب النهج الديمقراطي" لهذا التكتل بسبب الخلاف على طبيعة الحكم وشكله. فأحزاب الفيدرالية متفقة على الملكية البرلمانية، في حين يرى "النهج الديمقراطي" أن شكل الحكم يجب أن يصدر عن إرادة الشعب عبر دستور ديمقراطي.

لماذا تأسست"الفيدرالية"؟ للاندماج ولم شمل العائلة اليسارية (وفق ما تطمح إليه)، لكن ايضاً لتكون "طريقاً ثالثاً"

معارضاً لما وصفته بـ"التكتلات الأصولية"، سواء كانت سلطة المخزن أو الأحزاب ذات المرجعية الاسلامية مثل "حزب العدالة و التنمية". ويُنظر الى هذا الخطاب باعتباره اقصائياً للاسلاميين، لكن الفيديرالية تدافع عن طرحها بناء على معطيات مسجلة وليس كعداءٍ ايديولوجي لطرف معين، إذ تشدد على أن بنكيران وإخوانه دمروا مكتسبات المغاربة في العيش الكريم واستهدفوا حقوقهم الطبيعية وتبنوا سياسات نيوليبرالية (تحرير أسعار الوقود و المواد الأساسية، الاتجاه نحو خصخصة القطاعات ذات الطابع الاجتماعي...).

تعي الفيدرالية صعوبة الاندماج بين قوى اليسار لأن الأمر بحسبها يحتاج لاختبارات قاسية حول النقد الذاتي، كما أن "الرفاق" مدعوون لتقليص حجم الأنا المتضخمة لدى البعض منهم والقبول بالأمرالواقع الذي تحكمه قوى وتوازنات ومصالح.. ويرون في مواقف اليسار الجذري طوباوية غير واقعية ومجرد تسجيل للاحتجاج.

بعد التأسيس، جاءت مرحلة المحك: الانتخابات. حصلت الفيدرالية على مقعدين في البرلمان خلال استحقاق عام 2016. كان ذلك أقل من التوقعات. عمر بلافريج ومصطفى الشناوي هما من يمثلان الفيدرالية داخل البرلمان. منذ اليوم الأول لافتتاح جلسات البرلمان رفضا أن يلبسا الطربوش الأحمر وإعتباره تجسيدا للسلطوية "المخزنية"، وهو تصرف رآه البعض مجرد "موقف اعلامي". شهور بعد ذلك، بدأ النائبان يصوتان بـ"لا" ويناقشان كل صغيرة وكبيرة: يعترضان على ميزانية القصر والجيش ويطالبان بمناقشة ميزانيتهما، وبإلغاء معاشات البرلمانيين وكل أشكال الريع الاقتصادي واعادة النظر في قانون الضرائب، وتعزيز مكانة التعليم العام والخدمات الاجتماعية العمومية عبر الرفع من ميزانيتها وتحسينها.

كل هذا جميل. وهو متسق مع مواقف يساريي الثمانينات والتسعينات من القرن السالف، وكذلك مع إسلاميي الألفية الثالثة عندما كانوا في المعارضة البرلمانية ("العدالة والتنمية" قبل تسلمها الحكومة). هناك مواطن سأل عمر بلافريج (5): "ما الضامن على التزامكم بمبادئكم ؟" فأجاب "الملكية البرلمانية". طبعا ليس إرساء المَلَكية البرلمانية لوحدها ضامناً، بل أيضا مقاومة الفساد وجيوبه أو الانسحاب بوجه أبيض ومشرف. من يقدر على ذلك؟ لا أحد مِن بين مَن خاض التجارب السياسية في مواقع مؤسسات السلطة أقدم على هذه الخطوة.

وبالمجمل، تبقى تجربة اليسار المعارض، سواء هؤلاء الذين يقفون داخل المؤسسات مثل أحزاب "فيدرالية اليسار الديمقراطي"، أو الآخرين الذي قرروا البقاء خارجها مثل "حزب النهج الديمقراطي"، محملة بالكثير من البيانات التنديدية ومن الاحتجاج.. مع ندرة في تقديم مشروع يساري حداثي يلامس انشغالات وانتظارات المغاربة بمختلف حساسيتهم وتوجهاتهم. في الوقت الراهن لم يُحدِث هذا التيار الفرق أو التغيير المنشود، وهو مدعو على كل حال لتجديد دمائه وتشبيب نخبه والقطع مع البنية التنظيمية الهرمية وكل أشكال البيروقراطية التي ستبقى حائلاً دون اكتسابه للفعالية.

---

(1) في اشارة الى "المخزن" وهو الدولة/المركز.

(2) حسب رأي القيادي بـ"حزب النهج الديمقراطي"، عبد الله الحريف.

(3) حديث صحفي مع أحد المواقع المحلية.

(4) بيان صادر من الحزب الاشتراكي الموحد يوم 20 فبراير عام 2016.

(5) خلال لقاء تواصلي نظمه القيادي بفيدرالية اليسار الديمقراطي عمر بلافريج بمدينة أكادير خلال شهر حزيران /يونيو 2018: "أنتم تعطون وعودا مثل الأحزاب الأخرى.. ما الضامن على الالتزام بمبادئكم ؟" يسأل مواطن.-"تنفيذ الملكية البرلمانية وحدها الضامن". يجيب بلافريج.

محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية السفير العربي ولا يعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ.